جامعـــــــة القـــــــدس
عمـادة الدراســات العليـا
معهد الدراسات الإقليمية

الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، وأثر ذلك على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي

دراسة في الجغرافيا السياسية

محمد خميس محمد دبابش

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1430 هجرية – 2009 ميلادية

الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، وأثر ذلك على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي

دراسة في الجغرافيا السياسية

إعداد الطالب

محمد خميس محمد دبابش

بكالوريوس آداب جغرافيا – الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين

المشرف الرئيس: الدكتور صبحي يوسف الأستاذ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية

مسار الدراسات العربية

1430 هجرية- 2009 ميلادية

إهـــداء:

إلـــى:

روح أبي الطاهرة ... رحمه الله

والدتي العزيزة ... أطال الله في عمرها

زوجتي الحبيبة ... جعلها الله قرة عين لي

ولدي رضوان ... جعله الله ذخراً للإسلام والمسلمين

الشهداء الأبرار ... الذين سبقونا إلى الجنان

الأسرى الأبطال ... فك الله أسرهم

الجرحى البواسل ... متمنياً لهم الشفاء العاجل

إلى أساتذتي ولمن لهم فضل عليّ وأخص بالذكر الأخ المجاهد أبو خالد، والأخ المجاهد أبو البراء والأخ المجاهد أبو محمد والأخ المجاهد أبو بلال

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا الجهد المتواضع

محمد خميس محمد دبابش

إقــرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قُدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأية جامعة أو معهد.

التوقيع

محمد خميس محمد دبابش

التاريخ 2009/4/22م

شكر وعرفان

يتقدم الطالب بخالص الشكر والامتنان لكل من أسهم في إخراج هذا العمل البحثي والعلمي، ولعل في مقدمة من نتوجه إليه بخالص شكرنا وتقديرنا أستاذنا الجليل، الدكتور/ صبحي يوسف الأستاذ، الذي تعلمنا على يديه وما نزال مبادئ البحث العلمي الملتزم.

كما يتوجه الطالب بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور/ رائد صالحة، والدكتور/ حسن المسحال، على تفضلهم بالمشاركة في مناقشة هذه الرسالة العلمية، التي ستثري بلا شك الوعي العلمي للباحث نحو آفاق أكثر اتساعاً وعمقاً.

كما أتقدم بالشكر لجامعة القدس ولعمادة الدراسات العليا ولمعهد الدراسات الإقليمية والعاملين فيه كل باسمه ولقبه على دورهم التنويري والعلمي، كما وأتقدم بكل التقدير لجهود الأكاديميين الذين تتلمذت على أيديهم خلال فترة الدراسة في البرنامج، كما وأتوجه بالشكر لزملائي في مسار الدراسات العربية لما منحوني من تشجيع كان خير عون لي لإتمام هذه الرسالة.

والشكر موصول إلى جامعتي الغرّاء الجامعة الإسلامية بغزة، وأخص بالذكر منهم أساتذتي وزملائي في قسم الجغرافيا بكلية الآداب، وعمادة المكتبة المركزية، على ما قدموه لي من نصائح وإرشادات ومراجع لإتمام بحثي.

كما ويعرب الطالب عن جزيل شكره وعرفانه لإخيه عبد الله دبابش، لما قام به من جهد مبارك ومساعدتي في طباعة الرسالة، وإخراجها على الشكل الذي بين يدينا.

وإخيراً، وليس آخراً، فإن الشكر والتقدير واجب للأهل لأمي الحنونة وزوجتي المخلصة.

كما لا يفوتني التقدم بالشكر لكافة الأصدقاء الذين تطوعوا من أجل مساعدتي في البحث، وأخص منهم الأخ خالد غانم والأخ مازن المناصرة ، فلهم جميعاً مني كل محبة وتقدير وعرفان بالجميل.

محمد خميس محمد دبابش

الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، وأثر ذلك على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي ، دراسة في الجغرافيا السياسية

إعداد: محمد خميس محمد دبابش

إشراف الدكتور : صبحي يوسف الأستاذ

ملخص :

هدفت الدراسة بصورة جوهرية إلى تبيان تداعيات وتفاعلات قضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث وأثره على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان لابد من الوصول لهذا الهدف تناول عدد من الموضوعات الواقعة في إطار الهدف الرئيس وتدخل ضمن أهداف الدراسة.

وتغطي منطقة الدراسة الجزر الثلاث والمنطقة المحيطة بها من دول الخليج العربي والذي يمثل امتداد فرعي للمحيط الهندي الذي يمثل أهمية استثنائية على السلم والأمن في العالم، ونظراً لشمولية البحث وتناوله لعدة جوانب، فقد تبنى الباحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي.

وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

أن الإدعاءات الإيرانية بملكية الجزر الثلاث مرتبطة بأطماعها التوسعية قديماً وحديثاً، للسيطرة على الخليج العربي وتحكمها فيه. وأن قواعد ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالسيادة الإقليمية تمثل تدعيماً لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة وتفنيداً للحجج التي تسوقها إيران لتسوغ احتلالها للجزر، وأن أسباب التوتر في منطقة الخليج لم يكن مصدرها فقط تدهور العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون، بل أن هناك أسباباً أخرى كان لها تأثيراتها كذلك على أمن الخليج واستقراره، وهو ما يتعلق في المشاكل الحدودية بين دول الخليج العربي.

لقد قادت النزاعات السياسية في منطقة الخليج إلى تحول خطير على صعيد بداية الانسلاخ التدريجي لمجموعة الدول العربية في هذا الإقليم عن المحيط العربي العام، كما أدت حرب الخليج الثانية إلى إضعاف قدرات النظام العربي و"اضطر" الخليج إلى الاستعانة بقدرات الولايات المتحدة والغرب وهذا ما أرادته الولايات المتحدة.

وبقي ميراث الشك لدى العديد من دول الخليج تجاه إيران والذي كان بصورة جلية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية من أن تلعب دوراً إقليمياً مسيطراً، ولا زالت تتبنى في المنطقة إستراتيجية المجال الحيوي التي ترى أنها تعطيها الهيمنة. كما تبين أن إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي الست تجاوز الإنفاق الأمني المحلي إلى تمويل أنشطة عسكرية على المستوى الإقليمي العام، الأمر الذي نتج عنه الانكشاف الاقتصادي في ظل اعتماد دول الخليج على مصدر دخلي وحيد هو البترول.

إن أكثر دائرة تهديد مؤثرة على الأمن القومي الخليجي تتمثل في وضع السكان غير المتكافئ في معظم دول الخليج، وكذلك التركيب الديموغرافي، وتقوم الولايات المتحدة بابتزاز دول المجلس أمنياً وعسكرياً واقتصادياً والنتيجة أن المعادلة الأمنية في الخليج تعاني خللاً واضحاً لصالح الولايات المتحدة. وبعد نهاية حرب الخليج الثانية أصبح التحالف الخليجي الأمريكي أكثر علنية وانفتاحاً. وأخيراً لا يمكن صياغة أمن الخليج العربي وضمانه دون الربط العضوي بين أمن الخليج والأمن القومي العربي.

وانتهت الدراسة بعدد من التوصيات:

التأكيد على قرارات جامعة الدولة العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى التي تؤكد على عروبة الجزر الثلاث وتبعيتها لسيادة دولة الإمارات العربية، والتأكيد على أحكام مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحل هذا النزاع وعرضه على محكمة العدل الدولية للفصل فيه.

يجب تنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي للمحافظة على الإنجازات الاقتصادية، والعمل على بناء نظام تعاون أمني بين دول المنطقة دون أي تدخل أجنبي وأن يكون لإيران دور مهم في الترتيبات الأمنية للخليج، والابتعاد عن سياسة التحالفات مع القوى الخارجية لإبعاد المنطقة عن حالة الاستقطاب، وتحويل أمن الخليج العربي من أمن النظم السياسية إلى أمن المجتمعات، على أن يرتبط أمن الخليج بمشاركة شعبية واسعة من دول منطقة الخليج كافةً في صنع القرار السياسي الأمر الذي سيكسب النظم السياسية في المنطقة شرعية أكبر وفاعلية أعظم.

يجب تبني نموذج جديد لبناء أطر الثقة والأمن بين دول الخليج وتخفيف هذه المخاوف عن طريق الانتهاء من رسم الحدود الفاصلة بين كل منها، وإيجاد حل للمشكلات العالقة، وعمل اتفاقية الحد من التسلح واتفاقية أمنية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مع تبني دول المنطقة لسياسات تقوم على الانفراج السياسي محلياً وأن تكون هناك شبكة من العلاقات بين دول المنطقة تزيد من فرص التقارب وتدعم الخط الإيجابي وتكون خير ضمان من تردي العلاقات وتوترها بشكل مفاجئ، كما يحدث عادة في العلاقات الإقليمية.

High studies deanery

Al Quds University

The Iranian occupation of the three Arab Islands in the Arab Gulf, and its impacts on the national security of states of the Gulf cooperation council

A study in the political geography

Prepared by:
Muhammad Khamis Muhammad Dababish
Supervised by:
Dr. Subhi Al - Ustaz

Abstract

Significantly, this study has aimed to illustrate the repercussions and interactions of the issue and the problem of the Iranian occupation of the three Arab Islands, and its different impacts on the national security of the states of the Gulf cooperation council. In order to reach this goal, it was necessary to discuss several subjects, that come in the framework of the main objective, and included in the goals of the study.

The field of this study covers the three Islands, in addition to the surrounding area including the Arab Gulf states, which is a secondary extension to the Indian Ocean, that represents an exceptional importance on peace and security in the world.
Due to the comprehensiveness of the research, which has discussed various aspects, the researcher has adopted a historical, descriptive, and analytical method.

The following results have been revealed by this study:

The Iranian allegations of its ownership to the three Islands, is linked to its expansionist aspirations previously and recently, to predominate and control the Arab Gulf.
In fact, rules and principles of the international law regarding the regional supremacy supports the United Arab Emirate's stance, and refutes the allegations given by Iran to justify its occupation of these Islands.
Actually, causes of tension in the Gulf region was not only resulted by the deterioration of the relations between Iran and the states of the Gulf cooperation council, but also there were some other causes which had its own effects on security and stability of the Gulf, especially with regard to the frontier problems among the states of Arab Gulf.

The political conflicts in the Gulf region has led to a dangerous conversion at the level of the beginning of the gradual disengagement of the Arab states in his region from the general Arab area.
Also, the second Gulf war has weakened the strength of the Arab regimes. As a result, the Gulf was obliged to resort to the West and the United States, and this is what the latter wanted.

The legacy of suspension has remained among several Gulf States towards Iran, which was apparent after the end of the second Gulf war, for fear that Iran should play a regional prevailing role. So, these Gulf States still adopt the lebensraum strategy in the region, which they see that it gives them the supremacy.
The expenditure of the six states of the Gulf cooperation council has exceeded the local security expenses to fund military activities at the general regional level, the matter which brought about the economic vulnerability in light of the dependence of the Gulf States on oil as their income.

The most effective threat that influences the Gulf national security lies in the asymmetrical circumstances of residents in most of the Gulf States, in addition to the demographical structure.

Currently, the United States embezzles the GCC states militarily, security, and economically. Therefore, the security equation in the Gulf suffers from a disgraceful defect in favor of the United States.

After the end of the second Gulf war, the American Gulf alliance has become more public and open.

It is unlikely to formulate and ensure the security of the Arab Gulf without an organic linkage between the security of the Gulf and the Arab national security.

This study concluded a number of recommendations which are as follows:

Reaffirming the resolutions of the Arab League and the other regional organizations, which focuses on the Arabism of the three Islands, and its subordination on the supremacy of the Arab United Emirates.
Reaffirming also the rules and principles of the international law with regard to the settlement of this dispute and submitting it to the International court of Justice to be resolved.
Sources of income in the states of the Gulf cooperation council should be diversified in order to maintain the economic achievements, and to construct a security cooperation among the states of the region without any foreign intervention. Also, Iran should have an important role in the security arrangement of the Gulf.

To avoid the policy of alliances with foreign powers to keep the region away from the state of polarization, and to convert the security of the Arab Gulf from the security of the political systems to the security of societies, on condition that the security of the Gulf should be linked with a broad public participation from all the states in the Gulf region in the political decision making, the matter which will provide the political systems in the region more legitimacy and effectiveness.

A new model should be adopted in order to enhance confidence and security among Gulf States, alleviate fears through ending the determination of the borderlines between each of them, and to find a solution for the difficult problems.
Reaching an agreement of arms limitation, and another security agreement to prevent the spread of weapons of mass destruction. The states in the region should adopt policies that depend on the political openness. Also, a network of relations among the states in the region has to be available to increase the chances of affinity and to support the positive line and to be the best guarantee from the sudden deterioration and tension of relations as is the case usually in the regional relations.

الفصل الأول

المقدمة

ويهدف هذا الفصل إلى بيان خلفية الدراسة، وتحديد مشكلتها، ومنطقتها الجغرافية، وأهداف الدراسة، وكذلك تساؤلات البحث ، ومنهجية البحث فيها ، وبيان أهميتها، ثم استعراض عام لفصول الدراسة وفيما يلي تبيان ذلك تفصيلاً:

1.1 خلفية الدراسة

2.1 منطقة الدراسة

3.1 مشكلة الدراسة

4.1 تساؤلات الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 منهج الدراسة

7.1 أهمية الدراسة

8.1 استعراض عام لفصول الدراسة

1.1خلفية الدراسة

تشكل منطقة الخليج اهمية استراتيجية سواء تعلق ذلك بالممرات او الموارد ، وكلاهما يمثل محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم الآن خاصة بين القوى الكبرى، سعيا وراء النفوذ والقوة، ولم تكن لتثار هذه القضايا في جانبيها الا عقب الحرب العالمية الثانية بعد اكتشاف البترول فيها، ذلك لأن اهميتها كانت تنصرف الى العنصر الأول وهو الممرات في الفترة السابقة على الحرب، وبالتالي فإن الصراع حول هذه المنطقة بدءا من البرتغال وانتهاءً بالولايات المتحدة مرورا ببريطانيا وروسيا ما هو إلا تعبير عن هذه الاهمية فإذا اضفنا ظهور البترول فسوف نجد ان هذه الاهمية قد تضاعفت ، وهناك عامل تاريخي اسهم في ابراز هذه الاهمية وتزايد حدة الصراع حولها وهو الانسحاب البريطاني، أي بعد ان اصبحت مفرغة من النفوذ الغربي وفي ذات الوقت تشكل قضية حيوية للمصالح الغربية، لعل ذلك هو ما ابرز مفهوم امن الخليج Gulf Security ، وبطبيعة الحال كان لابد من وجود قوة اقليمية تسعى الى الحفاظ على المصالح الغربية في هذه المنطقة، وقد برزت ايران الشاه كقوة مرشحة للعب مثل هذا الدور، وقد تم اعتماد إيران لتمارس دور شرطي الخليج القوي، وتبنت الولايات المتحدة تحديدا في تلك الفترة مسئولية تضخيم القوة العسكرية الإيرانية بما يفوق حجم إيران واحتياجاتها، بناءً على ذلك تثار مشكلة إحتلال ايران للجزر الثلاث في العام 1971 ، حيث كانت مدخلاً لمرحلة من التوتر في منطقة الخليج العربي، والنزاع على هذه الجزر الثلاث بين إيران والإمارات ليس حديث عهد، بل تمتد جذوره إلى القرن الثامن عشر الميلادي، وكان دائماُ يخضع للمد والجزر طبقاً للظروف التي كانت تحكم المنطقة في ذلك الحين، وتبعاُ للمتغيرات الدولية والمحلية التي تؤثر عليها ، ثم تعاقبت عدة أحداث سياسية وتاريخية على قضية الجزر بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، جعلت بريطانيا تعمد إلى إغلاق ملف هذه القضية تحديداً بين أعوام 1924 ــ 1932 بعد فشل المباحثات البريطانية ــ الإيرانية، بشأن بيع أو تأجير هذه الجزر من قبل شيخ رأس الخيمة ، وظلّ الصمّت مخيّماً على هذه الحقوق المغتصبة سنوات طويلة حتى عادت الأحداث تتجدد مرة أخرى في مطلع عام 1968، عندما أعلنت بريطانيا رغبتها في الانسحاب من المنطقة بنهاية عام 1971(مهنا ، 1980).

وفي عهد الشاه محمد رضا بهلوي هاجمت إيران هذه الجزر، واحتلت قواتها العسكرية قسماً من جزيرة أبو موسى، مع الاستيلاء على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، خلال يومي 29، 30 نوفمبر 1971، وهو اليوم المحدد رسمياً لانتهاء الحماية البريطانية على الإمارات المتصالحة، والتي أُعلن عن استقلالها الوطني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من الثاني من ديسمبر 1971. وبدأت الأطماع الإيرانية تتزايد في ظل احتلالها للجزر العربية الثلاث مع ظهور ملامح

تهديدها باحتواء عسكري لدول المنطقة، دون احترام لحقوق جيرانها في منطقة الخليج العربـــي ، وهنا أمر جدير بأن نركز عليه وهو ما يرتبط بالمفاهيم أو المصطلحات، فإطلاق الإيرانية مصطلح الخليج الفارسي لم يأتي من عبث، فلذلك مدلولات سياسية وإيديولوجية وجغرافية، فهي تعطي الحق لإيران في السيادة على الخليج وما يرتبط به، أي أن هذه التسمية استخدمت لهدف أراده الإيرانيون، وهي حقيقية في مخزونهم الفكري مفادها ، أن الخليج هو ملك لهم ولا يحق لأي قطر فرض سطوة عليه .

وهنا يجب الوقوف ملياً عند هذا الموقف الإيراني المتشدد بخصوص هذه الجزر الثلاث وتفـــسير هذا الموقف، وإذ أن الأمر لا يتعلق بقضية الجزر فقط، بل بكل ما يتعلق بالخليج العربي، أو كمـــا يحلو لهم تسميته بالخليج الفارسي، وهناك أمراً آخر ، فالخلاف الذي كان حاصلاً قبل استقلال دولة البحرين ، إذ كانت في وقت سابق ضمن مطالب إيران باعتبار أنها أراضي فارسية، حتـــى عـــام 1970م، حتى بقيت فترة من الزمن لا تعترف إيران بدولة البحرين كدولة مستقلة بل تقول و تؤكد بأنها جزء من ممتلكاتها ، وما التدخلات في شئون دول الخليج عنا ببعيد وهذا يعطي انطباعاً بأنه لا زال لإيران أبعاد وأهداف متجددة في الخليج العربي، وكما يقول بعض علماء التاريخ الـــسياسي إن معظم الدول والتي كانت إمبراطوريات في عهود قديمة لا تنفك أن تنسى أنها كانت كذلك، بـــل تطمع بأن يرجع ذلك العهد، ولو كان على حساب الغير متذرعين زاعمين بالحق التاريخي.

لقد مضى على احتلال الجزر العربية الثلاث، سبعة وثلاثون عاما، وخلال هذه السنوات شـــهدت منطقة الخليج احداثا جساما كان لها اثرها البارز على دولها، فقد تغير النظام السياسي في ايران من نظام ملكي علماني الى نظام جمهوري اسلامي، وشهدت ولادة اول تكتل اقليمي عربي خليجي تمثل في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث كانت الغاية من نشأة مجلس التعاون الخليجـــي، محاولة لاحتواء التهديد الإيراني ومواجهته بعد قيام الثورة في عام 1979م، ثم نـــشوب الحـــرب العراقية الإيرانية عام 1980م، أي أنه كان هناك ظروفاً موضوعية بالإضافة إلى الهاجس الأمنـــي لدول مجلس التعاون الخليجي دافعاً لتشكيل مجلس التعاون الخليجي، ولقد أدرك متخـــذو القـــرار السياسي في دول المجلس حينها عجز الجامعة العربية عن مواجهة الأخطار الخارجية التي تهـــدد امن الخليج من قبل بعض دول الجوار الجغرافي، مع الاشارة هنا إلى ضعف هذا المجلس وفقـــدان ثقة الخليجيين به ، نتيجة عدم أدائه دوره بعد ذلك وعدم إنجاز وتحقيق كثير من مقرراته على أكثر من صعيد، خصوصاً التنمية الاقتصادية ، كما شهدت المنطقة حرب الخليج الثانية عام 1990، وما نجم عنها من آثار مدمرة على دول منطقة الخليج ، كذلك تداعياته على الأمن القومي الخليجـــي ، وتحديداً في مكونيه الاقتصادي والعسكري ، من خلال الإنفاق العسكري العالي للدول الخليجية الذي تعرض لانتقادات كثيرة، ثم إحتلال العراق من قبل القوات الامريكية ، ومنذ سنوات والنزاع بـــين

دولة الإمارات وإيران على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى يشد البـــاحثين من مختلف أنحاء العالم لعدة أسباب : فمنهم من يرى فيه انعكاساً لتقلبات السياسة الدولية ، ومـــنهم من يعتقد أنه ترجمة لنزاع تاريخي بين العرب والإيرانيين ، وهناك أيضاً من يـــرى أن موضـــوع الجزر ما هو إلا ردة فعل لعوامل السياسة الداخلية ، لكن الواقع أن مسألة الجزر تسترعى الاهتمام لما كان لها من تداعيات ذكرت آنفاً وأثر ذلك كله على الأمن القومي في منطقة الخليج العربي .

ومما لاشك فيه ان ازمة الجزر العربية الثلاث ذات ابعاد متعددة فهي في جانب ذات بعد سياســـي مهم يوضح عقلية الهيمنة لدى الدول الكبيرة " سكانياً و مساحةً و ثروةً "، ومن جانب آخـــر ذات بعد استراتيجي اقتصادي بين أهمية الموقع وما يترتب عليه من تحكم في مرور سلعة حيويـــة بـــل حتى يهدد منابع هذه السلعة لدى الطرف الصغير، والازمة ايضا ذات بعد تاريخي وقانوني لا يمكن إهماله او غض الطرف عنه (الركن ، 1996) ، وكان من اللافـــت للنظـــر حقـــاً ، أن سياســـة الإمارات العربية المتحدة تجاه موضوع الجزر هي الاكتفاء بتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث فـــي المحافل الدولية ، وخاصةً في وثائق الأمم المتحدة مراعاة للظروف الاستثنائية التي كانت تمر بهـــا المنطقة خلال العقود السابقة والمتمثلة في الحرب العراقية – الايرانية وتداعياتها والاحتلال العراقي للكويت، وحرصا على تجنب المنطقة للمزيد من التوتر وايمانا منها بالنهج السلمي لتسوية النزاعات بين الدول، وكانت دولة الامارات العربية المتحدة تأمل بأن يحظى هذا الموقـــف بتقـــدير الجانـــب الايراني وان تبادر الى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا انه لـــم يبـــد مـــن جانـــب الحكومة الايرانية اية مؤشرات تدل على تجاوبها في هذا الشأن، بل انها اقدمت على المزيـــد مـــن الاجراءات المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمة 1971 حول جزيرة ابو موسى (حميدان ،1997) .

والاحتلال الإيراني لتلك الجزر وما تلاه من إجراءات وتـــدابير مـــع مبـــادئ الميثـــاق الـــدولي وأغراضه، ويتنافى مع مبادئ القانون الدولي، وبصفة خاصة احترام استقلال وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ اللجوء إلـــى القـــوة أو التهديـــد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

ولقد شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية في فترة من الفترات وتحديداً عهد الرئيس خاتمي ما يمكن تسميته بالنقلة النوعية، بل وأخذت منحى متميزًا في جميع أشكاله وبصورة غير مسبوقة عـــن ذي قبل، ويعكس هذا التطور في العلاقات مجموعة من التفاعلات الخليجية الإيرانية التي بدأت تأخـــذ شكل العلاقات الطبيعية بين ضفتي الخليج، وهو أمر لم يكن معهودًا من ذي قبل، وقد تُوِّجت هـــذه العلاقات بالاتفاقية الأمنية بين قطبي الخليج: إيران والسعودية، وهو ما يمثل تأسيسًا لبداية مرحلـــة جديدة للعلاقات الخليجية – الإيرانية، هذا بالاضافة لبقية دول مجلس التعاون ولكن بصورة متفاوتة، و ينظر معظم الخليجيين بالرضا لهذا التقارب، ويرون أنه كفيل بالإسهام في حلّ الغالبية العظمـــى

من مشكلات المنطقة، وخفض توتراتها الإقليمية، كما يرّون أن إدماج إيران في المنطقة يفتح آفاقاً واعدة، بينما يرى قسم محدود من أهل الخليج خلاف ذلك وأعلنوا بعضاً من تحذيراتهم عما أطلقوا عليه "بالهرولة في اتجاه إيران"، وعلى الجانب الآخر ويراهن البعض على أن مشكلة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، ستكون إحدى العقبات الرئيسية في تحسّن وتطـــور العلاقـــات الخليجيـــة الإيرانية والعربية الإيرانية.

وإزاء كل ذلك، فإن من أهم المرتكزات التي يجب أن يعتمد عليها الأمن القومي الخليجي هـــو أن تكون ترتيبات الأمن والنظام الأمني خليجية، وألا تستثنى إيران من هذه الترتيبات وفـــق منظومـــة الأمن الجماعي ، كذلك لابد من تحقيق الأمن القومي بمفهومه الشامل بأبعاده الداخلية والخارجيـــة، علمًا بأن المكون الاقتصادي للأمن القومي هو الضرورة الملحة التي يمكن من خلالها تحقيق باقي نواحي الأمن المطلوبة.

2.1 منطقة الدراسة

تغطي الجزر الثلاث والمنطقة المحيطة بها ومضيق هرمز ، وهذا المضيق هـو المنفـذ البحـري الوحيد الذي يربط الخليج العربي بخليج عمـان ، والخليج العربي هو امتداد فرعي للمحيط الهندي الذي يمثل أهمية كبيرة على السلم والأمن في العالم ، ويعد مدخل الوطن العربي لآسيا، ويقع بين دائرتي عرض 45 و35 درجة شمال خط الاستواء ، وبين خطي طول 84 و65 درجة شرق خط جرينيتش (العيسوي ، 2003) ، وتلعب هذه الجزر الثلاث دوراً رئيسياً ومهمـاً بفعـل موقعهـا الإستراتيجي والتي سيطرت عليها إيران في عام 1971م .

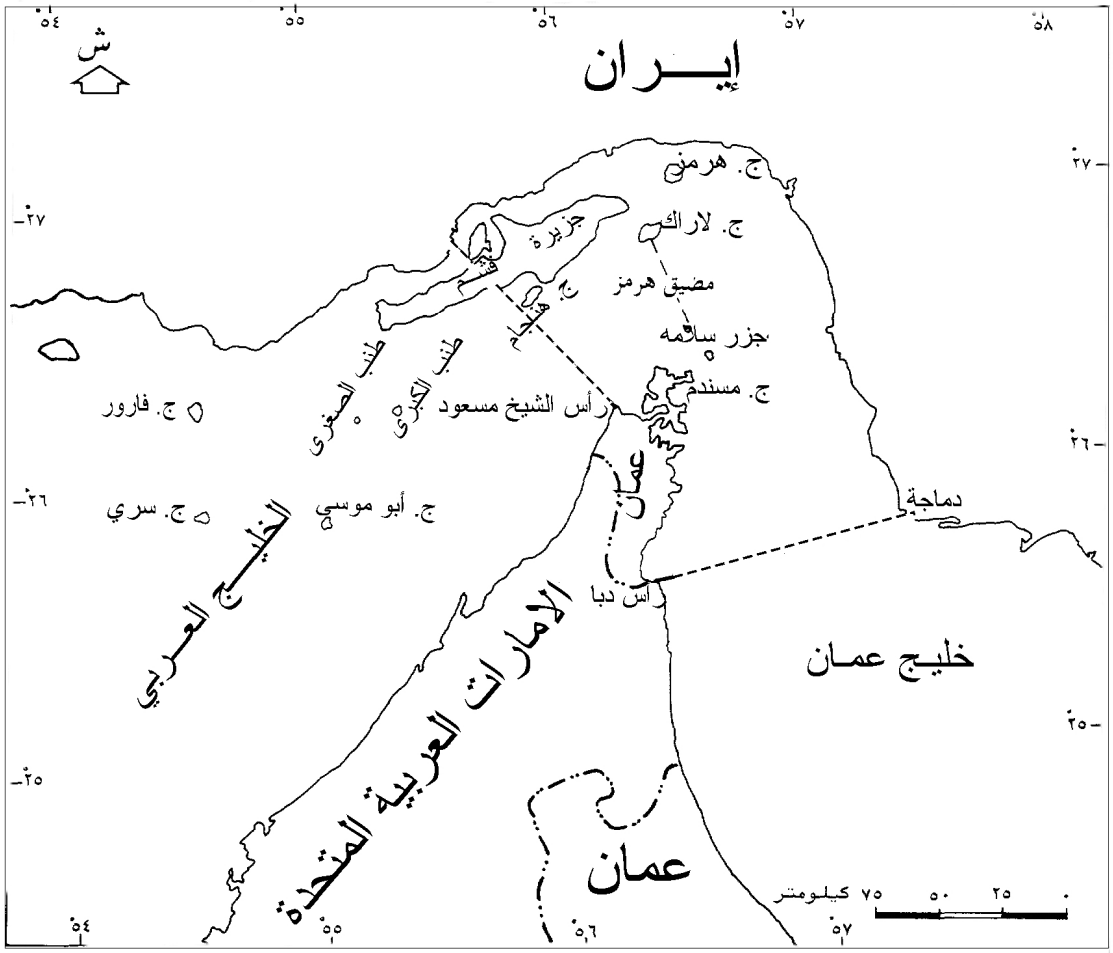

خريطة (1.1) منطقة الدراسة وتغطي الجزرالثلاث وما حولها (المطيردي، 1995)

فهذه الجزر (خريطة 1.1) ، تمثل حاجزاً طبيعياً للسيطرة على الممـرات الملاحيـة، لنـاقلات البترول والقطع الحربية، بمعنى آخرهي صمام الأمن والمفتاح التي يتحكم بحركة الملاحة البحرية في الخليج .

3.1 مشكلة الدراسة

تأتي أهمية الوقوف على تداعيات احتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي وعلى أمنها القومي، وفهم طبيعة هذا النزاع الحدودي والذي انتقل بدوره من مرحلة حكم الشاه أي المرحلة التي تم فيها احتلال إيران للجزر الثلاث، مرورا بالثورة الإسلامية وحرب الخليج الأولى ثم حرب الخليج الثانية، وما انبثق من مواقف متباينة حول هذه القضية، وفي هذه الدراسة يسعى الباحث إلى دراسة المشكلة التالية : **ما أثر الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي** ؟ ومن خلال ترتيب الفصول في هذه الدراسة يمكن دراسة المشكلة تدريجياً ، بدءا من الأهمية الجغرافية والاقتصادية والإستراتيجية للخليج العربي وجزره الثلاث المحتلة، وانتهاءً بأثر ذلك على الأمن القومي للخليج العربي.

4.1 تساؤلات الدراسة

1. ما هي المبررات والدوافع الإيرانية لاحتلال الجزر الثلاث في الخليج العربي ؟
2. ما هي الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية والسياسية للجزر العربية الثلاث ؟
3. ما هي عوامل الإهتمام بأمن الخليج العربي ؟
4. ما هو الموقف الخليجي من احتلال إيران للجزر العربية الثلاث ؟
5. ما هو الموقف العربي من احتلال الجزر الثلاث ؟
6. ما هو موقف النظام الإقليمي العربي من احتلال الجزر الثلاث ؟
7. ما هو موقف إيران الشاه إلى الجامعة العربية بعد الاحتلال مباشرةً عام 1971م ؟
8. ما هو موقف جمهورية ايران الاسلامية من الجزر (1979 – 1981) ؟
9. ما هو مفهوم الأمن القومي والأمن القومي العربي ومستويات الأمن في الوطن العربي ومفهوم الأمن القومي الخليجي
10. ما هو أثر الاحتلال الإيراني وتداعياته على الأمن القومي في الخليج العربي ؟
11. ما هي الاثار المترتبة عن حرب الخليج الثانية ؟
12. ما هو مستقبل العلاقة بين إيران والعالم العربي خصوصاً دول مجلس تعاون الخليجي ؟

5.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بصورة جوهرية إلى:

1. فهم شخصية الخليج وعوامل الاهتمام بأمنه من كل الاطراف المعنية .
2. تتبع جذورالخلاف التاريخية مع الاستعانة القانونية في مشروعية الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث.
3. التعرف على الدوافع السياسية لايران التي تقف وراء إحتلالها للجزر الثلاث .
4. التعرف على المواقف المتباينة للأطراف ذات الصلة بالنزاع
5. توضيح وتبيان تداعيات وتفاعلات هذه المشكلة وتأثيراتها المختلفة على الأمن القومي للخليج العربي.
6. فهم طبيعة العلاقات العربية الخليجية ــ الايرانية والرؤية المستقبلية .

6.1 منهج الدراسة

نظراً لشمولية البحث في الجغرافيا السياسية وتناوله لعدة جوانب، وحاجة الباحث فيه للتوفيق والتحليل والربط بين جملة من المعلومات الطبيعية والبشرية وكذا التاريخية والاقتصادية والسياسية؛ لذا فإن الباحث في هذا المجال يحتاج لأكثر من منهج ووسيلة للبحث للوصول الى أهدافه. ذلكم أنه لا بد لفهم الظاهرة الجغرافية السياسية بشكل شمولي من دراسة خصائصها، وليس هناك منهج واحد قادر على تفسير ذلك، بل لابد من عدة مناهج ، وبناءً على ما سبق ، وخاصةً أن موضوع الدراسة يدور حول نزاعات سياسية وتحديات لها علاقة بالأمن القومي ، فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي لجوانب شخصية الخليج والجزرالمحتلة الثلاث والأمن القومي ، ففيما يتعلق بالخلفية التاريخية لمسمى الخليج والنزاع على الجزر ، كان الإعتماد على المنهج التاريخي. أما جغرافية الخليج والجزر الثلاث وأهميتها الجيوستيراتيجية فتم الاعتماد على المنهج الوصفي، ثم كان الإعتماد على المنهج التحليلي لمواقف الاطراف المختلفة من الإحتلال والوضع القانوني للجزر وأثر الاحتلال على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك العلاقات الخليجية الايرانية.

7.1 أهمية الدراسة

مما لا شك فيه أن أكثر ما يؤجج من وتيرة التوتر في منطقة الخليج العربي ويؤثر بشكل كبير على أمنها القومي بين الحين والآخر هو استمرار احتلال الجزر الثلاث من قبل إيران، وهذه تحديداً كان الدافع الرئيس لقيام الباحث بدراسة تحليلية لهذه القضية الحساسة، وترجع أهمية الدراسة الحالية إلى أنها :

1. تتناول قضية الجزر العربية الثلاث باعتبارها قضية حساسة وفق التغيرات المتلاحقة تباعاً في منطقة الخليج العربي، والتي كان لها تداعيات كثيرة تمثلت بسقوط نظم وأيديولوجيات ومجئ أخرى، بدءً بالثورة الاسلامية وانتهاءً بحرب الخليج الثانية وآثارها.
2. تتناول تأثير الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث على الأمن القومي الخليجي بأبعاده المكونة لها ، والتي تناولتها الدراسة بشئ من التركيز، وهو مصطلح أو مفهوم جديد ارتبط شيوعه بمفهوم أمن الخليج ، حيث لم يتناول أي باحث من قبل تداعيات الاحتلال على الأمن القومي الخليجي.
3. أخذ الباحث بالاعتبار قوة إيران المؤثرة في منطقة الخليج العربي التي جعلت إيران قوة لا يمكن الاستغناء عنها في أي إستراتيجية فعالة للمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، ويبدو أن إيران حالياً لها أجندتها الأمنية الخاصة في منطقة الخليج.
4. تعرج الدراسة على موضوع هام يتمثل في العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وطبيعتها وتأثيرها على الموضوع مثار البحث ، والتي يسود هذه الدول جو الاستقطاب ونزاع الدور والهيمنة ، الذي أبقى بدوره ولا زال على حالة الاستضعاف الذي لايختلف عليه إثنان.
5. تتناول الدور الخارجي وتحديداً الامريكي الذي يتخذ صبغة استعلائية، والذي يبحث دائماً على مصالحه الذاتية ويحاول فرضها بالإجبارعلى بلاد الخليج العربي، مثل تغذية بؤر التوتر وتشجيع النزاعات البينية ومنع مقومات التجانس والاندماج ، بهدف خلق بيئة ملائمة لنمو مصالحه ، بحيث تشعر هذه الدول بأنها بحاجة ماسة لهذا الدعم الاجنبي.
6. تفيد شريحة واسعة من العالم العربي والإسلامي نظراً لأهميتها بالنسبة له ، وذلك لإرتباط الخليج العضوي بالعالم العربي والإسلامي، ونقص المكتبة العربية إلى مثل هذه الدراسة حيث تعتبر هذه الدراسة إسهاماً جديداً وحلقة من حلقات البحث العلمي في مجال مهم وحيوي والبحث فيه بحاجة إلى إشباع نوعي.

8.1 استعراض عام لفصول الدراسة

اشتملت الدراسة على ستة فصول حيث تضمن الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها، واشتمل على المقدمة ومشكلة الدراسة ومنطقة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وكان الفصل الثاني أهم الدراسات السابقة حيث تم عرض لأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية ومن ثم التعليق عليهما، وأوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ثم موقع الدراسة منها ، وجاء الفصل الثالث بعنوان مدخل الي فهم البيئة الجيوسياسية والأطماع الايرانية في الخليج العربي ، وتناول ثلاث مباحث الأول حول شخصية الخليج وجدلية المسمى ، والثاني عرض عوامل الاهتمام بأمن الخهليج العربي ، في حين حمل المبحث الثالث عنوان أطماع إيران التوسعية ،

وتناول الفصل الرابع والذي جاء تحت عنوان جيوستيراتيجية الجزر الثلاث وتاريخ النزاع حولها والدوافع السياسية لاحتلالها من قبل القوات الايرانية عام 1971، وجاء فيه عشر مباحث الأول حول الموقع الجغرافي للجزر العربية الثلاث ، والثاني والثالث والرابع والخامس حول أهمية الجزر الثلاث ممثلة بالاهمية الاستيراتيجية والسياسية والإقتصادية والعسكرية ، والسادس تناول الخلفية التاريخية للنزاع حول الجزر بينما تناول المبحث السابع أبعاد إنسحاب بريطانيا من الخليج العربي وتناول الثامن مذكرة التفاهم الموقعة بين إيران وإمارة الشارقة في حين تناول المبحث التاسع من الفصل الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث أما العاشر فقد تناول دوافع إيران السياسية لاحتلالها ، في حين جاء الفصل الخامس بعنوان الوضع القانوني للجزر والمواقف المختلفة من احتلالها وتناول سبعة مباحث الاول حول أحكام القانوني الدولي الناظمة لكسب السيادة القانونية على الاقليم والثاني التطبيق القانوني على الجزر العربية الثلاث بينما ناقش الثالث الحجج الايرانية اللامشروعة، أما المباحث الأربعة الأخيرة من هذا الفصل فقد تناولت المواقف المختلفة من إحتلال الجزر كاالموقف العربي وموقف الأمم المتحدة ومواقف إيران من الاحتلال، والفصل السادس بعنوان تداعيات إحتلال الجزر وأثره ذلك على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجية وتناول ثمانية مباحث تناول الأول منها مفهوم الأمن القومي، والثاني تطرق للاوضاع السياسية لكيانات الخليج العربي قبل الانسحاب البريطاني، والثالث الذي تناول الدور الإيراني في منطقة الخليج ولعب دور الشرطي، والرابع الذي ركز على أثر الإحتلال الإيراني وتداعياته على الأمن القومي في الخليج العربي، وخامس تناول العلاقات االعربية الخليجيةـ الايرانية في الخليج والرؤية المستقبلية، وسادس تحدث عن متطلبات أمن الخليج العربي أما المبحثين الاخيرين تضمنا تلخيص لنتائج الدراسة وأهم التوصيات .

الفصل الثاني

استعراض الأدبيات

مقدمة

يستعرض الباحث في هذا الفصل أدبيات الدراسة التي تتضمن أبرز الدراسات السابقة من أجل الإفادة منها في الدراسة مثار البحث، باعتبارها مصدراً من مصادر البحث ومتطلباً أصيلاً عند تفسير النتائج ومناقشتها، وقد تم تقسيمها إلى عدة محاور، كل محور يتناول جزئية محددة من موضوعات الدراسة، وفي خاتمة الفصل يعلق الباحث على الدراسات السابقة من خلال توضيح أوجه الشبه والاختلاف، ثم موقع دراسته بالنسبة للدراسات السابقة. وسيتم عرض هذه الدراسات تبعاً للترتيب الزمني داخل كل محور وبيان الهدف من الدراسة و منهجية البحث فيها وخلاصتها.

ويتناول الفصل عرضاً لأبرز الدراسات السابقة التي استفاد واطلع عليها الباحث في محاور هي:

1.2 المحور الأول الدراسات التي تتناول أهمية الخليج العربي والجزر العربية الثلاث

2.2 المحور الثاني الدراسات التي تتناول الخلفية التاريخية والقانونية لنزاع الجزر

3.2 المحور الثالث الدراسات التي تتناول الأمن القومي وأمن الخليج العربي

4.2 المحور الرابع الدراسات التي تتناول العلاقات العربية الخليجية الايرانية

5.2 تعليق على الدراسات السابقة

1.2 دراسات المحور الأول والتي تتناول أهمية الخليج العربي والجزر العربية الثلاث

دراسة حسين (1980) بعنوان الأهمية الاستيراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحـــري في الخليج العربي :

وهي عبارة عن رسالة ماجستير يلقي الباحث من خلالها المزيد من الضوء على منطقـــة الخلـــيج العربي ، وأهميتها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاستيراتيجية ، بإعتبارها من أخطر المناطق الملاحية في العالم ، مشيراً إلى أن هذا الطريق يعتبر شرياناً هاماً من شرايين الحياة الاقتـــصادية لدول الخليج المطلة عليه ، وأشار الباحث في دراسته إلى تحديد النظام القانوني الذي يحكم الطريق الملاحي في الخليج العربي ، ومن بين ما خلص الباحث في دراسته هذه هو أن النظـــام القـــانوني المطبق على الملاحة في الخليج العربي ، هو نظام الطريق الملاحي الحـــر، وأن وجـــود الجـــزر وكثرتها في الخليج لا يؤثر على هذا النظام ، أيضاً أن تنافس الدول الكبرى والصراعات المحليـــة تركت حتماً آثاراً سلبية على المنطقة سياسياً واقتصادياً ، ودعى الباحث في دراسته إلى عقد مؤتمر لدول الخليج لدراسة النظام القانوني الملاحي في الخليج، وإبرام إتفاقية بينها ترتكز بشكل أساســـي على مبدأ حرية الملاحة . ولقد استخدم الباحث المنهج الاقليمي والتحليلي في دراسته .

دراسة متولي (1981) بعنوان حوض الخليج العربي(الأوضاع السياسية والاقتصادية):

حيث تناول الباحث في هذه الدراسة البيئة الطبيعية لحوض الخليج العربي بعناصرها المختلفة ومن بينها موقعه الجغرافي وتحليل شخصية الخليج ، بالاضافة إلى دراسة نشاطات الانسان وجهوده في السعى لإستغلال الموارد الطبيعية لتلك البيئة في ظل ظروفها المختلفة ، وكان في الدراسة أيـــضاً عرض لسكان الخليج شامل لأصولهم الأولي وتكوينهم الحالي ، ثم توزيعهم الجغرافي ، وتلا ذلك في هذه الدراسة الكيان الاقتصادي في حوض الخليج وتحديداً البترول كركيزة أساسية يعتمد عليهـــا الإقتصاد الخليجي ، مع التركيز على أهمية الموقع الاستيراتيجي والجغرافي لحوض الخليج العربي بعد إكتشاف البترول ، وقد تناولت الدراسة أيضاً عرضاً للأوضاع السياسية في حوض الخلـــيج ، يشمل نشأة كيانات الخليج فيه مع تركيز خاص على تخطيط الحدود السياسية بينهـــا ، والمـــشاكل التي تنجم عن ذلك ، ولقد استخدم الباحث أكثر من منهج حيث استخدم بداية المنهج التـــاريخي ثـــم المنهج الاقليمي والمنهج التحليلي ، وخلاصة الدراسة تمثلت فـــي معرفـــة التحـــولات الـــسياسية والاقتصادية الدراماتيكية في منطقة حوض الخليج العربي والتي ارتبطت بعدد من التغيرات فـــي المنطقة وتحديدا اكتشاف البترول والاهتمام المركز بالحوض بعد ذلك .

دراسة أرسلان (1994) بعنوان أسباب النزاع ومتطلبات الحل:

ينطلق من بحث الأهمية الاستراتيجية الجيوبوليتيكية والجيو – اقتصادية لملكية الجزر الثلاث لأنها تمثل موقعاً جغرافياً مهماً واكد ان الوضعية الجغرافية – السياسية للجزر تثبت ان الجزر عربية والوضعية التاريخية – السياسية تقدم الدليل الثاني على ملكية الجزر عربيا، واستعرض الدكتور ارسلان في دراسته حركة الهجرة السكانية ما بين الساحل العربي للخليج والساحل الايراني والتي رافقت الفتوحات الاسلامية، مشيرا الى انه بعد سقوط الدولة الصفوية في ايران سنة 1722 ضاع نفوذ السلطة الايرانية المركزية مما ساعد على تعزيز وتزايد حجم الهجرة العربية من عرب الخليج ويؤكد على ان الملكية السياسية التاريخية والجغرافية وبالوثائق الرسمية تثبت حتى عهد قريب ومنذ عام 1835 تبعيتها لابناء العمومة من قبيلة القواسم في امارتي رأس الخيمة والشارقة وفق المراسلات والمستندات التاريخية المتداولة مع الحكومة البريطانية ويقوم الدكتور ارسلان بتحليل الابعاد السياسية الراهنة لإيران في المنطقة ومستقبل امن الملاحة الدولية لمضيق هرمز في الخليج العربي منذ فشل المفاوضات البريطانية – الايرانية سنة 1932 – 1934 وحتى 1971 حين دخلت القوات الايرانية العسكرية الى الجزر، واشار الى ان الجانب العربي استخدم الاسلوب الدبلوماسي في معالجة الازمة وطالب باستخدام منطق التفاوض السلمي والاحتكام الى الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد

دراسة العيدروس (2002) بعنوان الجزر العربية والإحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الايراتية:

وهي الدراسة شاملة تسلط الضوء على أهميتها الجغرافية المتحكمة بخطوط الملاحة الرئيسية في الخليج العربي، وموقعها الاستراتيجي بالقرب من حقول النفط البحرية المهمة وكذلك الحقوق القانونية والسيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة هذه الجزر الثلاث ، مشيراً إلى أن استمرار احتلال إيران لهذه الجزرالرئيسية يثير بلاشك قلقاً دولياً، وتتمثل الدراسة بخمسة أجزاء حيث تبدأ بفترة حكم القاجار وعلاقة هذا الحكم بالجزر العربية وينتهي بفترة حكم الجمهورية الاسلامية حتى هذه اللحظة ، ورصد المواقف والعلاقات العربية الايرانية مع التركيز على أهمية هذه الجزر مع مرور الزمن ، ومن خلال توثيق الوقائع التاريخية وتمحيص السوابق الدولية ذات الصلة، فإن هذه الدراسة الشاملة تسلط الضوء على الحقوق القانونية والسيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث، وقد دعَّم الباحث هذا الكتاب بدراسة مكثفة وبالغة الدقة مبنية على المصادر الأساسية والفرعية، وهي وثائق الأرشيف البريطاني ، والوثائق التاريخية الأصلية والدراسات القانونية ذات الصلة، ، فضلاً عن تحليلات عدد كبير من مقالات السياسيين ، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والتحليلي في دراسته ، وفي إطار سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية إلى

التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية لهذا النزاع، يهدف هذا الكتاب إلى تعزيز فهم أفضل لتداخلات هذه القضية، من خلال تقديم رؤية معمقة حول الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية والإقليمية والدولية لقضية الجزر الثلاث المحتلة.

2.2 دراسات المحور الثاني و التي تتناول الخلفية التاريخية والقانونية لنزاع الجزر

دراسة عبدول (1992) مدى مشروعية التغيرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة:

في هذه الدراسة يتطرق الباحث بدايةً للتعرض ولو بشيء من الإيجاز للموقع الجغرافي للجزر وأهميتها الاستراتيجية، وذلك بغية الوصول لفهم أفضل لطبيعة النزاع من جانبه الاستراتيجي، ثم بعد ذلك يدخل في الوضع القانوني للجزرفي القانون الدولي، وسعيه الدائم نحو منع استخدام القوة في العلاقات الدولية، وقد أوضح الباحث في دراسته أن القواعد الدولية تطورت وعلى وجه الخصوص بعد انشاء الأمم المتحدة نحو منع كافة التغيرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة، وقد خلص الباحث في دراسته إلى أنه إذا كان الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث قد جاء فاقداً لأساسه القانوني تأسيساً على تطور القواعد الدولية نحو عدم الإعتراف بالمكاسب الاقليمية الناجمة عن استخدام القوة، وعاجزاً عن الإرتكاز على المبررات التاريخية، أو السياسية لإضفاء المشروعية عليه، ومن ثم فإن التكييف القانوني لهذا الاحتلال يعد تغيراً اقليمياً غير مشروع ، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والتحليلي في دراسته .

دراسة الأعظمي (1993) بعنوان النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث في الوثائق البريطانية:

تعتبر هذه الدراسة نوعية حيث جاءت في وقت تشهد الحاجة إلى مثلها من الدراسات والوثائق، حيث احتدام الجدل السياسي والقانوني بين إيران ودولة الإمارارت العربية المتحدة، حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مرة أخرى في صيف 1992م وهذه الدراسة ليست دراسة للنزاع ولا لتفنيد حجج للطرفين المتنازعين، ولكنها تعد أساساً لمثل هذه الدراسات ، فقد عكف المؤلف على تجميع الوثائق من الأرشيف البريطاني منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى عام 1992م ، وصنفها في ستة فصول، وتنقسم وثائق الكتاب من الناحية الموضوعية إلى ثلاث مجموعات وهي تدور كلها حول النزاع على هذه الجزر ، المجموعة الأولى وهي المراسلات المتبادلة بين المشايخ العرب بشأن تبيعة هذه الجزر، وهي تؤكد تبيعتها للشارقة التي

انفصلت عنها رأس الخيمة عام 1869م ، المجموعة الثانية تضم المراسلات بين البعثات البريطانية المختلفة ، وهي حكومة الهند والمقيم السياسي البريطاني وقيادة القوات البحرية البريطانية في الخليج والمستشارون البريطانيون لحكام إمارات الخليج من ناحية ووزارة الخارجية البريطانية في لندن من ناحية أخرى، وأكدت هذه المراسلات على أن الجزر الثلاث بالإضافة إلى جزر صرى وجزر البحرين عربية، ليس لإيران أو مزاعمها عليها أي سند قانوني، والمجموعة الثالثة وهي المراسلات التي تشكل جوهر الجدل بين بريطانيا وإيران حول الجزر، حيث تبين هذه الوثائق مواقف بريطانيا لمساومات إيران آنذاك كي تتنازل بريطانيا عن الجزر مقابل تنازل إيران لها عن مسائل أخرى، ثم حيلة استئجار هذه الجزر والشروط القاسية التي وضعها أصحاب هذه الجزر لعرقلة هذا المشروع ، ووضحت الدراسة الأسانيد القانونية التي تبرزها دولة الإمارات العربية المتحدة، وتفند الدراسة الحجج الإيرانية غير المقبولة والمبررة، والدراسة أيضاً تلفت النظر إلى أن مذكرة التفاهم بين حاكم الشارقة وإيران بشأن جزيرة أبو موسى من الناحية القانونية حتى لو تم قبولها من الناحية الفعلية، فإنها لا ترتب حقوقاً سيادية دائمة لإيران في جزيرة أبو موسى.

دراسة التميمي (1994) بعنوان جزر الخليج العربي أسباب النزاع ومتطلبات الحل:

حيث استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج التحليلي في دراسته هذه، وبين فيها أن جذور النزاع على هذه الجزر بين إيران والامارات العربية المتحدة ليس حديثاً، ولم يحتل واجهة الأحداث في منطقة الخليج العربي في عام 1992م فقط، بل تمتد جذوره إلى القرن الثامن عشر الميلادي وكان دائما يخضع للمد والجزر، وخلص الباحث في هذه الدراسة أن مسألة التصعيد من كلا طرفي النزاع واستمرار التوتر في هذه القضية في ظل التغول الأمريكي ووضع إيران ضمن ثالوث الشر واستهدافها عسكرياً سيعطي مبررا قويا ويجعل من هذه القضية مدخلاً، منصفاً، كالعادة لحل هذه القضية والتي ستعطي امتيازات أضخم للوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، والذي سيذكي حالة التوتر، الأمر الذي بدوره بعمق الجفاء ويوسع الهوة في العلاقات العربية الإيرانية.

دراسة قاسم (2001) بعنوان تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر:

وتشتمل الدراسة على خمسة مجلدات تتناول في مجموعها معالجة علمية شاملة لتاريخ الخليج العربي من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك منذ بداية العصور الحديثة، حتى وقتنا الحاضر ، فتتناول ما يقرب من خمسة قرون من تاريخ الخليج العربي من الفترة الواقعة من 1991-1507، أي من بداية الغزو البرتغالي لمنطقة الخليج حتى نهاية حرب الخليج الثانية، ولقد راعى الباحث في منهج الدراسة لتلك الحقبة الزمنية الطويلة تقسيمها إلى فترات متعاقبة حاول

فيها التوفيق بين المنهج الزمني ومنهج الموضوعات الدراسية في آن واحد، ومن ثم عالج الموضوعات في خمس مجلدات، فبدأ المجلد الأول بدراسة إمارات الخليج العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول منذ الغزو البرتغالي، وانتهي بالمجلد الخامس الذي يتناول دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت 1991-1971، والذي ركز فيه على مشكلات الأمن في الخليج في أعقاب الانسحاب البريطاني، وهذه الدراسة بأقسامها الخمس تعد أول دراسة عربية شاملة لمنطقة الخليج العربي على امتداد الحقبة الزمنية الطويلة من تاريخها الحديث والمعاصر، أيضاً حللت الدراسة العوامل التي دفعت بالنظام العراقي إلى غزو الكويت وما ترتب على أزمة الخليج من نتائج سياسية واقتصادية بعيدة المدى لا زالت المنطقة تعاني تبعاته.

دراسة القحطاني (2002) بعنوان الإحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وردودالأفعال العربية والدولية:

تناولت الدراسة النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول جزر (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) الذي يعود قديماً إلى القرن التاسع عشر وحديثا إلى عام 1971م ، فتطرقت إلى الخلفية التاريخية لقضية الجزر قبل إحتلالها، والدوافع السياسية لاحتلال إيران للجزر والمواقف المختلفة من الاحتلال الإيراني للجزر، كما تناولت العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران بعد سقوط نظام الشاه وقد توصلت هذه الدراسة من خلال الوثائق والمصادر المختلفة إلى نتيجة هي : أن الجزر الثلاث المحتلة جزر عربية منذ فجر التاريخ وأنها جزء لا يتجزأ من أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة وقد استخدم الباحث المنهجين التاريخي والتحليلي في دراسته .

دراسة القاسمي (2004) حكم محكمة العدل الدولية في النزاع القطري والبحريني وانعكاساته على قضية الجزر الإماراتية المحتلة:

تطرقت الدراسة إلى مناقشة بعض الجوانب التي وردت في حكم محكمة العدل الدولية بخصوص النزاع القطري البحريني، والتي يمكن أن يكون لها بعض الانعكاسات على الخلاف الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية المختلفة، حيث تم مناقشة الجوانب المختلفة باختصاص المحكمة بالإضافة إلى نظرتها إلى مناقشة الأسس التي استندت إليها المحكمة في إصدار حكمها، وذلك بهدف دحض الحجج الإيرانية التي تسوقها لتسويغ احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، وقد تطرقت الدراسة قبل الحديث عن حكم محكمة العدل الدولية بخصوص الخلاف القطري البحريني، إلى طبيعة الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية لتكييف الإجراء الإيراني

تجاه الجزر وبيان مسوغاته، بغية الحكم عليها من خلال تحليل حكم المحكمة، ثم الإشارة بشكل مقتضب إلى الخلاف القطري البحريني كتمهيد لمناقشة الحكم الصادر من المحكمة ومدى انعكاساته في بعض جوانبه على النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية، وقد تجنبت الدراسة للخوض بشكل مفصل للجوانب التاريخية والجغرافية المختلفة بالنزاع الإماراتي الإيراني، إلا في الموضوعات التي تطلب الإشارة إليها، ولكن بشكل مقتضب ويتطلبه النقاش، وتقتضيه ضرورة تدعيم الجدل القانوني فيما يتعلق بموقف الإمارات من قضية الجزر، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والاستنباطي في دراسته هذه .

دراسة الشرعة والسورارية (2005) بعنوان عروبة الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى (1971-1750) دراسة تاريخية وثائقية:

تهدف هذه الدراسة الذي اعتمد فيعا الباحثان على المنهج التاريخي والإستقرائي إلى البحث في قضية الجزر الإماراتية الثلاث "أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى" بحثاً تاريخياً وثائقياً عبر قرنين من الزمن تقريباً، مع توضيح تطور الخلاف العربي الإيراني حول ملكية هذه الجزر، وخاصة ادعادات الحكومة الإيرانية المتكررة ومحاولاتها احتلال الجزر الثلاث بالقوة، ومن ناحية أخرى توضيح الدور البريطاني في تطورات هذه القضية، وقد أثبتت الدراسة التي اعتمدت على الوثائق البريطانية والعربية بشكل رئيسي، أن الجزر الثلاث لها ارتباط تاريخي وثيق بمشيختي رأس الخيمة والشارقة، عبر مئات السنين، وأن للمشيختين حقاً في ملكية الجزر والسيادة عليها، كما أثبتت الدراسة بطلان الإدعاءات الإيرانية بملكية هذه الجزر، رغم أما استندت عليه من وثائق في إثبات حقها المزعوم، وجاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على هذه القضية التي أسدل الستار عنها والتي غابت على حد قول الباحثان في خضم المشاكل التي ألمت بالوطن العربي، فهذه الدراسة اعتمدت بشكل أساسي على وفرة الوثائق الدولية المعاصرة من معلومات تاريخية موثقة وأهم هذه الوثائق وثائق حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية، وخلاصة الدراسة أنها توصلت أن الجزر الثلاث هي جزر عربية، وكانت السيادة عليها بشكل متصل ودائم لقبيلة القواسم منذ آواخر القرن الثامن عشر إلى الوقت الحالي.

3.2 دراسات المحور الثالث و التي تتناول الأمن القومي وأمن الخليج العربي

دراسة الحلوة (1989) بعنوان حرب الخليج " دراسة في مسببات الصراع وعواقبه ":

تتناول الدراسة الصراع العراقي – الإيراني والذي بلغ ذروته في الحرب العراقية – الإيرانية أو ما يعرف بحرب الخليج ، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهجين التاريخي والمنهج التحليلي ، حيث تناول من خلال المنهج التاريخي تطور الصراع العراقي – الإيراني منذ مطلع القرن العشرين وحتى نشوب الحرب بين الدولتين في أواخر سبتمبر 1980م ، في حين استخدم الباحث المنهج التحليلي لاستعراض المسببات الأخرى للصراع مثل المسبب : القانوني ، السياسي ، القومي ، والمذهبي .

وقد استنتجت الدراسة أن هناك أكثر من سبب ساهم بشكل أو بآخر في تطور الصراع بين البلدين ومن ثم انفجاره في شكل استخدام العنف المنظم ونعني به الحرب ، ومن أهم استنتاجات الدراسة **:**أن جذور الصراع العراقي – الإيراني ترجع في الأساس إلى صراع حول الحدود الجنوبية بين الدولتين مع أن مشكلة الحدود تعتبر من أهم أسباب الصراع ، إلا أنها ليست السبب الوحيد ، حيث يوجد أسباب أخرى ساهمت في تغذية صراع الحدود وهذه الأسباب سياسية ، عقائدية ، ومذهبية ،حيث تميزت الحرب العراقية – الإيرانية بطول أمدها حيث أنها أطول حرب إقليمية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبينت الدراسة أن أهم ما يميز هذه الحرب تكاليفها المالية والاقتصادية والإجتماعية والتي أرهقت الدولتين كذلك ساهمت الحرب في رفع مستوى تسييس العامة من الشعب في كلا البلدين بغية رفع الروح المعنوية ومن ثم زيادة مستوى التعبئة العسكرية.

دراسة سعودي (1993) بعنوان مجلس التعاون لدول الخليج العربي " مقوماته–إنجازاته–معوقاته ":

تقسم الدراسة في هذا البحث الذي اعتمد فيه الباحث على المنهج التحليلي إلى ثلاثة عناصر رئيسية فيما يختص بمجلس التعاون الخليجي : المقومات ، الإنجازات، المشكلات، من الناحية الجغرافية هي جزء مندرج من اليابس ، وسكانه أصولهم واحدة ، وحكامه أبناء عمومة ،.وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي بقلة سكانها، الأمر الذي ينعكس على الإنتاج من حيث حجم السوق، وطبيعة التنمية الانفصالية، والنقص في الأيدي العاملة المدربة والماهرة ، وكان لهذا نتائجه ممثلة في تدفق الأيدي العاملة إليها والتي قدرت بنحو 4 مليون نسمة عام 1985م ، وما تبع ذلك من إيجابيات وسلبيات .وقد عالج الباحث قطاع النفط إنتاجا واحتياطيا ، وأشار إلى أن استهلاك النفط لا يتعدى 10% من الإنتاج سنويا ، ومن ثم كان هناك فائض ضخم للتصدير، وليس من شك أن هناك انكشاف للاقتصاد

الخليجي لاعتماده أساسا على سلعة واحدة ، وهي النفط ، والتي قزمت القطاعات الأخرى ، وتحكمت في ميزانية دول الخليج والإنفاق الحكومي ، لذلك كانت هناك محاولات لتنويع مصادر الدخل ، نظرا لأن هذه الدول ليست صانعة لسعر البترول بل هي مستقبله له من الخارج .

وتوضح الدراسة خطورة الوضع الأمني والسياسي لدول المجلس سواء في إيران أو العراق ، وعجز دول المجلس عن حماية أمنها القومي. وقد حاول الباحث في القسم الثاني من الدراسة في عمل مسح للإنجازات غير الاقتصادية ، والتي تمثلت في دورها الفعال في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية وعدم التورط فيها، كما تناولت الدراسة أيضا أهم الإنجازات الاقتصادية كتحقيق المواطنة من الناحية الاقتصادية ممثلة في حرية الانتقال ، وملكية الأراضي ، أو التوطن والمشاركة في ملكية أسهم الشركات والمشروعات، وهناك محاولات في توحيد سياسة سعر الصرف والسياسات المالية والميزانيات. وأخيرا تذكر الدراسة العقبات والمشكلات التي تقف عقبة أمام ميثاق موحد ، ومعاهدات اقتصادية موحدة ، وطبيعة دول المجلس من حيث اتخاذ القرارات . ويأمل الباحث فيما يختص بالوحدة الخليجية ألا تدخر دول المجلس جهدا لبلوغ هدفها ، نظرا لأن لديها مقومات هذه الوحدة ووسائلها.

دراسة كوردزمان (1996) القدرات العسكرية الإيرانية:

تحلل هذه الدراسة الأخطار المحتملة التي تهدد الأمن في الخليج، والمتمثلة في القدرات العسكرية الإيرانية التي قد تمكّن إيران من شن حرب غير تقليدية، وتحدثت الدراسة بأن بعض المسؤولين الأمريكيين حدد عناصر الاستراتيجية الأمريكية للأمن في الخليج في ثلاثة عناصر هي: تدعيم القدرة الدفاعية لكل دولة من دول الخليج العربية، والعمل على تعزيز القدرة الدفاعية الجماعية لها، وإبرام الاتفاقيات مع دول الخليج العربية لاستخدام مرافقها المتاحة من أجل تحقيق الاستراتيجيةالمنشودة ، وأشار الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت استراتيجية الاحتواء المزدوج، التي تهدف إلى كبح محاولات الهيمنة على الخليج من جانب كل من إيران والعراق، للمحافظة على توازن قوى يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة ، غير أن تطبيق هذه الاستراتيجية في مواجهة إيران يعتبر مهمة صعبة، حيث لا توجد مساندة دولية كافية ، وبالتالي يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية بذل جهد لتقييد القدرات العسكرية الإيرانية، لاسيما فيما يتعلق ببرامجها النووية والكيماوية ، وقد تناول الباحث نفقات إيران العسكرية خلال الفترة 1995- 1983، وكميات الأسلحة التي تسلمتها مع بيان أهم الدول المورِّدة للأسلحة. وحلل الأخطار المختلفة التي تمثلها القوات العسكرية الإيرانية البرية والجوية والبحرية، والمحاولات الإيرانية الدؤوبة لتحديث تسليح أفرع قواتها العسكرية. واهتم خاصةً بالقدرات الإيرانية في مجال حرب الصواريخ، والأسلحة

الكيماوية والبيولوجية والنووية، وتختتم الدراسة بتحديد الأخطار المستقبلية والسيناريوهات العسكرية المختلفة لمواجهة إمكانيات التهديد الإيرانية المحتملة.

دراسةسلطـــان (1996) البعدالجغرافي للغزوالعراقي لدولة الكويت (دراسة تحليلية تقويمية):

وتهدف هذه الدراسة إلى تأكيد دور الجغرافيا بعواملها المختلفة في نجاح عملية الاجتياح العراقي للكويت ، وقد اتضح من الدراسة أن معظم العوامل الجغرافية التي تمت دراستها كان لها إسهام في تسهيل عملية الغزو العراقي ، وكذلك الجانب البشري نجد أن هناك تحديات أخرى اتضحت من خلال الدراسة ، يأتي على رأسها الإشكالية السكانية المتمثلة في قلة عدد سكان الكويت والتي انعكس أثرها على محدودية عدد عناصر الجيش الكويتي ، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه التركيبة السكانية في الكويت من خلل واضح تمثل في تدني نسبة الكويتيين بالمقارنة بإجمالي عدد سكان الكويت التي لم تزد عن 27.6% في عام 1990 م ، وقد أثر ذلك في تواضع حجم وعاء التعبئة العسكرية الكويتية مقابل الجيش العراقي الضخم ، ومن أبرز نتائج الدراسة أن الواقع الجغرافي الذي اتضح من الدراسة يمثل تحدياً للصعيد الأمني الكويتي بل يمثل مأزقا لابد من وضعه في الاعتبار بمنظور الحسابات العسكرية والتعامل معه كواقع يدخل ضمن تحديات الأمن القومي الكويتي حاضرا ومستقبلا.

وأختتم الباحث دراسته ببعض التوصيات: منها دعم الوحدة الوطنية ونبذ الخلافات وصياغة بناء جديد يضمن مستقبل أفضل، مع مراعاة علاج خلل التركيبة السكانية قبل الغزو لما يترتب على ذلك من أبعاد أمنية، وأوصت الدراسة على المستوى الخليجي بضرورة التلاحم بين شعوب دول مجلس التعاون والسعي إلى تحقيق أشكال من التوحد تضمن لها البقاء والاستمرار وتهيئ لها فرص الاستقرار في ظل نظام تحميه قوة خليجية مشتركة.

أما على المستوى العربي فأبرز التوصيات تناولت ضرورة إيجاد قاعدة صلبة يرتكز عليها النظام العربي ليوفر نظاماً دفاعياً مشتركاً يتميز بفعالية ومصداقية تمنع تكرار مأساة الغزو.

دراسة جارنم (1998) بعنوان أساسيات الأمن القومي تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة :

تتحدد أساسيات الأمن القومي من رؤية الدكتور ديفيد جارنم من خلال الأهداف الوطنية التي تتميز بأنها ثابتة لا تتقلب بتقلب الأوضاع الجيوسياسية، والتي تجب حمايتها من التهديدات كافة مهما كلف ذلك من ثمن، وتعتبر هذه الأهداف غايات في ذاتها. ويتمثل الهدف الأسمى للسياسة الأمنية الوطنية في حماية القيم الأساسية، والتي تحدد غالباً من قبل كبار قادة الدولة.

تشمل أساسيات الأمن القومي الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتركز هذه الأهداف على الحفاظ على أمن الدولة وحماية حدودها ضد التهديدات الخارجية، وحماية أراضيها وشعبها من التهديدات الأمنية الداخلية، وتسعى إلى تحقيق الرخاء والاستقلال الاقتصادي.
وقد تحدثت الدراسة بأن هناك عوامل كثيرة تؤثر في الأمن القومي للأمة، منها العوامل البيئية والجغرافية السياسية والتاريخ والثقافة والمصلحة القومية، ويسعى الدكتور جارنم إلى استعراض عدد من القضايا التي تؤثر في الأمن القومي، مثل صنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي والتفكير الجماعي وحالات التحيز والتشابه، والتنفيذ، وتقويم التهديد والتهديدات الداخلية، وحرب المعلومات، والاستجابات للمؤثرات الأخرى، ولقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي والتحليلي .

دراسة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (1998) أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين:

من القضايا الملحة التي تناقشها الدراسة التحليلية، التهديدات العسكرية التي تواجه منطقة الخليج العربي، والعقبات التي تعوق التنمية الاقتصادية وتمنع مواكبة التطور الاجتماعي للتطور الاقتصادي، بالإضافة إلى التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي، وهذا الكتاب هو عصارة جهد وفكر صفوة من الأساتذة والخبراء من منطقة الخليج ومن دول أخرى، فالأحداث التي مرت بها المنطقة منذ حرب الخليج الثانية (1991-1990) تؤكد استمرار حالة عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي، رغم الجهود الدولية لحفظ الأمن في منطقة الخليج العربي.
وتركز الدراسة على دراسة السياسة الخارجية الإيرانية إزاء جاراتها من الدول الخليجية، وغالباً ما تتسم هذه السياسة بالغموض. وتدرس التهديد العسكري العراقي، الذي انبعث مرة أخرى قبل الاحتلال الأمريكي، والخيارات المتاحة لسياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط، والعقبات التي تواجه هذه السياسة. كما تتعرض لمسألة عدم قدرة أوروبا على تحديد وانتهاج سياسة موحدة لحماية مصالحها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، وبالإضافة إلى هذه القضايا تقدم الدراسة تحليلاً للمحاولات الروسية لتحقيق التوازن بين أهداف سياستها الخارجية في منطقة الخليج، وبين مصالحها الدائمة في آسيا الوسطى ، في محاولة لتأكيد أن القدرات السياسية والاقتصادية الكامنة في منطقة الخليج يمكن أن تساهم في تعزيز الأمن الإقليمي، كما يمكن أن تساهم في زعزعته، وتسلط الدراسة الضوء على العقبات التي تحول دون حل النزاعات الحدودية في منطقة الخليج والمناطق المحيطة بها، ويوضح التوترات التاريخية التي تعثر حلها بين دول المنطقة، وفي الختام تتناول الدراسة مسألة شائكة وهي اعتماد دول الخليج العربية على القوى العاملة الأجنبية، وتلقي الضوء على الضغوط الديموغرافية المتزايدة التي رافقت الازدهار الاقتصادي والتحولات الاجتماعية، وعلى التحديات التي تواجه السياسات العامة التي تتبناها دول المنطقة في حل هذه المشكلات.

دراسة مرسي (2002) بعنوان مدى توافر مقومات لخلق توازن للمصالح لإستيعاب الحل في توازن في منطقة الخليج:

تناولت الدراسة مصادر التهديد والمخاطر الرئيسية النابعة من بعض الدول الخليجية نفسها نتيجة طموحاتها الإقليمية والتوسعية، وأثارت تساؤلاً، هل يمكن تغيير نمط العلاقات الراهنة بافساح المجال في منطقة الخليج أمام مقاومة "توازن المصالح" للتقليل من الضغوط السلبية لواقع وتوازن القوة الحالي؟ وقد أجابت الدراسة على هذا التساؤل، من خلال فهم طبيعة الصراعات في المنطقة بالنسبة للعراق وبالنسبة لإيران،بالنسبة للعراق لم يطرأ أي تغير ملموس على توجهات النظام العراقي تجاه جيرانه، أما بالنسبة لإيران فأغلب دول الخليج لديهم انطباع بأن إيران مازالت تتبنى في المنطقة استيراتيجة المجال الحيوي، التي ترى أنه يعطيها حق الهيمنة، وأيضاً استمرار احتلال الجزر الثلاث وإصرارها على عدم قبول عروض التسويات السلمية بشأنها، أيضا أجابت الدراسة على الشق الثاني من التساؤل من خلال فهم العلاقة بين توازن القوى وتوازن المصالح، مبينة أن توازن القوى يمكن وصفه بأنه عبارة عن نظرة سياسية بقصد المحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول، ويجرى فيها تعزيز القوة العسكرية كنتيجة لعدم الشعوربالأمن أو بدافع التفوق العسكري، أو توازن المصالح، فترى الدراسة أن لغة السياسة تقدم في ظل "النظام الدولي الجديد" على تبادل المصالح وتوازنها.

دراسة العفيفي (2003) بعنوان الخليج العربي النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النوعية، حيث تناولت الأزمات النزاعية في منطقة الخليج بصورة تراتبية، ثم استعرض الباحث فيها تأثير الغزو العراقى على بعض دول الخليج، وذكر مثالاً لذلك دولة الكويت، ثم ذكر بعد ذلك أنه من تداعيات الغزو العراقى ذلك الانفلات السياسى فى إقليم الخليج، وسعى أطرافه نحو تحقيق التوازن الاستراتيجى كلٌ حسب منطلقاته وغاياته، ومثَّل لذلك بدولة قطر وسعيها للتغريد خارج السرب، ثم تحدث عن التقارب السعودى – الإيرانى، وعن سعى دول الخليج لتسوية خلافاتها الإقليمية، خاصة المتعلقة بالحدود، وقدم الباحث تعريفًا للأمن القومى العربى بعامة ووسائل تحقيقه، وأستعرض الباحث أيضاً سلوك دول الخليج في أزمة الخليج الثانية، وينفى الباحث أن تكون أمريكا هى التى خلقت الحدث، وإنما يرى أنها استفادت من وجوده، ثم يستعرض بلغة الأرقام حجم الدمار الذى لحق بكل دول الخليج، مما جعلها تلتف حول التنمية الداخلية ، وتذكر الدراسة أنه بات واضحًا بعد الحرب بأن برنامجًا منظمًا يهدف إلى تكديس المنطقة بالأسلحة بكافة أنواعها، كما تحدث أيضاً بأن إيران استفادت من السيولة الملحوظة فى مناخ العلاقات الإقليمية فسلكت سبيل الانفتاح على الغرب والشرق ساعية إلى تدعيم قدرتها التسليحية،

وقد أبانت الدراسة عمق الازمة النزاعية بين السلطة الحاكمة وجماهير الشعوب العربية ، وألمحت الدراسة في تحليل بينياتها إلى بروز عوامل نزاعية غير مرئية نجمت عن التحول في المكانة والدوروانطلقت هذه الدراسة بمنهج تاريخي وسياسي وتحليلي.

دراسة العيسوي (2003) أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية السلمية في الشرق الأوسط:

ألقت هذه الدراسة الضوء على عوامل الاهتمام بأمن الخليج العربي، كما تطرقت أيضاً إلى أهمية العامل النفطي الذي يعد أحد المتغيرات الأساسية المؤثرة في المنطقة، كما تطرقت أيضاً إلى الرؤى المختلفة حول تحقيق أمن الخليج، وكذلك احتمالات التعاون والصراع حول أمن الخليج، حيث ذكرت الدراسة أن الإهتمام بأمن الخليج سوف يزداد خلال السنوات القادمة بالنظر على مجموعة من الإعتبارات والعوامل الإستيراتيجية والإقتصادية، وقد حددت الدراسة أهم هذه العوامل، وأوضحت الدراسة إستراتيجية الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الجديدة في المنطقة، والتي كانت تهدف بشكل عام إلى تأمين وحماية تدفق واردات النفط في دول الخليج بالكميات المطلوبة وتأمين طرق المواصلات البحرية والعمل على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع دول الخليج، وكانت من ضمن استنتاجات الدراسة أن احتمالات الصراعات تطغى على التعاول نتيجة لتباين أطروحات الأطراف المختلفة لترتيبات الأمن في الخليج، أيضاً ثمة علاقة بين أمن الخليج وعملية الصراع العربي الإسرائيلي، وهنا يظهر المتغير النفطي كوسيط في هذه العلاقةواعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي والاستنباطي.

دراسة فودة (2007) بعنوان الأمن القومي للخليج العربي:

تناولت الدراسة منطقة الخليج العربي كإحدى المناطق الاستيراتيجية في عالمنا المعاصر، وتزايد أهميتها مع زيادة أهمية البترول كسلعة إستراتيجية، بالإضافة إلى الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة ، وبيان مفهوم الأمن القومي الخليجي ومتطلباته وإبعاد الوجود الأجنبي عن الخليج والاعتماد على الذات في التنمية الاقتصادية لدول المنطقة، وتناولت الدراسة أيضاً كيفية تحقيق الأمن القومي للخليج العربي؟ وفي إطار الإجابة عن ذلك التساؤل، تحاول الدراسة بيان أهمية منطقة الخليج العربي، والتهديدات التي تواجهها، والتي تؤثر على الأمن القومي لها، مثل: مشاكل جزر المنطقة، ومشاكل الحدود، والخلافات الإقليمية، والصراع حول المياة الإقليمية والجرف القاري وقد أصبحت المنطقة مسرحاً لصراع ونفوذ الدول الكبرى، وكذلك بعض القوى الإقليمية في المنطقة ثم يشير إلى الصراع في منطقة الخليج العربي، خاصة على ثرواتها الاقتصادية ، واقتراح رؤية مستقبلية لأمن منطقة الخليج ، واعتمد الباحث في دراسته هذه على منهج التحليل السياسي.

دراسة عبد الله (2007) النضوب النفطي يهدد دول الخليج:

في هذه الدراسة التحليلية اعتمد فيها الباحث كثيرا على الارقام والتي ركَز فيها على مجموعة دول الخليج العربي ، فرصد الحجم الحقيقي لعائداتها النفطية، وكيف تستثمر فوائضها النفطية، مع شرح المخاطر المحدقة بنفطها لارتفاع أسعار النفط، وهو ارتفاع رأى الباحث فيه أنه سوف يتصاعد مع ازدياد الأزمة النفطية، وتصاعد الصراعات للاستيلاء على نفط العرب، فضلاً عن المخاطر الناجمة عن الاحتلال الأمريكي للعراق ، ثم في النهاية طرح الباحث رؤية لمقاومة الضغط الغربي لزيادة الإنتاج، وخفض الأسعار وعبر واصفاً الاحتلال الامريكي للعراق بأنه "استعمارسافر" من نمط الاستعمار التقليدي، الذي مارسته الدول الأوروبية في الحقبة الاستعمارية لنهب ثروات الشعوب المستعمرة، وترى الدراسة أن من واجب الدول المصدرة للنفط أن تقوم بتدقيق ما لديها من احتياطيات النفط والغاز وتحقيقه على وجه اليقين، ثم تحسن طرحه في الأسواق العالمية في إطار سياسة جماعية رشيدة، و العمل على ترشيد الطاقة ورفع كفاءتها عمومًا، في الاستهلاك والإنتاج.

4.2 دراسات المحور الرابع والتي تتناول العلاقات العربية الخليجية الايرانية

دراسة أسيري (1985) بعنوان العلاقات الكويتية – الإيرانية " الطموح والعقبات ":

توضح الدراسة التي أعتمدت على المنهج التاريخي والتحليلي أنه يكمن واقع العلاقات الكويتية الإيرانية في علاقات إستراتيجية، لدولتين متجاورتين تقعان في إقليم جغرافي يتسم بتنازع التيارات السياسية وتمركز مصالح قوى دولية مختلفة، وتتسم هذه العلاقات بفترات من التوتر والشد والجذب مبنية على عوامل ذاتية وإقليمية ودولية، وتتمثل إشكالية الدراسة في إيجاد السبل لتعميق هذه العلاقات وإيجاد آليات لحوار إستراتيجي كويتي – إيراني، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تتعلق باستعراض العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، والعقبات التي تواجه تحسين العلاقات، والقوة العسكرية لإيران والرؤى تجاه هذه القوة، وأخيراً برؤية مستقبلية، وتحدد طبيعة العلاقات الثنائية بأربعة عوامل وهي، أولاً: التوجه الإستراتيجي، ثانياً: عوامل التجاذب والتباعد، ثالثاً: العوامل الثقافية والدينية والتاريخية، وأخيراً متطلبات أو ضرورات التعاون المشترك مثل التقارب الجغرافي، التعاون النفطي، المحافظة على الثروة السمكية والبحرية والبيئية.

دراسة التميمي (1988) بعنوان الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج " دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية 1971 -1887 ":

فسر التميمي في دراسته هذه جانباً مهماً في العلاقات العربية الإيرانية في فترة مهمة من تاريخ المنطقة في مسألة احتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي عام 1971م موضحاً أنه لم تتم عملية الاحتلال فجأة بل سبقتها محاولات إيرانية منذ بداية القرن العشرين ، كما سبقت هذه العملية إقدام إيران على احتلال جزيرتين عربيتين أخريين هما صري وهنجام في فترة السيادة البريطانية على المنطقة ، وكانت لبريطانيا مصالح استراتيجية واقتصادية في منطقة الخليج العربي وفي إيران ، وكانت هذه الدولة المستعمرة – أي بريطانيا – تحدد موقفها من قضية الجزر في ضوء تلك المصالح موضحة الدراسة أن مسألة الحدود البحرية والبرية بين إيران والأقطار العربية الخليجية مسألة خلاف طويل ، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على الوضع الراهن لتحقيق الاستقرار لأنه السبيل الوحيد الذي يحفظ مصالحها، ويحقق احتكارها وهيمنتها على المنطقة، واعتمد الباحث في دراسته على المنهجين التاريخي والتحليلي.

دراسة العلكيم (1990) العلاقات العربية الخليجية مع إيران رؤية مستقبلية:

وهذه الدراسة قامت على فرضية مؤداها أن مستقبل الاستقرار في منطقة الخليج لا يتطلب الانتقال من حالة الصراع إلى حالة التعاون فقط بين الدول الخليجية العربية وإيران، ولكن أيضاً التحول من التعاون إلى التكامل في فترة ما بعد الحرب، حتى يستشعر كل طرف أهمية بقاء الطرف الآخر، وطرحت عدة تساؤلات حول إمكانية وكيفية تحقيق ذلك ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإستشرافي والإستقرائي، وقد ألقت هذه الدراسة الضوء على أسباب النزاع العراقي الإيراني وأسباب اندلاع الحرب عام 1980 والجهود الدولية المبذولة لإنهاء الحرب وتطرقت الدراسة أيضاً إلى الآثار المترتبة عليها ، كما تطرقت الدراسة أيضاً إلى مستقبل التفلاعلات بين دول المنطقة في فترة ما بعد الحرب.

وقد خلصت الدراسة إلى رغبة كل من إيران والعراق في عدم العودة على حالة الحرب، ورغبة الدولتين في تشجيع الاستثمارات الخليجية وتحسن العلاقات الإيرانية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون بما فيها السعودية، كذلك القدرة لدول الخليج العربية الصغيرة على المناورة لتحقيق مصالحها، وأن الاستقرار في المنطقة له متطلباته المرتكزة على تبني دول المنطقة لسياسات تقوم على الانفراج السياسي والإبتعاد عن سياسة التحالفات مع القوى الخارجية لإبعاد المنطقة عن حالة الاستقطاب والتنافس.

دراسة التميمي (1994) بعنوان " مسمى الخليج " دراسة في العلاقات العربية الإيرانية:

هذه الدراسة تناقش مصطلح صفة الخليج "فارسي أم عربي" من منطلق علمي وتتناول مسألة التعامل مع التاريخ، ثم قصة مصطلح الخليج "الفارسي" أو "العربي" ، بعد ذلك كان البحث في

مصطلح صفة الخليج التي أطلقت عليه في التاريخ القديم والإسلامي والحديث وقد اعتمدت الدراسة على مصادر مختلفة عربية إيرانية وغربية، وخلصت الدراسة أن تسمية الخليج ب "الفارسي" تمت على أساس الموقع الجغرافي بالنسبة إلى اليونان وقال الباحث أن تسمية الخليج بالفارسي لا تقتصر على التسمية ولكن لها ما ورائها وهنا يتحدث الباحث عن أن للتسمية بعد سياسي سيعطي لإيـــران بحسب اعتقادها حق السيادة على منطقة الخليج أو جزرها العربية مشيرةً الدراســـة أن مـــصطلح الخليج الفارسي وما يحمله من مضامين سياسية يشكل عقبة في طريق خلق علاقات طبيعية وجيدة بين عرب الخليج وإيران الجارة المسلمة، وخلصت الدراسة أن السيادة العربية على الخليج أطـــول زمناً من السيادة الفارسية عليه وأن التسمية لا ينبغي أن تكسب طرفاً حقوقاً يدعيها علـــى حـــساب طرف آخر لأن منطق كهذا لو كان صحيحاً لحق للهند أن تدعي بالبلاد الأسيوية والأفريقية علـــى سواحل المحيط الهندي على حد تعبير الباحث.

دراسة المانع (2001) العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقع والمستقبل:

حاولت هذه الدراسة التحليلية استعراض علاقات دول مجلس التعاون الست مع بقية مناطق العالم خاصة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وشرق آسيا، ورأت أن هذه العلاقة يحكمها عنصري استهلاك النفط، والمحافظة على أمن واستقرار المنطقة نفسها، وسط عواصف وحروب إقليمية تنشب بين الفينة والأخرى، وتكلف سكان المنطقة الكثير من الأفراد والمال، والفرص المفقودة لتنمية اقتصادياتها، وبناء قطاعاتها المدنية، ورأت الدراسة أن استهلاك اليابان وشرق آسيا وكذلك الولايات المتحدة يكادان أن ينافسا ويحلا محل الاستهلاك الأوروبي المستقبلي من النفط. وأن التنافس الأوروبي– الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وتقسيم مجالات النفوذ فيها بين دول مجلس التعاون وإيران، قد يحل محله مستقبلاً اهتماماً آسيوياً في منطقة الخليج العربي ، وانتهت الدراسة إلى أن أهم عامل يحكم مستقبل المنطقة هو زيادة الاستثمارات الأجنبية فيها، والعمل على تقليص إنفاق دولها في المجال الدفاعي.

دراسة هويدن (2006) بعنوان التوافق والاختلاف في السياسة الخليجية والإيرانية:

تنظرهذه الدراسة إلى العلاقة القائمة بين دول الخليج وإيران من خلال مدى التوافق والاختلاف في سياسات كل من الدول الخليجية وإيران تجاه القضايا الإقليمية الراهنة كالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي، والبرنامج النووي الإيراني ، كما ترى هـــذه الدراســـة أن هناك الكثير من الاختلافات في السياسة الخارجية لكل من دول مجلس التعاون الخليجي وإيـــران، لاسيما في التعامل مع القضايا المطروحة في هذه الدراسة، وتحلل هذه الدراسة السياسة الخارجيـــة لكل من دول الخليج العربية وإيران وتحاول معرفة درجة التقارب والاختلاف بين هاتين السياستين،

وتخلص الدراسة إلى أن العلاقة الخليجية الإيرانية هي علاقة أكثر ما تكون علاقة مواجهة واختلاف من أن تكون علاقة تقارب وانسجام، وتهدف هذه الدراسة إلى ابقاء الضوء على العلاقة القائمة بين دول الخليج العربية وجمهورية إيران من حيث درجة التعاون أو الاختلاف بينهما في مواقف كل منهما تجاه بعض القضايا الراهنة ذات التأثير الإقليمي والدولي ، وكذلك العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، حيث خلصت الدراسة أن إيران والولايات المتحدة لا يتمتعان بوجود علاقات طبيعية قائمة بينهما، بل أن كل طرف ينظر إلى الطرف الآخر بعين الشك والعداء، وتبين الدراسة أن الموقف الإيراني من الولايات المتحدة قائم على العداء أكثر من أكثر منه على التعاون، أما موقف دول الخليج أكثر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنه موقف قائم على التعاون في معظم الفترات نظراً لكون أن المصالح من الطرفين في معظمها مصالح متقاربة فالولايات المتحدة مصالحها في التعاون مع دول المنطقة، وخلص الباحث أيضاً أن دول الخليج العربية لا تتخذ موقفاً معلناً وحازماً ضد الملف النووي الإيراني إلا أنها ترى أن وجود هذه البرنامج في المنطقة من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة، ويقول الباحث نحن أمام مدرستين مختلفتين للعلاقات الدولية، مدرسة تنظر إلى العلاقات على أنها ذات طابع تنافسي وصراعي، وأخرى تنظر إلى أن العلاقات تأخذ طابع الانسجام .

5.2 تعليق على الدراسات السابقة

يضاف إلى هذه الدراسات العديد من المقالات والدراسات العربية و الإنجليزية التي كتبت حول الجزر الثلاث المحتلة والخليج والأمن القومي وأمن الخليج في عدة دوريات عربية و انجليزية من الصعب حصرها في هذه العجالة، ومن خلال استعراض هذه الدراسات يتضح تنوعها وتعدد ميادينها، فهي مجتمعة تعطي الصورة المتكاملة عن شخصية الجزر والخليج الجغرافية السياسية، ولكن– في الجملة – فإن كل دراسة منها على انفراد تركز على جانب معين من جوانب هذه الشخصية، فمن هذه الدراسات ما يركز على الجانب التاريخي ومنها ما يدرس الجانب الجغرافي الطبيعي والبشري للجزر والخليج ، ومنها ما يتعلق بالعلاقات الخليجية الايرانية ومنها ما يدرس الوضع القانوني للجزر وإحتلالها ، وآخر يشير إلى الأمن القومي وأمن الخليج وهكذا، ومن ثم يأتي هذا البحث ليحاول جمع ما تفرق في هذه الدراسات المتنوعة والاستفادة منها جميعاً وصياغتها في منظومة متسقة تتفق مع منهجية الجغرافيا السياسية .

1.5.2. أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1. اهتمت هذه الدراسة بدراسة مواقف أطراف مختلفة من الإحتلال الايراني للجزر الثلاث، سواء موقف النظام العربي الرسمي الممثل بالجامعة العربية، أو مواقف الدول العربية، أو موقف الأمم المتحدة ومواقف إيران ما بين عهدين، عهد الشاه وعهد الثورة الاسلامية، والتي تطرقت إليها الدراسات السابقة أيضاً.
2. معظم الدراسات السابقة تحدثت عن الجوانب التاريخية، وتاريخ العلاقة مع إيران بالنسبة لدول الخليج، وكذلك الوضع القانوني للجزر العربية،وهي عناصر تم تناولها في هذه الدراسة.
3. حداثة معظم الدراسات التي اطلع عليها الباحث وهذا يتناسب مع حداثة دراستها.

2.5.2. أوجه الإختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

1. تناولت الدراسة الحالية مجموعة من المتغيرات التي أثرت في المنطقة العربية وتحديداً منطقة الخليج العربي، ممثلةً بإندلاع الثورة الاسلامية عام 1978 وسقوط نظام الشاه، وظهور أيديولوجيا جديدة في إيران أكثر تشدداً نحو الغرب، والتي على إثرها نشبت حرب الخليج الأولى، ثم كانت حرب الخليج الثانية والتي أحدثت تحولاً خطيراً في منطقة الخليج العربي، تمثلت أجلى صوره بالوجود الامريكي السافر والذي كان الحديث عنه قبل ذلك على إستحياء، وهو ما لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.
2. الدراسات السابقة في أغلبها ركزت على تناول جانب محدد أو منفرد ، كالجانب التاريخي أو الجغرافي والجيوستيراتيجي، أو دراسة العلاقات الخليجية أو العربية الايرانية ،أو دراسة ما يتعلق بمتطلبات أمن الخليج العربي، ولكن الدراسة الحالية تختلف عن تلك الدراسات السابقة بأنها أكثر شمولية ، حيث اهتمت هذه الدراسة لمعرفة أثر تداعيات الإحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث على الأمن القومي بمكوناته الرئيسية " السياسية والإقتصادية والعسكرية " لدول مجلس التعاون الخليجية.
3. تطرقت الدراسة إلى موضوع العلاقات البينية لدول مجلس التعاون وحالة الضعف التي تعتري هذا المجلس نتيجة التجاذبات والإستقطابات التي تتنازعه، وتطرقت الدراسة للمحاور الموجودة داخل هذا النظام، والأسباب الحقيقية التي تقف وراء نشأة هذا النظام، وتفرد كل دولة في عقد الاتفاقات الثنائية مع الدول الغربية فيما يتعلق بالجوانب العسكرية والأمنية ، وهم ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل مركز، إنما كان بعضها يتناوله بصورة هامشية ومجتزأة.

4. يتضح من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاحتلال الايراني للجزر وأمن الخليج أن هناك نتائج متباينة، وكان ذلك تبعاً للأهداف التي وضعت لكل دراسة، فعدد لا بأس به من الدراسات كان هدفه إثبات عروبة الجزر الثلاث، وعدد آخر كان هدفه إثبات أن لإيران أطماع وأبعاد في الخليج العربي والمنطقة، وآخر كان هدفه تبيان أهمية الجزربالنسبة للطرفين الخليجي والايراني، أما بالنسبة للدراسة الحالية فكانت نتائجها متمايزة نظراً لأهمية الموضوع وحيويته وحداثته.

3.5.2. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

على الرغم من أن تلك الدراسات قد أسهمت في مجال معرفة جوانب متعددة من شخصية الخليج العربي وجزره الثلاث، إلا أنه كان هناك جوانب قصور واضحة في هذا المجال حيث يحتاج هذا المجال إلى دراسات أكثر عمقاً وشمولية، وتحديداً بما اصطلح عليه بالأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجية ،إذ أنه وفي حدود إطلاع الباحث لا توجد دراسات سابقة تناولت تداعيات الإحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث وأثره على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجية، رغم أهمية وحيوية هذا الموضوع ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كإضافة متواضعة لما سبقها من دراسات متنوعة، وامتداداً لها، ومكملةً لها في مجال الأمن القومي للخليج العربي والذي تأثر بكثير من الأحداث والتغيرات الدراماتيكية التي أصابته طيلة أربعة عقود تقريباً منذ بداية الإنسحاب البريطاني، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة ، لذا يرى الباحث ان هذه الدراسة تعد الدراسة الأكاديمية الأولى في المناطق الفلسطينية فيما يتعلق بدراسة تداعيات الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث و أثر ذلك على الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي .

الفصل الثالث

مدخل الي فهم البيئة الجيوسياسية والأطماع الايرانية في الخليج العربي

مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً لفهم البيئة الجيوسياسية للخليج العربي من خلال تركيزه على شخصية الخليج وأهميته الاقتصادية والاستيراتيجية والعسكرية والسياسية، وعلى الأهداف والأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي.وتم مناقشة هذه الموضوعات من خلال المباحث التالية:

1.3 شخصية الخليج وجدلية المسمى

2.3 عوامل الإهتمام بأمن الخليج العربي

3.3 أطماع إيران التوسعية في الخليج العربي

1.3 شخصية الخليج وجدلية المسمى

إن استعمال مسمى أو مصطلح معين في زمن معين، قد يعود إلى ملائمة ذلك المصطلح ومدلولاته للأيديولوجية، أو السياسية القائمة، في فترة من الفترات (التميمي، 1994،).

> "فالذين يعتقدون بأن المصطلحات والمسميات ليست مهمة، وليست قضية ينبغي الإختلاف حولها مخطئون، لأن للمصطلح مفهوماً، ومدلولات سياسية وفكرية وجغرافية، كأن يسمى الخليج بالفارسي أو العربي أو غير ذلك، لأن هذه التسمية قد تعطي الحق في السيادة لصاحب التسمية إذا كان الاستخدام للمصطلح استخداماً سياسياً أو أيدلولوجياً " (التميمي، 1994، ص 42).

"ويسود قدر غير قليل من اللبس والغموض معظم المصطلحات والمفاهيم" وقد يرجع سبب هذه الظاهرة إلى حقيقة أن أغلب هذه المصطلحات تدخل في اللغة اليومية التي يستعملها عامة الناس، أو عامة المثقفين ، ولذلك نهمل المعاني الدقيقة والخصائص المميزة لهذه المصطلحات والمفاهيم" (النقيب، 1991، ص 7) .

كلمة خليج هي عبارة عن مصطلح شامل، يستعمله الأسيويون والعرب والأمريكيون، ويأتي في سياق الإشارة إلى كيان سياسي، أو وجهة نظر فيها جدل، حيث نشب جدلاً طويلاً حول مسمى الخليج في العصر الحديث، فالعرب يسمونه "الخليج العربي" والإيرانيون يسمونه "الخليج الفارسي" ، وخارج هذين المصطلحين تسميات متباينة وهناك معضلة كبرى في هذا المضمار تتمثل بتجيير الإيرانيين التاريخ سياسياً للمطالبة بأحقيتهم ، وخطورة التعامل مع التاريخ تكمن في الانتقاء لأحداث بعنيها في فترات زمنية لإثبات أن لهذا الطرف حقاً ، أو لإثبات مسمى معين ، كمسمى الخليج " بالفارسي " (عبد المطلب ، 2006)، فالهدف من دراسة الأحداث التاريخية كي لا تتكرر الأحداث ، لا أن يجد القوى فيها مبررات ، لفرض أمر واقع كان موجوداً قبل آلاف السنين" (التميمي، 1994) .

"ولعل التصاق التسمية الفارسية بالخليج وشيوعها لدى الأوساط الغربية يرجعان إلى ماتوارثوه عن الإغريق الذين لم يتمكنوا من التعرف إلا على الشاطئ الفارسي من الخليج" (متولي، 1978، ص14) ، حيث أطلق القائد الإغريقي القديم "الإسكندر" وصف "الفارسي" على هذا الخليج استناداً إلى نتائج الرحلة البحرية، لموفده "نيارکوس" في المحيط الهندي، عام 326 ق.م، والذي لم يتعرف خلالها إلاعلى الساحل الشرقي للخليج، بينما ظل الساحل الغربي مجهولاً(عبد المطلب ، 2006) ، ورغم أن الخليج عرف تاريخياً بأسماء عدة ، إلا أن إيران تصر على تسميته بالخليج الفارس متجاوزة بذلك معطيات الجغرافيا وحقائق التاريخ ، حيث أن أقدم اسم عرف به هو "بحر أرض

الإله" حتى الألف الثالثة قبل الميلاد، ثم أصبح اسمه "بحر الشروق القديم" حتى الألف الثاني قبل الميلاد، وسمي "بحر بلدان الكلدان" في الألف الأول قبل الميلاد، ثم أصبح اسمه "بحر الجنوب" خلال النصف الثاني من الألف الأول قبل الميلاد (قلعجي، 1992) ، كما سماه الأشوريون والبابليون والأكاديين "البحر الجنوبي" أو "البحر السفلي" ويقابله البحر العلوي، وهو البحر المتوسط، كما أطلق عليه الأشوريون أيضاً "نار موتو" أي "البحرالمر" (الهيتي ، 1978) ، "وقد ذاع اسمه لدى الدولة العثمانية طويلاً باسم "خليج البصرة" نسبة إلى المدينة العراقية الشهيرة ، والمطله على ساحله، ناهيك عن التسميات الأخرى مثل "القطيف" التي أطلقها عليه بعض من أبناء شبه جزيرة العرب، من أبناء الإحساء" (مرهون ،1997) .

والواضح بأن الإصرار الإيراني على تسمية الخليج "الخليج الفارسي" يحمل في طياته مغزى سياسي وأيديولوجي وفكري، لا يقف عند حدود التسمية فقط، إذ أن إيران تهدف من وراء هذه التسمية إضفاء بعد سياسي عليها، وهذه تحمل في ثناياها مفهوم السيادة من أجل تبرير تجاوزاتها ،" وما احتلال الجزر العربية الثلاث في الخليج "أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، والمطالية بالبحرين، إلا حلقة في سلسلة المفهوم السياسي لمسمى الخليج الذي تتمسك به إيران وهو "الخليج الفارسي" (التميمي، 1994، ص43) .

" وإذا كان أبناء فارس من الميديين والساسانيين قد استطاعوا في عهد كورش ، وفي فترات متقطعة من بعده، من أن يبسطوا سيادتهم على البصرة والبحرين ومسقط، وغيرها من المراكز الواقعة على الجانب الآخر من الخليج فإن ذلك لم يدم طويلاً، وكان لوقت قصير، ولم ينجم عنه أي تغيير في التركيب الاثنوجرافي والاجتماعي في الجانب العربي ، على عكس ما حدث تماماً في الجانب الفارسي، عندما تيسر للعرب أن يندفعوا تحت لواء الإسلام في أرض العجم إلى ما وراء جيال بختياري " (متولي، 1978، ص14).

" ويدعي الإيرانيون أن الشواطئ الغربية من الخليج العربي هي امتداد جغرافي للأرض الإيرانية وأن مياه الخليج فصلتها في عهود سابقة ، وهذا الإدعاء مجرد تبرير للسلوك الاستعماري التوسعي ، وهو مبني على ما كانت تدعيه فرنسا في الجزائر قبل استقلالها ، على أن الجزائرأرض فرنسية فصلتها مياه التوسط ، مع أن الوقائع التاريخية والجغرافية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك عروبة الخليج العربي " (القحطاني، 2002، ص17).

وفي هذا السياق يرد إلى ذهني، قضايا عديدة يفسرها البعض على أساس تاريخي أو يجير فيها التاريخ ويجد فيه غرضه و مأربه، وأقصد هنا ما يعرف بالصياغة الجديدة للتاريخ التي يسعى من خلالها الطرف القوي دوماً، إلى قلب الحقائق وتزييفها ، تماماً كما حدث عندما بدأت الحركة

الصهيونية بالمطالبة بفلسطين على أساس الحق التاريخي المزعوم، والملفت للنظر أن المطالبات على أساس الحق التاريخي المغلف سياسياً ، لا تظهر سوى في أوقات التدهوروالضعف العربي.
ومن خلال عمليات البحث والتنقيب الأثري في بعض جزر الخليج العربي في جزءه الغربي وتحديداً في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين تبين أنه لا يوجد أي آثار قديمة تعود للفارسيين.(التميمي،1994) .
و يجدر التطرق هنا إلى أحد المصادر الإيرانية والذي يشير فيه علي رضا ميرزا في مؤلفه "الخليج الفارسي عبر القرون والأعصار" بأن للخليج ساحلين أحدهما عربي والآخر فارسي وأن الخليج سمي فترة من التاريخ بشط العرب وأن مدينة البحرين تقع فيه إذا يقول "إن المسافة من المشرق للبحر ومن البصرة إلى عبدان 12 عشر فرسخاً ثم الخشبات فرسخان ثم تسير إلى البحر فشطها الأيمن للعرب وشطه الأيسر الفارسي وعرضه 70 فرسخاً، ومن الخشبات إلى مدينة البحرين إلى شط العرب 70 فرسخاً" (التميمي، 1994، ص 5).
خلاصة القول هنا أن المعطيات الجغرافية لمنطقة الخليج العربي والدراسات التي تناولت هذه المنطقة، أن تسمية هذا الخليج "بالفارسي" كان مجرد خطأ معلوماتي تواتر الباحثون والدارسون القدامى على استعماله وترديده ، دون أن يكون لهذا المصطلح أي مغزى سياسي أو أيديولوجي حتى عهد قريب، خصوصاً وأن هذا الخليج عرف بأسماء عديدة كما ذكرت سابقاً كان آخرها الخليج العربي وأن تسمية الخليج ب"الفارسي" هي تسمية يونانية عرفت في أوضاع استكشافية وحربية (قلعجي، 1992) .

2.3عوامل الإهتمام بأمن الخليج العربي:

الأهتمام بأمن الخليج العربي ليس حديثاً ، ويزداد الأهتمام به في الوقت الحاضر وكذلك المستقبل ويأتي هذا الإهتمام بالنظر لمجموعة من العوامل والمعطيات لعل أهمها العوامل الإستراتيجية والاقتصادية وسنأتي إليها:

1.2.3 الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي:

" منذ العام 1928 ، حدد البريطاني أرنولد ويلسن ، أهمية الخليج العربي ومستقبله التاريخي بالعبارة التالية ، (أي ذراع بحري ، لم يقدم ولن يقدم حتى يومنا هذا ، مجالاً حيوياً للجيولوجي كما للأثري ، للمؤرخ كما للجغرافي ، لرجل الأعمال ، ولرجال الدولة ، وللمتخصص في الشئون الإستراتيجية ، كما قدمته مياه الخليج " (حسين ، 1999، ص 58)

كما يرى بسمارك بأن الجغرافيا هي العنصر الوحيد والدائم للسياسة ، من هنا يظهر جلياً أهمية دارسة الخليج وخصائصه الجغرافية ، والتي جعلت منه مجالاً حيوياً كما وصفة الخبير البريطاني أرنولد ويلسون .

1.1.2.3. الموقع والطبيعة الجغرافية للخليج العربي:

الخليج العربي هو امتداد فرعي للمحيط الهندي الذي يمثل أهمية استثنائية على السلم والأمن في العالم ، ويعد مدخل الوطن العربي لآسيا ، وهو بحيرة بكل سماتها ومظاهرها عربية ، ويقع بين دائرتي عرض 45 و35 درجة شمال خط الاستواء ، وبين خطي طول 84 و65 درجة شرق خط جرينيتش (العيسوي ، 2003) ، الخليج العرب بحر شبه مغلق، يمتد بمساحة تقدر ب250,000 كيلو متر مربع ، وبطول800 كيلومتر ، وعرض لا يتجاوز 470 كيلومتر ، وعمق يتراوح بين 30 و100 متر، وفي أماكن محددة لا يتجاوز عمقه 200 متر، وهنا ما يعيق الملاحة البحرية أمام الناقلات النفطية العملاقة، أو الغواصات العسكرية الحديثة (حسين ، 1999) ، يحده من الشمال الشرقي إيران، بينما يحده من الشمال والشمال الغربي العراق والكويت، ومن الغرب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، وجزر البحرين وقطر، ومن الجنوب الشرقي والجنوب الإمارات العربية المتحدة وجزء من عُمان ، وإذا قارنا بين الخليج العربي والبحر الأحمر كطريق مائي وذراع للمحيط الهندي والبحر العربي، نجد أن البحر الأحمر دون الخليج العربي من حيث الأهمية، ذلك لقصر المسافة التي تقطع من آسيا عبر الخليج، أضف لذلك، أن الخليج العربي تقل فيه العقبات الطبيعية التي تعيق الملاحة البحرية، فقد قدر حجم التجارة مع الهند التي تمر عبر الخليج بأكثر من ثلاثة أضعاف التجارة عبر طريق البحر الأحمر(متولي، 1978) ، وتنتشر في الخليج العربي الجزر التي تقدر عددها ب126 جزيرة، وأكبرها جزيرة البحرين أما الجزر الاستيراتيجية الأخرى فهي، أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وقشم، وصرى، وهرمز" (مراد ، 1987) .

وتلعب بعض هذه الجزر دوراً رئيسياً ومهماً بفعل الموقع الإستراتيجي كالجزر العربية الثلاث المحتلة، والتي سيطرت عليها إيران في عام 1971م ، بالإضافة إلى جزر أخرى أصبحت تابعة لايران ، فهذه الجزر تمثل حاجزاً طبيعياً للسيطرة على الممرات الملاحية، لناقلات البترول والقطع الحربية، بمعنى آخرهي صمام الأمن والمفتاح التي يتحكم بحركة الملاحة البحرية في الخليج (حسين، 1999) .

"ومما زاد الأهمية الجغرافية للخليج العربي صلاحيته للقواعد البحرية ومستلزماتها وذلك لتعدد خلجانه، التي تقدم تسهيلات كبيرة لإخفاء السفن والقطع البحرية، وسيطرة تلك القواعد على الطريق الملاحي وقربه من مناطق الصراع الدولي في المحيط الهندي والشرق الأوسط لهذا أصبح هذا الطريق أحد محاور الصراع الدولي في المنطقة باعتباره أحد الممرات الحيوية الطبيعية للعالم العربي" (حسين، 1980، ص16) .

وعلى جانب آخر فإن سواحل الدول المطلة على الخليج تتفاوت في مساحتها ، حيث تملك إيران أطولها (635 ميلاً)، والعراق أقصرها 10 أميال بحرية، ولهذا تعتبر الجغرافيا السياسية للخليج العربي أكثر اتساعاً من طبوغرافيته ، فبوصفه الممر البحري التجاري الأكثر حيوية ، والموقع الجغرافي الذي تتجمع فيه مصادر النفط ، فأصبحت النظرة إليه أكثر شمولية (عمر، 1988) .

"فبإلاضافة إلى موقع الخليج ككل، فإن مضيقه الشهير "هرمز" يعد في العالم الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية من بين أحد عشر مضيقاً، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وإن اعتبره بعض الباحثين أهمها، جميعاً، لإرتباطه بمصالح اقتصادية دولية، بالغة الحيوية، في ظل مرور البضائع والخدمات والموارد والمواد التكنولوجية، وشحنات النفط". (مرهون، 1997، ص53) .

ومضيق هرمز هو المنفذ الحيوي الذي يصل بين خليج عُمان ومياه الخليج العربي غرباً، ويشاطوءه كل من سلطنه عُمان وجمهورية إيران، ويبلغ عرض مضيق هرمز البحري (51 ميلاً بحرياً) ، وتقع فتحته بين دولتين هما سلطنه عُمان من الجانب العربي وإيران على الجانب الآخر، ومن المعروف أن المنطقة الصالحة للملاحة في المضيق تقع في المياه الإقليمية لسلطنة عمان (حسين، 1980،) .

2.2.3. الأهمية السياسية للخليج العربي:

لقد كونت الطبيعة العامة لجغرافية الخليج العربي صورة عامة، عن البيئة التي تصنع في مجموعها الخصائص والمميزات الحقيقية ، والموجودة للمجال الذي يكونه الخليج العربي و الذي كان مجالاً للتنافس والتصارع بين القوي الكبرى قديما وحديثاً ، والذي قال عنه ريمون أرون .

"هذا المجال لن يكون ذا أهمية في التحليل السياسي، إلا عندما يتحول إلى مسرح، أي قوة وافقه للدبلوماسية أو الاستيراتيجية، وهكذا تتحول خصائص البيئة الجغرافية فكونتها إلى عنصر جوهري في العلاقات الدولية، عندما ترتبط مسألة الحرب والسلم بحقائق تعرضها الجغرافيا، وتشكل في ضوئها السياسة" (حسين، 1999، ص60) .

يحتل الخليج العربي موقعاً جغرافياً مرموقاً، دفع الدول منذ القدم إلى التنافس للسيطرة عليه وذلك لإعتبارة مكملاً للطريق الموصل بين أوروبا والشرق عبر الشام وبلاد الرافدين (حسين ، 1980) لذلك تحول الخليج العربي إلى عامل محوري في السياسة الخارجية لدول العالم العربي.

وقد قامت بعض القبائل العربية بإنشاء إمارات سياسية ، كان لها دوراً بارزاً في السيطرة على الخليج العربي والملاحة فيه، وقد استمر الخليج بعد الفتح الإسلامي بحراً عربياً تميز بنشاط تجاري واسع وخصوصاً في العهدين الأموي والعباسي، وكانت مدينة البصرة من أهم مدنه وجزر البحرين مركزاً تجاراً مهماً (حسين ، 1980) ، ونظراً للأهمية الاستيراتيجية للخليج في التجارة العالمية، إلى موقعه المتميز، توزع النفوذ الإقليمي والدول على الخليج ومحيطه مع بداية القرن السادس عشر ، بين ثلاث قوى هي، الدولة العثمانية في العراق والصفويون في فارس، والبرتغاليون في البحر الأحمر والخليج عند أطراف شبه الجزيرة العربية. (التميمي، 1994) .

"وقد بدأ النفوذ الأوروبي بالظهور في الخليج مع دخول البرتغاليين في مطلع القرن السادس عشر وأخذ هذا النفوذ بالأتساع تدريجياً مع ازدياد الشعور الأوربي بأهمية الخليج العربي باعتباره طريقاً بحرياً جوهرياً يوصل أوربا بالشرق" (حسين ، 1980، ص 32) ، بدأ يأفل نجم البرتغاليون ولم يطل مجدهم كثيراً، في هذا المنطقة، فقبل نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، هزمهم التحالف البريطاني الفارسي، وكان القرن السابع عشر فترة تنافس – بريطاني– هو لندي – عُماني – على الخليج ، والتنافس الفارسي، العثماني على المنطقة قد زاد في النصف الأول من القرن الثامن عشر (عبد الستار، 1979) .

> "ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدأ التغلغل الفعلي الأوروبي في منطقة الخليج العربي، وكان ثلاثياً "بريطانياً، هولندياً، فرنسياً" كما أصبح للقوى المحلية في عُمان "قبائل القواسم شأن هام في ذلك الصراع، ومع تصاعد وتيرة الاهتمام بالخليج العربي نظراً لأهميته الاستيراتيجية والسياسية، وتحديداً في القرن التاسع عشر وفي الربع الأول منه، تمكنت بريطانيا من إحكام السيطرة على الخليج واحتكار النفوذ فيه تقريباً، لأنه يعتبر ممراً استراتيجيا مهماً مع البحر الأحمر لمواصلاتها إلى الهند، والتي أطلقت عليها فيما بعد (مصالحها الحيوية شرق السويس) ، وقد بدأت بتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والتجارية مع حكام المنطقة، وانتهت بالسيطرة العسكرية والاقتصادية "(التميمي، 1991، ص54) .

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذ النفوذ الأمريكي بالظهور في منطقة الخليج العربي، من خلال الحصول على امتيازات النفط في كل من المملكة العربية السعودية والبحرين، بعد سحبها

وانتزاعها من أيدي الشركات البريطانية، وقد أخذ النفوذ الأمريكي، بالتصاعد سريعاً على حساب النفوذ البريطاني ، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تسيطر على أكبر من 50% من صافي إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي (حسين ، 1980) .

" اكتشاف النفط أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى مزاحمة بريطانيا مزاحمة اقتصادية، وقد وضح ذلك في إصرار الحكومة الأمريكية على إلزام بريطانيا بسياسية الباب المفتوح، وهو مبدأ روجت له السياسة الأمريكية في مناطق النفط في الشرق الأوسط ، فيما بين الحربين العالميتين، وينص هذا المبدأ على عدم احتكار دولة بعينها لامتياز معين قد يشكل ضرراً لدولة أخرى، واستطاعت الحكومة الأمريكية بذلك المبدأ أن تضمن لبعض الشركات الأمريكية المساهمة في استغلال النفط في كل من البحرين والكويت، بينما انفردت شركات أمريكية أخرى باستغلال نفط السعودية" (قاسم، 2001، ص261) .

مما سبق يتضح لنا أن الأهمية الجيوسياسية للخليج العربي تمثل اهتماماً بالغاً لدول العالم في ظل النفط، وأصبحت عاملاً محورياً في السياسة الخارجية للدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وخلاصة القول أن الأهمية الجيوسياسية تبرز إنطلاقاً من عدة اعتبارات هي :

- إشراف الخليج بموقعه الجغرافي على أهم ثلاث أذرع مائية من جهة الملاحة والتجارة الدولية.
- يحتل موقعاً فريداً على خريطة العالم إذ يشكل مركزاً حاكماً و مسيطراً للشرق الأوسط ، ويربط قارات العالم الثلاث.
- لعبت منطقة الخليج بموقعها الاستراتيجي دوراً مهماً في الإتصال من وإلي جنوب شرق آسيا، وتحكمها في طرق المواصلات البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة والنقل الدولية (العيسوي، 2003) .

3.2.3. الأهمية الإقتصادية للخليج العربي:

أهمية الخليج في السابق كانت مقتصرة على كونه طريقاً استراتيجيا ومهما، وكان النشاط الاقتصادي السائد فيه ، أي للدولة المطلة عليه مقتصراً على الزراعة و التجارة وصيد اللؤلؤ بالدرجة الأولى.(حسين ، 1980)، مع اكتشاف النفط في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج على وجه التحديد ، تبدلت الصورة تماماً، وأخذ الصراع يشتد بين الدول الكبرى أكثر من السابق ، للسيطرة على المنطقة منذ اكتشاف النفط في مسجد سليمان في فارس عام 1908 لأول مرة (الرميحي، 1975).

وقد أخذ نفط الخليج منذ ذلك الوقت يلعب دور مهماً ، في الحياة الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي تحديداً، هذا بالإضافة إلى دوراً جوهرياً في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي ساهم أيضاً في أهمية الطريق الملاحي في الخليج العربي، فالبترول في الخليج بشكل 80% من صافي الإنتاج القومي لدول الخليج، وهو ما يكرس أحادية الاقتصاد الخليجي لاعتماد دول الخليج على تصدير النفط كمورد وحيد.

وهنا نستشهد بأحد الشواهد الدالة على الاهمية الاقتصادية للخليج العربي خاصة للقوي الكبرى وتحديداً (العامل النفطي) ، من خلال تمسك بريطانيا بنفوذ عسكري وسياسي في المنطقة بعد استقلال الهند والباكستان عام 1947م .(حسين ، 1980).

" تمسكت بريطانيا بالمحافظة على تفوقها السياسي والعسكري في الخليج العربي ، على الرغم مما قد يتبادر إلى الذهن من أن استقلال الهند والباكستان عام 1947 م ، كان من المتوقع أن يُصعف من أهمية احتفاظ بريطانيا بمنطقة الخليج، وخاصة أن بداية ظهور النفوذ البريطاني في المنطقة ترتبط بالدرجة الأولى باعتبار أن الخليج يشكل خطاً دفاعياً أمامياً عن إمبراطوريتها في الهند ، وقد يكون من السهل الإجابة على هذا السؤال، إذا أخذنا باعتبار الميزات الاقتصادية الجديدة التي أصبح الخليج يتمتع بها، ونعني بذلك اعتباره مصدراً هاماً للنفط، وبالتالي فإن اكتشاف النفط واستغلاله أضغى على الخليج قدراً كبراً من الأهمية في الموازين الاقتصادية والاستيراتجية" (قاسم، 2001، ص 263) .

هذا بالإضافة أيضاً أنه في الحرب العالمية الثانية وتحديداً في جزئها الأخير، أقامت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة جوية في منطقة الظهران، وذلك لوقوعها بالقرب من آبار النفط، ورغم انتهاء الحرب العالمية الثانية قبل استكمال البناء فيها، إلا أنها بقيت واحتفظت فيها حتى العام 1962م.(قاسم ، 1996) .

"أوربا أيضاً لها دافعاً اقتصادياً كبيراً للاهتمام بالخليج، حيث تعتمد اعتماداً شبه كامل على بترول الخليج، الذي يتم نقله بواسطة حاملات النفط، حيث يمر يومياً عبر مضيق هرمز أكثر من 500 ناقلة نفطية، وهذا ما يؤكد الأهمية الجيو – اقتصادية الكبرى للخليج في الحياة الدولية، حيث تحتل نفوطه أكثر من 56 بالمئة من التجارة الدولية السنوية للبترول في العالم" (حسين، 1999، ص61) .

وهنا نذكر أن 75% من النفط العالمي يمر عبر مضيق هرمز في الخليج العربي ، ومنه 18% يورد للولايات المتحدة الامريكية ، و52% من استهلاك آوروبا ، و75% من استهلاك اليابان وفي كل 11 دقيقة تعبر ناقلة ضخمة عبر هذا المضيق (الغريب ، 2007)

" تبرز أهمية المنطقة الاقتصادية بالأساس من وجود ثلثي احتياط النفط العالمي بهـا، وتـضاعف استهلاك النفط عالمياً، وهو ما يترجمه الارتفاع الهائل الذي تشهده أسعار النفط عالمياً، من أجـل ذلك تتنافس قوي عديدة على منطقة الخليج" (العيسوي، 2003، ص 306) .
الرئيس الأمريكي بوش الاب يقول أن 75% من من احتياجات النفط في العالم ، موجودة في شـبه الجزيرة العربية وحول الخليج ، ولابد من أجل الحفاظ على الرخاء الاقتصادي لآوروبـا الغربيـة واليابان والولايات المتحدة أن تظل أياد صديقة هي القابضة على صنبور نفط الجزيرة العربيـة ، وأن تظل الممرات المائية خاصة هرمز حرة مفتوحة (حرب ، 1989) .

وتنظر معظم دول العالم إلى منطقة الخليج العربي كمنطقة إمداد رئيسية للـنفط والغـاز. وتـشير إحصاءات شركة النفط البريطانية لعام 2000م إلى أن هذه المنطقة ستبقى منطقة تصدير نفط وغاز في الأمد المنظور. فمنطقة الخليج العربي تحتوي على 65% من احتياطي النفط العالمي، و33.8% من الاحتياطي العالمي للغاز. وتحتفظ دول مجلس التعاون الست ب 35% مـن احتيـاطي الـنفط العالمي. وتمثل منطقة الخليج العربي واحدة من أكبر مناطق الاحتياط نسبة إلى الإنتـاج (R/P) ، حيث تبلغ هذه النسبة 85% وهذا يعني نظرياً أن احتياطي المنطقة يستهلك بشكل أقـل مـن بقيـة استهلاك احتياطي المناطق الأخرى من العالم. حيث تصل هذه النسبة في تلك المناطق إلـى 15-30% (المانع ، 2001)، وهنا نجد أن البلدان العربية ، وتحديدا الخليجية هي المؤهلة أكثر مـن غيرها ضمن بلدان الاوبك على تأمين حاجة العالم من الطاقة ، لهذا كان مركز الثقل النفطي يتركز في الخليج العربي حالياً ، ولهذا أيضاً تطمع الولايات المتحدة الامريكية بأن يكـون لهـا وضـعاً مسيطرا ومتنفذاً (حسين ، 1980) ، وبالرغم من زعم بعض التحليلات إلى أن إنتاج منطقة بحر قزوين سيزاحم الصادرات النفطية الخليجية، وصعوبة تحديد احتياطي تلك المنطقة من الغاز والنفط بشكل دقيق، إلا أن المتخصصين يرون بأن حجم احتياطيات حوض بحر قزوين من النفط يـساوي حجم الاحتياطيات النفطية الكويتية (Kemp، 1997) ، بالإضافة إلي العديد من الدراسات التـي تشير الى الاهمية الكبيرة لبترول الخليج وهيمنته وفقاً للمعطيات التالية: (النجار ،1992) .

- زيادة نصيب الدول الخليجية من الاحتياطات البترولية الثابت في العالم من 50% حالياً الى ما يتراوح بين 60% الى 70% في العقود الاولى من القرن الواحد والعشرين ، وذلك لاحتمال نضوب بعض المناطق الاخرى .
- توقع تزايد معدلات نمو الطلب العالمي على النفط الخليجي ، نتيجة ضعف الانتاج ، في الدول غير الخليجية خاصة في الولايات المتحدة الامريكية وروسيا .

- قصر العمر المتوقع للغاز الطبيعي عالمياً ، مقابل تضاعف هذا العمر في منطقة الخليج نتيجة للاكتشافات الجديدة (العيسوي ،2003) .

3.3 أطماع ايران التوسعية في الخليج العربي

ربما نستطيع تلمس الدوافع الايديولوجية للسلوك السياسيي لايران من خلال فهم واحاطة بالتشيع لا من حيث أنه مذهب فقهي ، بل من حيث هو مذهب سياسي ، (النفيسي، 1999)، فالاطماع الايرانية في الخليج العربي ليست قريبة العهد ، ولكنها موجودة منذ وقت طويل فقد حاول الفرس مرات عديدة وضع أيديهم على المنطقة ، ولكن قوة القبائل العربية في المنطقة حالت دون ذلك وباءت محاولاتهم بالفشل وقتئذ (أبو حاكمة ، 1984).

ويضم الخليج العربي في مياهه عدد مهما من الجزر التي شكلت ولازال بعضها ، محور نزاع بين الامارات العربية المنتشرة على ساحله الغربي من جهة وايران في جهته الشرقية ، وأهم هذه الجزر (هنجام ، قشم ، لارك ، صري) ، ولكن برغم صغر مساحة هذه الجزر الا أنه لها أهمية كبيرة و جوهرية تكمن في وقوعها قرب بوابة الخليج العربي ، قبالة مضيق هرمز (الفيل ،1988) ومن ثم من يسيطر على شواطئ هذا المضيق البحري وعلى مجموعة الجزر المتحكمة فيه ، يسيطر ويتحكم في حركة النقل البحري في الخليج العربي (فودة ،1993)

> " قام نادر شاه بمحاولات لتوطيد نفوذه بين العرب المقيمين في جنوب فارس ، وجلب أعداد كبيرة من الاتراك من الهضبة الايرانية واسكنهم في الساحل الشرقي من الخليج العربي ليمحو هويتها العربية ، كما قام بنقل بعض العرب الى الشمال من ايران ، واستعان نادر شاه بالفرس في عملياته البرية والبحرية ، ولم يشرك العرب المقيمين في جنوب فارس في هذه العملية ، ولذلك فشل بكل المحاولات التي قام بها لفرض سلطانه على الخليج العربي ، لذا فقد استمر العرب كقوة مسيطرة على الخليج العربي ، حتى جاء الاستعمار البريطاني ، واستطاع تفريق العرب الى مشيخات وكيانات صغيرة وفرض سيطرته السياسية والعسكرية والاقتصادية عليهم ، وذلك في الوقت الذي لم تتوقف فيه النوايا التوسعية الايرانية التي وجدت كثيرا من الدعم ، خاصة دعم الاستعمار الاوروبي ، وخاصة بريطانيا ، للرجوع الى الساحة كقوة ذات نوايا توسعية مواجهة للقوة العربية ومحطمة لها "
> (العيدروس ،2002 ،ص 82)

مع اتساع اطماع الامبراطورية الفارسية في اواخر القرن التاسع عشر قامت الجيوش الفارسية بغزو لنجة عام 1887 وطردت حكامها من القواسم بعد حكمهم لها ما يزيد على القرن وربع من الزمن (الركن ، 1996) ، وقد تمكنت أيضاً من احتلال جزرهنجام وصري ولارك ، اضافة الى

احتلال اقليم عربستان أي (دار العرب) ، الرابض على الساحل الشرقي للخليج العربي ، ويبدو أن هم ايران الاكبر كان ينصب منذ أكثر من قرن من الزمان على الجزر العربية الثلاث الاستيراتيجية (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ، ومنذئذ لم تدخر ايران جهدا وبكافة الحيل والطرق للسيطرة عليها ، ولم تحقق هدفها في ذلك الا في عام 1971 م ، بدعم من الدولة المستعمرة بريطانيا ، مما شكل منعطفا خطيرا في الخريطة الجيو بوليتيكية في منطق الخليج العربي ، والعلاقة مع ايران (الفيل ، 1988) ، وأوضح الشاه محمد رضا بهلوي لمخطط بلاده السياسي والعسكري تجاه المنطقة، في خطاب له في طهران في نوفمبر 1972 (بعد احتلاله للجزر الثلاث) جاء فيه:

"إن الخطوط الدفاعية للبحرية الإيرانية تتجاوز نطاق الخليج الفارسي وخليج عدن، وتمتد إلى المحيط الهندي، وإن القوات البحرية الإيرانية يجب أن تزداد عدة مرات خلال السنوات القادمة لتحقيق استراتيجية بعيدة المدى". (العيدروس ،2002، ص13). وقد زادت الاطماع الايرانية بشكل كبير منذ تكوين الاسطول الايراني ، وبدأت تمارس ضد العرب سياسة التوسع والاضطهاد ، حيث بدأت ابران ببناء قوتها العسكرية منذ وصول رضا خان المازندراني انذاك إلى سدة الحكم في ايران(العيدروس ،1985)، مع بداية القرن العشرين حدث هناك تطوران .

الأول : محاولات سيطرة ايرانية على بعض الجزر العربية في الخليج (التميمي ، 1988)

الثاني : إقدام شاه ايران رضا بهلوي في عام 1925 م ، على تغيير المسميات العربية في ايران الى مسميات فارسية فاستبدل بمدينة المحمرة اسم خرمشهر ، وبعربستان خوزستان ، وقد واكب ذلك كما تطرقنا سابقا مطالبتها بجزر عربية في الخليج ، اضافة إلى اصرارها على تسمية الخليج "بالفارسي" وتدل كل تلك الاجراءات والسياسات الايرانية على المغزى السياسي لتلك المسميات التي تتضمن مفهوما جليا للاطماع والسيادة (التميمي ، 1994).

3.3 .1. التوسع الايراني تجاه الممتلكات العربية:

فقد تطلع الفرس الى احتلال الخليج وشبه الجزيرة العربية منذ قيام امبراطوريتهم الأولى ، وكانت جهودهم منصرفة الى المناطق التالية : (الغريب ، 2008).

3.3 .1.1. البحرين :

بسط الفرس نفوذهم على البحرين في عام 615م ، وكانت موطنا لقبيلة (ربيعة) ، وتحررت البحرين من استعمار الساسانيين لها عندما دخلت في الإسلام عام 628م ،على يد القائد المسلم

(العلاء بن الحضرمي) ، وعاشت البحرين جزيرة مسلمة عربية في عهد الخلفاء الراشدين وبني أمية والدولة العباسية ، وفي عام 1521 الى عام 1602 احتل البرتغاليون البحرين ، ثم تغلب الفرس على البرتغاليين منذ عام 1602 وحتى عام 1783 حيث استولى عرب (عتبه) على الجزيرة ، وطردوا الفرس منها واستقلوا في حكمها (البريكي ،2008).

ومما يجدر ذكره أن الفرس لم يحكموا البحرين حكما مباشرا منذ 1602 وحتى 1783م وانما كانت تحكم من قبل العرب الذين يتبعون دولة الفرس اسماً (الغريب ،2007) بدأت ايران بالمطالبة بملكية البحرين اعتبارا من عام 1832 ، وعقد حاكم شيراز مع وليم بروس الحاكم العام البريطاني في الخليج اتفاقية اعترف الأخير فيها بأن البحرين تابعة لأيران لكن هذه المعاهدة ماتت قبل أن ترى النور (الغريب ،2007).

عادت ايران تطالب بالبحرين عام 1844 من خلال المذكرة التي وقعها حاجي ميرزا رئيس وزراء فارس وكان متحمسا الى حد انه لم يطالب بالبحرين فقط بل تعدى ذلك جميع الامارات الخليجية – والتي قال فيها – ان الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج الفارسي من بداية شط العرب الى مسقط بجميع جزائره وموانيه بدون استثناء ينتمي الى فارس بدليل أنه خليج فارسي وليس عربيا (الخصوصي ،1988) ، رغم أن الجزيرة عربية ويحكمها آل خليفة الذين ينتسبون الى(عتبة) – فرد لابردين وزير خارجية بريطانيا على هذه المطالب بتصريح نفى فيه أحقية ايران في الخليج أو في البحرين ، حيث جاء فيه أن الحكومة البريطانية تتعامل مع شيوخ البحرين بصفتهم الاستقلالية لا مجرد أنهم أتباع للحكومة الفارسية (قاسم ،2001) .

> " وتميزت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بازدياد المطالب الايرانية على البحرين، متخذة في ذلك طابعاً قومياً حاداً ، إذ أخذت الصحف تشن حملات ضد الوجود البريطاني في البحرين، ومع ذلك لم تظهر الحكومة الايرانية رغبة في عرض مشكلة البحرين على الامم المتحدة حال إنشائها ، إذ كان إهتقادها أن النفوذ البريطاني قوي في المنظمة الدولية ، وأخذت تتصرف من جانبها على أساس يحق لها سيادنها على البحرين " (قاسم ،2001 ،ص 117)

كذلك احتجت ايران على اشتراك البحرين في عضوية بعض المنظمات الدولية عام 1949 م ونجحت في منع البحرين من العضوية في منظمة الأوبك ، ومن الملاحظ أن ايران كانت تختار الوقت الملائم لاثارة ادعاءاتها على البحرين أو غيرها من ممتلكات الخليج العربية متخذة إياها منطلقاً للمساومة (قاسم ،2001) ، أعلنت ايران الحاق البحرين بالتقسيمات الأدارية لإيران معتبرة اياها المحافظة الايرانية الرابعة عشرة في عام 1957/11/11 (قاسم ،2001) ، وكانت السعودية

أول من احتجت حين أعلنت ايران أن البحرين تشكل الاقليم الرابع عشر ، والذي دفع ايران لـــذلك هو عدم وجود وحدة حال في الموقف العربي (البريكي ، 2008) ، ودأبت على عدم الأعتـــراف بجوازات السفر الصادرة من البحرين ، واذا دخل البحراني الى ايران يسحب منه جـــواز ســـفره ويعطى ورقة مرور داخلية ، ولن يستطيع الخروج اذا كان خاضعا لقانون التجنيد العسكري وظلت البحرين تتعرض للضغط الأيراني حتى 1971/8/14 حيث أثبت الأستفتاء الشعبي رغبة البحرانيين في الحصول على الأستقلال ، وصادق مجلس الأمن على نتائج الأستفتاء ، وقبلت به ايران مرغمةً (الغريب ،2007) .

3.3 .2.1. الأحواز وشط العرب :

جبال زاجروس تفصل الأحواز عن هضبة ايران العالية لتكون امتداداً طبيعياً لـــسهل العـــراق . وفتحها المسلمون عام 17هـــ (638 م) أيام الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضـــي الله عنـــه ، وألحقت اداريا بالبصرة ، وكانت تسمى " أهواز العراق " كما ذكر صاحب معجم البلدان ، والفرس هم الذين غيروا اسمها لأنهم يلفظون الحاء هاء ، واليوم أسموها "عربستان " و أخيرا اطلقوا عليها اسما فارسيا " خوستان " (البريكي ،2008) .

يرجع وجود العرب في منطقة حوض كارون " الأحواز" إلى زمن تاريخي سحيق يرتبط بتكـــون الأحواز نفسه . وهم يكونون الى يومنا هذا الأغلبية الساحقة المطلقة فيه . والحقيقة الراسخة هي ان عـــربستان " الأحـــواز " وطن عربي ، وان عروبتها لم تكن وليدة ظرف تاريخي طارىء ، وانما هي أمر ثابت في اعـــماق التاريخ يعود في أصوله الى جذور ماض عريق في عروبته والى طبيعة تكون الأحواز منذ أول نشأته (قلعجي ،1979) ، بقيت الأحواز على ذلك حتـــى ســـقوط الدولـــة العثمانية، ووفقا لمعاهدة سايكس بيكو تقاسم الانجليز والفرنسيون العالم الإسلامي حيث قسمت بلاد الشام والعراق إلى دول، واقتطعت أجزاء منه مثل فلسطين وتم منحها إلى اليهـــود وســـلخ لـــواء الأسكندرونة من سوريا وأعطيت لتركيا عام 1939م، وتغاضت بريطانيا عن الأحواز التي كانت قد منحت استقلالا ذاتيا من قبل وتم ضمها إلى إيران. إذ كان الأوربيون بحاجة إلى الأتراك العلمانيين والإيرانيين واليهود في تمزيق الأمة الإسلامية ، بعد أن تمكنوا من القضاء على الخلافة العثمانيـــة الإسلامية .

ففي عام 1925م سيطر الشاه رضا على إيران، واتفق مع البريطانيين أن يتخلوا عن حماية إمـــارة الأحواز وأميرها ليمكنوه من احتلال عربستان عسكريا وضمها إلى مملكته فاستجابت له بريطانيـــا ومهدت له القضاء على الحكم العربي في الأحـــواز. وحاول الأمير خزعل أن يطلب من الانجليز

الالتزام بتعهداتهم السياسية لحماية الأحواز وتقديم المساعدات العسكرية له ولكنها لم تحرك ساكنا، وتمت السيطرة الفارسية على عربستان في 20 نيسان 1925م واقتيد الأمير خزعل أسيرا إلى طهران وقامت بعدها المخابرات الإيرانية بخنقه سنة 1936م وبذلك زالت آخر إمارة عربية في عربستان(النعيمي ، 2008).

3.3 .3.1. بندرعباس وجزر صري ولنجة والجزر الثلاث المحتلة:

قامت حكومة الشاه بخطوة هامة عام 1832م ، في مد نفوذها على ساحل ايران على الخليج العربي حينما عينت حاكما في " بوشهر" وبذلك تكون قد وضعت حدا للحكم المتوارث في المنطقة ، منذ قرون ، وفي عام 1854م ، قررت ايران السيطرة مرة أخرى على منطقة بندر عباس ، وحدث صدام بين القوات الايرانية والعمانية (عبدالله ،1981)
ويوضح لنا التاريخ بأن قبائل رأس الخيمة حكموا منطقة واسعة من الساحل الشرقي من الخليج العربي ، (ساحل الجنوب الشرقي من ايران حالياً)، كميناء بندر عباس (الزياني ، 1973) ، وهكذا بدأت تبرز معالم المكيدة البريطانية ضد ساحل عمان من خلال اتفاقيات الهدنة ، وبذلك دب الضعف والخور في المشيخات العربية ولم تقوى على رد أي اعتداء ايراني ، وعلى اثر ذلك توالت الاعتداءات الايرانية على الجزر العربية والممتلكات العربية بدءا ببندر عباس عام 1854م ، مرورا بامارة لنجة وصري عام 1887م ، وانتهاء بالاحتلال الايراني للجزر الثلاث عام 1971م (العيدروس ،2002)، وهناك جزر عربية استولت عليها ايران دون أن يثير استيلاؤهم أية ردة فعل ومنها : جزيرة صرى الواقعة بين أبو ظبي والشارقة في عام 1964م وأشادوا فيها مطاراً حربياً مهماً .

> "وكان أول ادعاء بجزر صري والطنب ، قد بدأ منذ عام 1887 م ، حين قامت فارس في هذا العام باحتلال جزيرة صري ، والتي كانت تحت حكم الشيخ محمد بن خليفة القاسمي ، وعلى اثر ذلك بادر شيخ الشارقة ورأس الخيمة ، بتقديم احتجاج ضد الاحتلال الفارسي لتلك الجزيرة وطلب من الحكومة البريطانية اتخاذ اللازم لحماية الجزر العربية" (القحطاني ،2002 ،ص 17) .

بدأ الشاه ناصر الدين يفكر جديا في انهاء الوجود العربي في لنجة ، وهي الامارة العربية الوحيدة على الساحل الجنوبي الشرقي التي تتمتع باستقلال واضح ، والذي ساعد حكومة ايران في ذلك الوقت عوامل عدة ، أقواها الصراعات العربية والتي كان لبريطانيا وايران ضلع كبير فيها، وبذلك تكون فرصة سانحة في تحقيق أهدافها وطموحاتها التوسعية في الخليج العربي ، مع الاشارة الى أن الوثائق التاريخية تثبت بما لايدع مجالا للشك ، بأن هذه الجزر عربية باعتراف الدولة المستعمرة

بريطانيا (العزي ،1972)، وتطالب ايران أيضا بثلاث جزر في الكويت ، وترى أن حدودها مع العراق والكويت والسعودية ليست نهائية ، وفي عام 1966م جرت محادثات بين ايران من جهة والسعودية والكويت من جهة أخرى من أجل الجرف القاري والجزر الكويتية التي تطالب بها (البريكي ،2008) سيطرت ايران على هذه الجزر الثلاث بعد ثلاثة أشهر من تنازلها عن المطالبة بالبحرين دليل ظاهر على أن ايران استبدلت صفقة بصفقة أخرى ، علما بأن احتلالها لهذه الجزر جاء قبل انسحاب بريطانيا من الخليج بثمان وأربعين ساعة فقط ، حيث غزتها ايران عسكريا وتحت الحماية البريطانية وشردت سكان هذه الجزر الى امارات ساحل عمان (الغريب ،2007) .

الفصل الرابع

جيوستيراتيجية الجزر الثلاث وتاريخ النزاع حولها والدوافع السياسية لاحتلالها من قبل القوات الايرانية عام 1971 .

مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً للموقع الجغرافي للجزر العربية الثلاث وأهميتها في الجوانب المختلفة الاستيراتيجية والعسكرية والسياسية والاقتصادية ، كما يتناول أيضاً الخلفية التاريخية للنزاع حول هذه الجزر، وإحتلالها من قبل القوات الايرانية عام 1971ودوافع ذلك، ويركز علي هذه الموضوعات من خلال المباحث التالية :

1.4 الموقع الجغرافي للجزر العربية الثلاث

2.4 الأهمية الاستيراتيجية للجزر العربية الثلاث

3.4 الأهمية العسكرية للجزر العربية الثلاث

4.4 الأهمية السياسية للجزر العربية الثلاث

5.4 الاهمية الاقتصادية للجزر العربية الثلاث

6.4 الخلفية التاريخية للنزاع حول الجزر العربية الثلاث

7.4 انسحاب بريطانيا من الخليج العربي

8.4 مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة الموقعة في29 نوفمبر عام 1971

9.4 الإحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث عام 1971

10.4 الدوافع السياسية وراء احتلال ايران للجزر العربية

1.4الموقع الجغرافي للجزر العربية الثلاث

" تشكل المنطقة التي تقع فيها الجزر الثلاث المحتلة مثلثا ذا اهمية كبيرة من حيث موقعها بالنسبة لمياه الخليج، ذلك لأنها تقع عند بداية مدخل الخليج العربي قرب مضيق هرمز، وبهذا نجد ان المنطقة التي تشملها هذه الجزر الثلاث تعتبر البداية الرئيسية التي تمر عبرها طرق المواصلات البحرية الداخلة والخارجة من الخليج. ومن ثم فإن موقعها الاقليمي ذو اهمية كبيرة ليس فقط من الناحية الاستراتيجية بل من الناحيتين السياسية والاقتصادية كذلك " (الراوي ، 1973 ،ص428) ، ولما كانت جزيرة أبو موسى هي أكبر الجزر الثلاث ، فإننا سوف نبدأ في تحديد الواقع الجغرافي لهذه الجزيرة (الرشيدي ، 1994)

1.2.4. جزيرة أبو موسى:

" تقع جزيرة أبو موسى على بعد 94 ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد عن مدينة الشارقة على الساحل الغربي للخليج العربي بحوالي (45) ميلا تقريبا و (50) ميلا تقريبا عن الساحل الشرقي للخليج، و تبلغ مساحتها حوالي (35) كيلومترمربع ، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه القديمة " (العيسى ،1996، ص52)

خريطة (1.4) : عبارة عن صورة جوية لجزيرة أبو موسى (الإمارات ، 2008)

وتمتاز الجزيرة بمياهها العميقة الصالحة لرسو السفن وانها تتيح الفرصة للصيادين في تحقيق كسب وفير في صيد السمك واللؤلؤ ومناخها معتدل صيفا ورطب شتاء تهطل فيها الامطار لذلك ينبت فيها

العشب بكثرة وتضم تربتها من المعادن التي تستغل بعضها شركات بريطانية والمانية (بحري ،1971).

يعمل بعض السكان المحليين في مناجم استخراج الأكسيد خلال فصل الشتاء، وفي فصل الصيف يعملون في الصيد البحري والملاحة، ويتم تسويق الثروة السمكية إلى السفن العابرة أمام الجزيرة، وكذا أسواق الشارقة ودبي، مما يحقق للعاملين في هذا المجال عائداً مادياً كبيراً، كان سكان الجزيرة يملكون في مطلع الستينات حوالي 25 زورقاً للصيد. ومن الثروات الطبيعية كذلك في الجزيرة كبريتات الحديد والكبريت، إضافة إلى اكتشاف النفط في مواقع بحرية تابعة لها (حقل مبارك) الذي يضم ثلاثة آبار تقوم شركة .Butes Oil Gas Co باستغلالها بموجب امتياز منحه لها حاكم إمارة الشارقة (التدمري ،2001).

" تم استغلال هذه المناجم لأول مرة عام 1934، ثم أغلقت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من عام 1940 وحتى عام 1947، وكانت الشركة تدفع 50.000 روبية سنوياً لحاكم الشارقة مقابل حقوق التنقيب، وكان إنتاج الأكسيد آنذاك حوالي 2500 طن في الموسم الجيد، وكانت الشركة توفر إنتاجاً يكدس تحت الطلب تمهيداً لشحنه إلى مدينة بريستول البريطانية، ويعتبر نوعية الأكسيد المستخرج من الجزيرة من النوع النقي بحيث لا يحتاج إلى تصفية كثيرة، وقد وصل عدد العمال في مناجم جزيرة أبو موسى إلى 500 عامل" (العيدروس ،2002،ص38)

كان يقطن الجزيرة – حتى الاحتلال الإيراني لها في عام 1971م – حوالي 1000 نسمة تقريباً جميعهم من أصول عربية إلى جانب 60 عنصراً من العسكر الإيرانيين، ويذكر أحد الصحافيين الذين زاروا الجزيرة في أواخر عام 1979م أن الجزيرة كانت تنقسم فعلياً إلى مجتمعين : مجتمع عسكري إيراني ومجتمع مدني عربي وكان المسجد يضم الجميع من غير تمييز أو تفريق . (العجمي ، 2000)

2.2.4. جزيرة طنب الكبرى:

تقع جزيرة طنب الكبرى على مدخل مضيق هرمز (باب السلام) على مسافة 59 كم جنوب غرب جزيرة قشم، وتقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها حوالي 50 كم، كما تبعد عن إمارة رأس الخيمة 75 كم، وعن الساحل الشرقي للخليج مسافة 50 كم. هي دائرية الشكل تقدر مساحتها بـ 19كم مربع، ويبلغ طولها 12 كم وعرضها 7 كم ، وتتبع امارة راس الخيمة (القحطاني ،2002) ، ويتكون سطح جزيرة طنب الكبرى من سهول منبسطة قليلة الارتفاع، وفي

طرفها الجنوبي الشرقي المقابل لمدخل الخليج مرتفع جبلي، أُنشأت على قمته "فنارة" لإرشاد السفن عام 1912 بموافقة من حاكم رأس الخيمة آنذاك ، الشيخ سالم بن سلطان القاسمي ، حيث كان ذلك بناءً على طلب من الحكومة البريطانية ، باعتباره صاحب السيادة عليها (العيدروس ،2002) ويتوفر في الجزيرة مياه عذبة للشرب والزراعة وتنتشر أشجار النخيل وبعض الأشجار المثمرة الأخرى في مزارع الجزيرة وحدائق منازلها، وقبل احتلالها كان يسكنها حوالي سبعمائة شخص (العيسى ،1996) ، وينحدر سكانها من قبائل حريز وتميم العربية الأصيلة، ويمتهنون صيد الأسماك والاتجار فيها في أسواق رأس الخيمة ودبي، وبعض السكان يعمل بالزراعة والرعي(العيدروس ،2002) .

خريطة (2.4): عبارة عن صورة ثلاثية الأبعاد لجزيرة طنب الكبرى (الإمارات ، 2008)

اتبعت ايران سياسة تضييق الخناق والتجويع لمنع اى شريان عربي في الجزيرة ومحيطها فانشأت في هذه الجزيرة محطة راديو وحولتها مع طنب الصغرى الى مراكز تفتيش ومراقبة عسكرية ، ونصبت نفسها وصياً وحيداً على امن الخليج العربي (التدمري ،2001)، وجزيرة طنب الكبرى تقع بعيداً نسبياً عن مدخل الخليج العربي كما أنها أقرب إلى الساحل الإيراني ، لذلك فهي

تحتل مكانة هامة في الرؤية الاستراتيجية الإيرانية ، باعتبارها جزءاً من خط الدفاع الإيراني عند مدخل مضيق هرمز (العجمي ، 2000) .

3.2.4. جزيرة طنب الصغرى:

تعرف في بعض المصادر بجزيرة نابيو، وهي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة أيضا، تقع هذه الجزيرة عند مضيق هرمز على بعد 10 كيلومترات غرب جزيرة طنب الكبرى، تقدر مساحتها باثني عشر كيلو مترا مربعا. تبعد جزيرة طنب الصغرى عن الساحل الشرقي للخليج العربي حوالي 45 كيلومتراً، وعن الساحل الغربي حوالي 81 كيلومترا ، وتتكون أراضيها من تلال صخرية داكنة تقع في أطرافها الشمالية(العيدروس،2002)، والجزيرة مجدبة وغير مأهولة بالسكان، نظرا لعدم توفر المياه العذبة فيها، يلجأ إليها الصيادون عند اشتداد الرياح وتشير التقارير الأولية لبعثات التنقيب عن النفط إلى وجود كميات كبيرة من هذا المعدن فيها (الفيل ،1988) .

2.4 الاهمية الاستيراتيجية للجزر العربية الثلاث

" وصفت وكالة الصحافة الفرنسية الأهمية الاستراتيجية للجزر العربية الثلاث في تقرير لها أذاعته عشية احتلال ايران للجزر يوم 1971/11/30 بأنها تقع في منطقة استراتيجية فريدة نظرا لاشرافها على سواحل ايران و العراق والسعودية وقالت ان موقع هذه الجزر يفوق في أهميته موقع جزيرة هرمز التي تطل على ساحل المضيق . وأن الجزر الثلاث لا تقل في أهميتها الاستراتيجية عن مدينة طنجة وجبل طارق في مدخل البحر المتوسط وعن عدن في مدخل البحر الاحمر . وأنها في هذه المكانة تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج وتتحكم فيها أيضا" (الضوي ، 2008،ص1).

تستقي الجزر العربية الثلاث أهميتها الاستراتيجية من الأهمية الاستراتيجية للخليج ذاته ، وأن السّمة الأولى للأهمية الإستراتيجية لهذه الجزر هي أنها تقع على المدخل الشمالي لمضيق هرمز، والطرف المسيطر عليها قادر على التحكم في حركة الإمدادات النفطية على مضيق هرمز، ويعني هذا أن إيران بسيطرتها على هذه الجزر تملك التأثير على حرية الملاحة البحرية ضد دول الخليج العربي وبقية الدول العربية. (فودة ، 2007).

" فالجزر العربية الثلاث إذن في مواقعها هذا أشبه بالصمام الذي يتحكم في الشريان المائي والملاحي الذي يمثله الخليج العربي المرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق والبحر الأحمر من جهة الغرب" (العيدروس ،2002،ص11)

جاء في دراسة لخبراء الاقتصاد والسياسة في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في جامعة جورج تاون الأمريكية، أن 86% من صادرات نفط الشرق الأوسط تمر من مضيق هرمز بشواطئ

الجزر الثلاث، وأن هذه النسبة تُشكل نصف الطاقة التي تعتمد عليها صناعة العالم واقتصاده ومتطلبات حياته اليومية (العيدروس،2002) ، وتنبع الأهمية الإستراتيجية لتلك الجزرأيضا ، كونها تقع في منطقة يتواجد بها ثلثا نفط العالم ، كما أنه من الممكن نصب أجهزة التجسس على دول الجوار من خلالها .. كما أن دول الخليج العربي بما فيها العراق، يأتيها معظم وارداتها من خلال تلك المياه المحيطة بتلك الجزر.. وهذا يعني أنه في حالات الحرب، أو إبراز سوء النوايا، فإن الصادر والوارد من تلك المنطقة سيكون تحت خطر من يتحكم بتلك الجزر(حوران ،2008) ، وسط هذه المعطيات تأتي الأهمية الإستراتيجية للجزر الثلاث ، فبحكم موقعها الجغرافي في الخليج العربي تتحكم هذه الجزر في الممرات الملاحية الدولية في الخليج العربي المحددة من طرف المنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات "الأمكو" (العيدروس ، 2002)، فقد حددت هذه المنظمة الممرات الملاحية في الخليج العربي في ثلاث مناطق هي :

- منطقة مضيق هرمز
- منطقة جزر الطنب فارور
- منطقة رأس تنورة

تقع المنطقة الثانية في الجهة الجنوبية للخليج باتجاه غرب مضيق هرمز، وتمتاز بكثرة الجزر وأهمها جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى وصري وفارور، إضافة إلى عمق مياهما وكثافة حركة الملاحة فيها ، ولذلك فقد رسمت منظمة " الأمكو" ، خطين لمرور السفن فيها يقع الخط الأول في الشرق ويتجه نحو الخليج العربي، بينما يقع الخط الثاني في الغرب ويتجه خارج الخليج وقد أنشأت أيضاً ممرات ملاحية في الخطين المشار إليهما (عبدول ،1993) .

3.4 الاهمية العسكرية للجزر العربية الثلاث

تشكل هذه الجزر مواقع جغرافية لا يستهان بها في توفير الحماية العسكرية بالسيطرة على أمن الملاحة الإقليمية والدولية، التي تتحكم بمضيق هرمز في الخليج العربي، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على مضيق هرمز ، ويسد منفذ هذا الخليج للداخل والخارج ، كما أن الجزر تعتبر ملاذا للسفن المارة في الخليج عند هبوب العواصف ، ونظراً لوقوعها قرب الساحل فإنها تشكل مركزا للمراقبة يمكن منه رؤية سواحل المملكة العربية السعودية والعراق وايران ، كما تستعمل هذه الجزر مناطق للنفوذ (الفيل ،1988) وبحكم موقعها الجغرافي أيضا فإن الجزر العربية الثلاث صالحة للاستخدامات العسكرية، وهذا ما فعلته بريطانيا قبل اكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي ، عندما أنشأت قاعدة عسكرية في جزيرة أبو موسى ، وهذا ما فعلته أيضا إيران

مؤخرا في جزيرة أبو موسى حيث عززت قواتها العسكرية في الجزيرة وزادت أعداد العسكريين فيها من 120 إلى 500 عسكري ونصبت قواعد لصواريخ سيلك وروم وأنشأت مطار عسكريا (عبدول ،1993)، كما أشار ديل. ر . تاهتنين في كتابه (التسلح في الخليج العربي) والذي نشر بعد عدة سنوات من احتلال إيران للجزر الثلاث، الى أهمية تلك الجزر بقوله (إن إيران تقترب من كونها المسيطر على كل شحنات النقل في الخليج العربي، ومن مواقع مدافعها الساحلية الجديدة المنصوبة في جزرأبو موسى وفي طنب الكبرى يقوم الإيرانيون بمراقبة لاسلكيةعلى الشحن المارة بالمنطقة(الخطيب ، 2007) .

4.4 الاهمية السياسية للجزر العربية الثلاث

من الناحية السياسية نرى ان هذا الاحتلال الايراني يهدد بصورة مباشرة امن وسلامة الدول العربية المطلة على الخليج، وتظهر خطورة هذا التهديد بوجه خاص بالنسبة الى الامارات والبحرين وقطر وذلك من حيث ان ايران وهي اكبر دولة في منطقة الخليج الى حد لا يقبل المقارنة بجميع الدول العربية المذكورة آنفا، قد اختارت طريق القوة والتهديد باستعمالها القوة بدلا من طريق القانون فيما كانت تطالب به من توسع اقليمي على حساب البلاد العربية وهو الامر الذي لابد وان ينعكس على الوزن السياسي لهذه الدول، وبطبيعة الحال لا تنصرف تلك الاهمية المرتبطة بالجزر الثلاث فقط الى وقت ظهور البترول في هذه المنطقة عقب الحرب العالمية الثانية، او الحديث منذ اواخر الستينات عن امن المحيط بهذا الخليج، فالسياسة السوفييتية قد درجت منذ بطرس الاكبر على محاولة الزحف نحو الخليج اتساقا مع ازمة السوفييت المرتبطة بعدم قدرتها على الوصول الى البحار الدفيئة (النجار، 1978) .

> " وفي الوقت ذاته فالامبراطورية البريطانية قد درجت هي الاخرى في ضوء مصالحها شرقي السويس وامتدت اداتها الى جنوب القارة الآسيوية ان تجعل من هذه المنطقة موضع سيطرة واهتمام منها، والامر كذلك إذا نظرنا اليه بمفهوم اوسع في نطاق التنافس الاستعماري سواء البرتغالي – البريطاني أو السوفييتي – البريطاني أو السوفييتي – البرتغالي فكل منها يجعل نقطة ارتكازه منطقة الخليج "(مهنا ، 1980،ص7).

تكمن أهمية هذه الجزر سياسيا أيضا ، في ان الذي يسيطر على هذه الجزر يستطيع ان يمارس قدرا كبيرا من الهيمنة والنفوذ السياسيين على مجموعة الدول العربية المطلة على الخليج ونقصد بذلك أنه في حالة استمرار احتلال ايران لهذه الجزر سوف تكون مسيطرة من الناحية الاستراتيجية على مدخل الخليج والتي تتفق مصالحها مع مصالح امريكا وبالتالي تبقى تؤيد سياسة امريكا في

المنطقة مهما كانت هذه السياسة (مهنا ،1980) ومن ناحية اخرى تريد ايران من احتلالها للجزر زيادة الهجرة الايرانية وخاصة فئة العسكريين منهم والتي تخضع لمخطط يهدف لتفتيت التكوين القومي لشعب المنطقة وتغيير المعالم الديموغرافية لهذه الجزر وفرض سياسة الأمر الواقع، إمعاناً في تكريس احتلالها. (الراوي ،1973) .

5.4 الاهمية الاقتصادية للجزر العربية الثلاث

أن الاهمية الاقتصادية هي احدى الدوافع التي ساهمت في دفع الحكومة الايرانية الى احتلال الجزر الثلاث والتمسك بها وتتمثل هذه الاهمية في صورتين : (عبده ، 1983) .

1. الأولى: وجود الثروات الطبيعية و المعادن فيها ، وجزيرة أبوموسى غنية برواسب أوكسيد الحديد الاحمر وقد حصلت (روبرت فنكهوس) الألمانية على امتياز استخراجه عام 1906 منها، ولكن هذا الامتياز ألغي في السنة الثانية لاعتراض بريطانيا التي اعتبرت منحه، مخالفة واضحة لاتفاقية 1892(العيدروس ، 2002) كما تم اكتشاف حقول للنفط في جزيرة أبي موسى، وبالتحديد في مياهها الإقليمية وكان عقد التنقيب عنها قد تم بين أمير الشارقة و شركة أمريكية هي Buttes Gas & Oil Co. ..وبعد احتلال الجزر من إيران أقرت الحكومة الإيرانية تلك الاتفاقية (عبدول ، 1993) .

الى جانب ذلك يوجد في هذه الجزر ثروات طبيعية هائلة منها الفلزية ومنها اللافلزية واقصد هنا بالفلزية ما هو موجود في جزيرة ابو موسى وبوموير التي هي قريبة منها بحوالي 16 كم، اوكسيد الحديد الأحمر، هذا الى جانب كون المنطقة تحتوي على النفط (عبدول ، 1993) هذا بالاضافة أن الموقع الجغرافي الهام للجزر المتحكم في مسار خطوط الملاحة الدولية في الخليج العربي يوفر دخلا لا بأس به ، عند اتخاذ الجزر كمحطات لتزويد السفن بالخدمات الملاحية والوقود أو في حال فرض الضرائب والرسوم للعبور (العيدروس ، 2002) .

> **2. الثانية :** " تتمثل في كونها طريقا لمرور البترول الايراني ولمنتجاتها الصناعية والزراعية الى أسواق الخليج العربي والعالم الخارجي ، فايران ترى نفسها في مصاف الدول القادرة على انشاء الصناعات الثقيلة والخفيفة وتعتقد أن حماية اسطولها التجاري في تحركاته داخل مياه الخليج وخارجه لا يتأتى الا بفرض سيطرتها على الجزر العربية الثلاث اضافة الى أن ايران كانت تخطط – عند احتلالها للجزر العربية الثلاث لتصدير ما يزيد عن 60 مليون من النفط الخام يوميا خلال الاعوام العشرة القادمة عن طريق مضيق هرمز ومن خلال المضائق التي تشكلها هذه الجزر العربية "
> (العيدروس ، 2002، ص46) .

6.4 الخلفية التاريخية للنزاع حول الجزر العربية الثلاث

1.6.4. الجزر العربية الثلاث خلال الفترة (1887 – 1750):

إثر اغتيال الحاكم الإيراني نادر شاه فارس في عام 1747م ، برزت عدة نزاعات داخلية في منطقة بندر عباس وهرمز على الساحل الإيراني ، مما دفع عرب القواسم في رأس الخيمة إلى إرسال قواتهم لمساعدة علي شاه (حاكم بندر عباس) . وقد استمر النزاع ثلاث سنوات سيطر من خلالها فرع من القواسم على لنجة واستقروا فيها " (العجمي ، 2000)

بعد انهيار دولة اليعاربه في عُمان(1741 – 1624) ، بدأ يسطع نجم قوة دولة القواسم وأسطولها البحري، في الساحل الجنوبي للخليج العربي حيث كانت من أبرز مناطقهم رأس الخيمة والشارقة، ثم امتد هذا النفوذ في القرن الثامن عشر إلى الساحل الشمالي حيث استقر بعض "القواسم"، ووضعوا الجزر والساحل المحاذي للخليج تحت سيطرتهم. (التميمي ، 1988) ثم حدث تقسيم عُرفي عام 1835م بين "القواسم" لملكية جزر الخليج، بحيث أصبحت جزيرتا صرى وهنجام تابعة لقواسم لنجه، وجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى وصّير بو نعير تابعه لقواسم ساحل عُمان، أي رأس الخيمة والشارقة (الشرعة ، 2005) .

في عام 1864م ارسل حاكم قواسم الساحل رسالة رسمية الى المقيم البريطاني يعلمه فيها تبعية جزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى وصير بونعير له منذ اجداده الاوائل، فكان هذا الخطاب اول توثيق كتابي لملكية الجزر للامارات وتبعيتها القانونية لها، بل ان السيادة لم تقتصر على مجرد شعارات خطابية بل تعدت تلك الى صور احتجاجية من قواسم الساحل لأي تدخل في الجزر وانتهاك للاتفاق من قبل قواسم لنجة او الامارات المجاورة واصبحت ابو موسى منذ سبعينات القرن التاسع عشر مقرا زراعيا واستراحة لحاكم القواسم في الشارقة (بشمي ، 1971)

> " لقد اعترف المؤرخون الايرانيون بنشاط القواسم وسيطرتهم على جزء من جنوب ايران والجزر العربية، حيث ذكرت مجلة »كيهان العربي« تقول: قبل الخوض في اسباب الصراع حول ملكية الجزر الثلاث لابد من العودة الى اواسط القرن الثامن عشر، فبعد موت نادر شاه في عام 1747 انحسر النفوذ الايراني في منطقة الخليج الفارسي، وهذا الامر مهدّ الارضية المناسبة لبدء التوغل (القاسمي) في المنطقة والقواسمة او الجواسمة هي عشيرة عربية قطنت الشارقة ورأس الخيمة، ثم توجه فخذ من هذه العشيرة الى ايران فاستقر في بندر لنكة، واستنادا الى مصدر تاريخي ايراني فإن رئيس هذا الفخذ المدعو الشيخ سعيد بن قضيب استطاع ان يستحوذ على إمرة هذا الميناء لقاء الفي ريال ايراني، وذلك إبان حكم الزنديين " (العيسى ،1995، ص 54)

وفي عام 1887 احتلت ايران امارة لنغه العربية ومدت نفوذها وسيطرتها على جزيرتي صري وهنجام، وهي جزر عربية تابعة للقواسم تقع في الغرب من جزيرة ابو موسى ومقابلة لها تماما وفي عام 1887 بدأت ايران مطالبتها بجزيرتي صري وابو موسى، لكن بريطانيا ردّت على ايران بالقول بأن الجزر عربية يملكها شيوخ العرب الذين يرتبطون بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وهم تحت الحماية البريطانية، وهي المسؤولة عن شؤونهم الخارجية (العيدروس ،1983)

2.6.4. الجزر العربية الثلاث خلال الفترة (1964 – 1887) :

في مارس 1892 وقعت الاتفاقية الاستثنائية بين شيوخ عمان المتصالحة والحكومة البريطانية التي التزمت بموجبها بالدفاع عن ممتلكاتهم من أي اعتداء خارجي ، ووقع على هذه الاتفاقية جميع الشيوخ وصدق عليها نائب الحاكم العام في الهند بسملا في 12 مايو 1892 هـ.م دوراند ووقع جميع الحكام بما فيهم رأس الخيمة وام القيوين اللتان وقعتا في 8 مارس" (بشمي ، 1971) ومن الادلة الدامغة التي تثبت عروبة جزيرة طنب وتبعيتها لسيادة القواسم الطلب الذي تقدمت به الحكومة البريطانية الى شيخ الشارقة صقر بن خالد القاسمي في عام 1912 بإنشاء "منارة" على أرض جزيرة طنب الكبرى لارشاد السفن (كونها جزيرة الشيخ صقر) وقد أعلن موافقته على بناء المنارة مقابل المحافظة على الجزيرة (الشرعة ، 2005) ، (انظر االملاحق من 1 إلى 8) وهي ضمن الوثائق البريطانية التي تثبت عروبة الجزر.

في نيسان/أبريل 1904 قام المدير الأوروبي للجمارك الإيرانية (Monsieur Dambrain) بزيارة جزر أبو موسى وطنب وقام بإنزال أعلام إمارة الشارقة ورفع الأعلام الإيرانية وترك اثنين من حراس الجمارك الإيرانية هناك، وتبين فيما بعد أن هذا العمل تم بإيحاء من وزير الخارجية الإيراني. وانكرت الحكومة الايرانية علمها بالحادث وامرت بإنزال علمها من الجزيرة. وقد تم ذلك بالفعل في 14 يونيو/حزيران من عام 1904 حيث اعيد علم الشارقة على الجزيرتين، وظل علم الشارقة يرفرف على جزيرة ابو موسى وعلم رأس الخيمة يرفرف على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى الى ان انزلتهما القوات الايرانية في اواخر نوفمبر 1971 (حميدان ، 1997).

في شباط/فبراير 1913 عاود الإيرانيون طرح هذا الموضوع على الوزير البريطاني المفوض في إيران، الذي خاطب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، والذي رد بأن ملكية الجزر ليست موضوعا للنقاش أو الاستفسار وأنه قد أوضح تلك الحقيقة لكل حكام الموانئ في الخليج العربي، وهدد أنه إذا عاودت إيران التحرش بتغيير ملكية تلك الجزر فإن بريطانيا ستكون حازمة في رفض

هذا الأمر وقد اختفت المطالب الإيرانية خلال عشرة أعوام، بسبب الحرب العالمية الأولى، وبسبب الاضطرابات داخل إيران(أحمد ، 1988).

أما المطالبة الايرانية الحديثة بالجزر العربية فبدأت في عام 1923م عندما اكتشفت شركة الوادي الذهبي كميات من الاوكسيد الاحمر في جزيرة هرمز، وارادت هذه الشركة ان تمد نشاطها الى جزيرة ابو موسى، فقامت طهران باحتلال الجزيرة ورفع العلم الايراني. وفي عام 1925 بعثت ايران بعثة جيولوجية لفحص كميات الاوكسيد الاحمر الموجودة في الجزيرة، لكن بريطانيا وقفت ضد استغلال ايران للجزر، واعلنت مرة اخرى بأن هذه الجزر عربية. ولقد بذلت ايران محاولات عدة في بداية هذا القرن لاحتلال الجزر، لكن بريطانيا منعتها من عمل ذلك (العيسى ، 1996) . ابتدعت إيران منذ عام 1929 أسلوبا جديدا في المطالبة، إذ صرح وزير البلاط الإيراني في آب/أغسطس 1929، بأن حكومته مستعدة عن التخلي عن جزيرة أبو موسى في حال قبول بريطانيا بالاعتراف بملكية إيران لجزيرتي (طنب) ثم عادت إيران فلطفت من طلبها بعد رفض حاكم رأس الخيمة الشيخ (سلطان) الذي عُرِف ببعد نظره وصلابته، فاقترحت استئجار جزيرتي (طنب)، (العيدروس ،2002) وافقت بريطانيا على تلك الفكرة، في 1931/4/23، شريطة موافقة حاكم رأس الخيمة الذي تعرض لضغط كبير من قبل الحكومة البريطانية التي كانت تحاول استرضاء إيران، فرد حاكم رأس الخيمة بموافقة مشروطة تتمثل ببقاء علم إمارة رأس الخيمة ومندوب الشيخ في جزر طنب، وعدم التعرض لأي من رعايا حاكم رأس الخيمة هناك، إلا بعد عرض الأمر عليه ومناقشة الأمر معه. ودفع الإيجار مقدما، وعدم رفع أي علم إيراني على الجزر، والاكتفاء برفع علم على الدوائر الرسمية الإيرانية، وتنفيذ شروط الاتفاق تحت إشراف الحكومة البريطانية، وحرية الملاحة في الخليج العربي وعدم التعرض للسفن العربية من قبل سفن الجمارك الإيرانية، وإحالة أي مخالفة عربية لحاكم رأس الخيمة، إعفاء بضائع الشيخ والمواد الغذائية المرسلة لسكان جزر طنب من الضرائب ولم توافق إيران على هذه الشروط. (الشرعة ، 2005)
في سنتي 1935 و1936 أرسل الوزير البريطاني المفوض هوكسنK.Hugessen وثيقة يقترح فيها مقايضة إيران بإعطاءها الجزرالثلاث ومساعدتها في مطالبها بشط العرب مع العراق، مقابل اعتراف إيران باستقلال البحرين (حوران ،2007)، وفي عام 1935م ، قام عدد من المسئولين الإيرانيين بزيارة لطنب الكبرى وأبوموسى مما أدى لقيام طائرات سلاح الجو البريطاني بطلعات استكشافية فوق الجزر استمرت لأسابيع ، بعد هذا التاريخ بدأ النزاع يأخذ منحى آخر تمثل في تبدل اللهجة البريطانية إزاء هذه المسألة ، وذلك بعد تغير الظروف السياسية ، والتراجع الاستراتيجي الذي لحق بها بعد الحرب العالمية الثانية وبروز أهمية منطقة الخليج فيما يتعلق بأهمية استمرار تدفق النفط ، وبعدها الدور الذي لعبته إيران كشرطي للمنطقة ، وكل هذه المستجدات أدت

إلى أن يكون لبريطانيا المستعمرة مواقف متغيرة عما كان عليه الحال بالنسبة لعلاقتها مع طرفي النزاع. (العجمي ، 2000)

"وخلال العام 1955 وبعد ان اصبح الوصول الى منابع البترول عنصرا اساسيا في الجغرافيا السياسية للخليج العربي ، حاولت بريطانيا أن ترعى اتفاقا تعترف الشارقة بمقتضاه بالسيادة الايرانية على صري ، مقابل اعتراف ايران بملكية الشارقة لابوموسى ، واستعداد رأس الخيمة لبيع جزيرتي طنب لايران ، ورغم موافقة أمراء الساحل المتهادن المبدئية على هذا الترتيب الا أن ايران رفضت التضحية بمطالبها بشأن أبو موسى " (سكوفيلد ،1993، ص15) ،

وقد فضّل الشيخ صقر حاكم الشارقة آنذاك تأجير الجزيرتين بدلاً من بيعهما لكنه طلب إيجاراً باهظاً كما كانت له شروطه وأهمها : **(**الأعظمي ،**1993**)

- الاحتفاظ بحقوقه النفطية والمعدنية في الجزيرة.
- الاحتفاظ بالفنار والسماح للصيادين التابعين له وللزوارق من استخدام الجزيرة .
- إلغاء الرسوم الإيرانية على كافة رعاياه هناك.

في أغسطس 1961م ،نزلت طائرة مروحية إيرانية على جزيرة طنب الكبرى ، وقام ملاحوها بالتقاط الصور الفوتوغرافية للفنار والأبنية المجاورة له وسألوا عن أسماء وجنسية الأشخاص الذين يديرون الفنار، وكان الرد البريطاني واضحاً لصالح حاكم رأس الخيمة وذلك في مذكرة احتجاج أرسلها السفير البريطاني في طهران إلى وزارة الخارجية البريطانية (الشرعة ،2005)

وفي عام 1964 احتلت ايران جزيرة (ابو موسى) ولاقى الاحتلال احتجاجا شديدا فصرح وزير خارجية ايران بأن الإنزال الايراني في الجزر كان مناورة حربية طارئة اشترك فيها الاسطولان الايراني والامريكي وليس القصد الاحتلال، وانسحبت القوات الايرانية بعد عشرين يوما من الانزال، وعادت ايران في العام 1964 بتقديم طلب لحاكم رأس الخيمة للتخلي عن الجزر مقابل مساعدته في بناء المدارس والمستشفيات لكنه رفض الطلب. (رفعت ،1994)

7.4 انسحاب بريطانيا من الخليج العربي

في أوائل عام 1960 أعلن البريطانيون نيتهم الإنسحاب من الخليج، عندها طرحت مسألة الجزر من جديد، حيث طلب شاه إيران بإيعادة سلطته على الجزر الثلاث، وأعلن أن إيران تتوقع أن تُكافأ بامتلاك هذه الجزر بعد جلاء القوات البريطانية على الخليج. (ولكر، 1971)

وقد أصدرت الحكومة البريطانية بياناً سياسياً في 16 كانون الثاني عام 1968، على لسان رئيس وزراءها هارولد ويلسون أمام مجلس العموم عزم حكومته سحب قواتها العسكرية من شرقي السويس بما في ذلك الخليج في موعد أقصاه نهاية عام 1971 (قاسم، 1974) ، وعلى إثر هذا الإعلام البريطاني بدأت الحكومة الإيرانية وسائل إعلامها لتكثيف تصريحات المسئولين فيها مدعين وزاعمين أن لإيران حقوق تاريخية في الجزر الواقعة تحت الحماية البريطانية في الخليج العربي. (القحطاني، 2002)

وجدت الحكومة الإيرانية في البيان البريطاني فرصة لتحقيق أطماعها التوسعية في الخليج العربي، ففي 16 فبراير 1971، أعلن الشاه محمد رضا أن بلادة ستلجأ إلى احتلال الجزر الثلاث بالقوة في حال فشل الوسائل السلمية لتسليم هذه الجزر إلى إيران قبل موعد الانسحاب البريطاني من الخليج والمقرر له مع نهاية العام 1971. (الأعظمي، 1993)

"وقد شاركت الدوائر الأمريكية والبريطانية المخاوف الإيرانية القائلة بأن الأنظمة العربية المعادية للغرب ، وكذلك روسيا يشكلان خطراً كبيراً على أمن المنطقة وعلى المصالح الغربية وهو ما قد يؤدي إلى قطع إمدادات النفط على أوروبا وأمريكا، وتحت هذه المبررات اتفقت الدول الثلاث على ما سمي بالفراغ الأمني الذي سيتركه الانسحاب البريطاني" (القحطاني، 2002، ص 22) .

ففي مايو1970 هددت إيران شركة Occidental للبترول في الشارقة باستخدام القوة إذا لم تتوقف عن التنقيب عن النفط في مياه جزيرة أبي موسى. (عبد الله ، 1981)، وفي أكتوبر 1970 عارضت إيران قيام اتحاد الإمارات العربية، ما لم يتم التنازل عن الجزر الثلاث ، وقد هاجمت إيران الجامعة العربية، والأقطار العربية التي تشدد على عروبة الجزر الثلاث، وهددت باستخدام القوة ضد أي دولة تحول دون استرداد إيران لجزرها الثلاث، ورغم معارضة بريطانيا الادعاءات الإيرانية في الجزر الإماراتية، إلا أنها سهلت مهمة حصول وسيطرة إيران على هذه الجزر، دفاعاً عن مصالحها ، بالتعاون مع الحكومة الأمريكية التي أسندت إلى إيران دور "شرطي الإمبرالية" في المنطقة (الشرعة، 2005) ، وفي عام 1968 أصبح واضحاً الدور العسكري الإيراني الرئيسي في منطقة الخليج، وأخذ الشاه كما ذكرت يصدر التصريحات تلو التصريحات مؤكداً دور إيران الخاص وأطماعه التوسعية في منطقة الخليج العربي.

وفي 24 حزيران عام 1971 قال الشاه محمد رضا بهلوي أن تلك الجزر تعود لإيران، وفي 26 حزيران كرر وزير خارجية إيران" أ زاهدي" في تصريحاته التهديد باحتلال الجزر الثلاث وفي 27 حزيران قرر رئيس الوزراء الإيراني "أميرعباس هويدا" إن إيران بحاجة للجزر الثلاث من أجل أمنها ورخائها، وستقاتل إيران بكل قوة من أجل تحقيق الهدف إذا فشلت في حل مسألة

بالوسائل السلمية وفي 1971/11/10 صرح وزير الخارجية الإيراني المعين حديثا في حينه "عباس خلعتبري" ، بأن السيادة على الجزر ليست موضوع نقاش وأنها مسألة أساسية لسلامة ايـــران، وأن إيران مصممة على وضعها تحت سيطرتها (النجار،1984) .

"وهكذا رافقت الإعلان البريطاني انسحابه من منطقة الخليج العربي ، إستعدادات أمريكية واسعة لبناء القـــوة العسكرية الإيرانية، وكانت النتيجة تهديد أمن واستقرار المنطقة وسيادة الكيانات العربية في الخليج العربي، في الوقت الذي لم يقم فيه أي كيان عربي بأي عمل مباشر أو غير مباشر يفسر بكونه يشكل تهديـــداً لأمـــن إيران أو لأمن منطقة الخليج العربي ، وللمصالح النفطية المختلفة فيه، وكانت الدول الغربية خلال هذه الفترة من 1968– 1971 تمارس سياسات استفزازية للمشاعر العربية في الخليج العربي، كما كانت تركز علـــى أهمية دعم محور طهران ــ تل أبيب ــ في ضرب حركة التحرر العربي والوقوف ضـــد حقـــوق العـــرب المشروعة في استثمار ثرواتهم الطبيعية والسيادة الكاملة على أراضيهم" (العيدروس، 2002، ص136) .

8.4 مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة الموقعة في29 نوفمبر عام 1971

زار السير "ويليم لوس" وبرفقته جفري آرثر المعتمد البريطاني في الخليج العربي في السابع مـــن سبتمبر عام 1971 كلاً من حاكمي الشارقة ورأس الخيمة لتقديم مقترحات خاصة لها علاقة بالجزر العربية الثلاث (الفيل، 1988) .

وفي ذلك الوقت كانت تعيش مشيخات شرق الجزيرة العربية انقساماً كبيراً إلى كيانات مجزأة تحت السيطرة البريطانية، هذا بالإضافة إلى انشغال هذه الكيانات المجزأة بمشاكلها الداخلية.
(العقاد، 1992)، وبدأت مهمة السير ويليم لوس فاتخذ منحنى آخر للعمل في آوائل عـــام 1971، حيث بدأ بشكل عملي بإجراء الترتيبات ، لتصفية التبعات والأعباء الملقاه على عاتق بريطانيا فـــي المنطقة تمهيداً لترحيل قواتها من الخليج. (العيدروس، 2002، ص163)، وتذكر بعض المصادر أن السير "ويليم لوس" قد مارس الضغط على حكام الشارقة ورأس الخيمة وقدم مقترحـــاً يقـــضي بتقاسم سيادة جزيرة أبو موسى مناصفة بين الشارقة وإيران، وكذلك اقتسام عوائد النفط بين الجانبين بالتساوي، كما اقترح بيع أو تأجير جزر الطنب على حـــاكم رأس الخيمـــة لإيـــران ، كـــل هـــذه المقترحات لاقت رفضاً قاطعاً وتحديداً من الشيخ صقر بن محمد القاســـمي حـــاكم رأس الخيمـــة (الأشعل، 1978)، وقد نجح السير لوس بعد ذلك في إقناع حاكم الشارقة الشيخ خالد بـــن محمـــد القاسمي بقبول حل النزاع الطويل ، مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى ، من خلال الإدارة المشتركة على الجزيرة، واقتسام عائدات النفط، بالإضافة أن تحصل الإمارة سنوياً ولمدة تسع سنوات علـــى

مبلغ مليون ونصف المليون جنية استرليني، وأسفرت عن اتفاق مكتوب في 29 من تشرين الثـــاني من العام نفسه ، وسمي هذا الاتفاق بمذكرة التفاهم (انظر الملحق رقم 9) .

" رأت الشارقة أن تتوصل إلى اتفاق يعتمد على إنقاذ ما يمكن إنقاذه، إزاء الوعيد والتهديد الإيراني باحتلال جزيرة أبو موسى المتلازم مع الضغوط التفاوضية البريطانية. ومن ثم في 29 نوفمبر 1971، أعلن الـــشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة من إذاعة صوت الساحل في معسكر المرقاب التابع لقوة ساحل عُمان بإمارة الشارقة، بياناً قال فيه : (انظر الملحق رقم 10) .
إنه اضّطر إلى التوصل إلى ترتيب مع إيران للتشارك في السيادة على جزيرة أبو موســـى، فـــي مواجهـــة التهديد الصريح بالاستيلاء على الجزيرة بالقوة في حالة عدم قبوله، إضـــافة إلـــى أن بريطانيـــا ســـبق أن أوضحت موقفها بصراحة من أنها عاجزة عن الدفاع عن الجزر إذا لم يتم التوصل لترتيبات محـــددة قبـــل حلول موعد رحيلها عن الخليج". (العيدروس ،2002 ، ص236).

1.8.4. محتويات مذكرة التفاهم:

تتضمن مذكرة التفاهم مقدمة وستّة بنود، تؤكد المقدمة أن كلاً من إيران والشارقة لن يتخلّيا عن المطالبة بأبي موسى (سكوفيلد، 1993) ، وعلى هذا الاساس ستجري الترتيبات الآتية

1- سوف تصل قوات ايرانية الى ابوموسى، وتحتل مناطق، ضمن الحدود المتفق عليها في الخريطة المرفقة بهذه المذكرة.

2- أ - تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الايرانية صلاحيات كاملة، ويرفرف عليها العلم الايراني.

ب - تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية انحاء الجزيرة، ويظل علم الشارقة مرفوعا باستمرار فوق مخفر شرطة الشارقة، على الاسس نفسها التي يرفع بموجبها العلم الايراني على الثكنة العسكرية الايرانية.

3- تقر ايران والشارقة بامتداد المياه الاقليمية للجزيرة الى مسافة 12 ميلا بحريا.

4- تباشر شركة (Buttes Gas and Oil Company) باستغلال الموارد البترولية لأبو موسى في قاع البحر وتحته في مياهها الاقليمية بموجب الاتفاقية القائمة، والتي يجب ان تحظى بقبول ايران، وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية، نتيجة الاستغلال المذكور مباشرة الى ايران، وتدفع النصف الثاني الى الشارقة.

5- يتمتع مواطنو ايران والشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الاقليمية لأبوموسى.

6- يتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين ايران والشارقة.

وعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم بنصّها الصريح لا تمسّ إدعاء الطرفين بالسيادة على الجزيرة، ولا تتجاوز كونها مجرد ترتيبات لإدارة الجزيرة بصفة مؤقتة، إلا أنها وقعت دون رغبة حقيقية من جانب إمارة الشارقة في ظل ظروف قاهرة وملحّة تمثلت في التالي:

- تصميم بريطانيا على الانسحاب من المنطقة في الموعد المحدد وسحب الحماية عن الإمارات.
- تهديد إيران بأنها سوف تحتل الجزر الثلاث بالقوة المسلحة ما لم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها قبل قيام الدولة الاتحادية المقترحة.
- تهديد إيران بعدم الاعتراف بالدولة الاتحادية المقترحة بل ومعارضة قيامها، ما لم يتم التوصل إلى تسّوية حول الجزر تتلاءم مع رغبات طهران. (العيدروس ،2002)

" رأت الشارقة أن تتوصل إلى اتفاق يعتمد على إنقاذ ما يمكن إنقاذه، إزاء الوعيد والتهديد الإيراني باحتلال جزيرة أبو موسى المتلازم مع الضغوط التفاوضية البريطانية. ومن ثم في 29 نوفمبر 1971، أعلن الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة من إذاعة صوت الساحل في معسكر المرقاب التابع لقوة ساحل عُمان بإمارة الشارقة، بياناً قال فيه:

إنه اضّطر إلى التوصل إلى ترتيب مع إيران للتشارك في السيادة على جزيرة أبو موسى، في مواجهة التهديد الصريح بالاستيلاء على الجزيرة بالقوة في حالة عدم قبوله، إضافة إلى أن بريطانيا سبق أن أوضحت موقفها بصراحة من أنها عاجزة عن الدفاع عن الجزر إذا لم يتم التوصل لترتيبات محددة قبل حلول موعد رحيلها عن الخليج". (العيدروس ،2002 ، ص236) .

الرأي العام الإقليمي والعربي انقسّم حول مذكرة التفاهم والإقرار لإيران باحتلال نصف جزيرة أبو موسى بين مؤيد ومعارض، فقد رأى البعض أن ذلك الإجراء يعد تنازلا عن أرض الجزيرة ومياهها، ورضوخاً للوعيد والتهديد العدواني الإيراني وتسليماً للضغوط التفاوضية البريطانية، وأن ما جرى يمنح إيران قاعدة متقدمة للقفز على المزيد من الأراضي العربية تحقيقاً لأهداف شاه إيران في التوسع والسيطرة على منطقة الخليج العربي بأسرها. في حين رأى البعض الآخر أن التنازل عن الجزء أفضل من ضياع الكلّ، وأنه ليس لإمارة الشارقة القدرة على مواجهة التهديدات الإيرانية والضغوط البريطانية، كما أن المستقبل كفيل باستعادة ما سّلب من الجزيرة، عندما تتهيأ الظروف العربية والسياسية المواتية لتحقيق هذه الغاية، حيث أن الشارقة لم تسلم بموجب مذكرة التفاهم لإيران الحق أو الشرعية بالسيادة على الجزيرة ".(التدمري ،1995)

وعلى ذلك يمكن إجمال مضمون مذكرة التفاهم في النقاط التالية:

- إن إمارة الشارقة لم تتنازل عن سيادتها على جزيرة أبو موسى أو على أي جزء منها.

- إن مذكرة التفاهم لم تنقل لإيران السيادة على جزيرة أبو موسى أو على أي جزء منها.
- إن وجود القوات الإيرانية في قسم الجزيرة المحدد في الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم، لا سّند له سوى مذكرة التفاهم ومن ثم فإن أثره مقيّد ببنودها.
- إن مذكرة التفاهم تسبغ على إيران ولاية كاملة فقط في حدود المنطقة المتفق على احتلالها من قبل القوات الإيرانية والمحددة بموجب الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم.
- إن مذكرة التفاهم لا تعطي إيران الحق في التدخل بأي طريقة في جزء الجزيرة الذي قضت مذكرة التفاهم بأنه يخضع للولاية الكاملة لإمارة الشارقة (عبدول ، 1993)

9.4 الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث عام 1971

في اليوم التالي من إعلان الإتفاق بين الشارقة وإيران زار السفير البريطاني في القاهرة السير ريتشرد بومنت الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سليم اليافي مقدماً له صورة من الإتفاقية – مذكرة التفاهم – وأكد السفير أن الإتفاق كان ودياً ولم يتخلى أي طرف من طرفي النزاع عن سيادته عن جزيرة أبو موسى، وفي هذا اللقاء نفى السفير أن يكون هناك اتفاق بين بريطانيا وإيران بشأن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وقال كنا نعرف رأي الشاه ورغبته في احتلالهما (القحطاني، 2002)، وهكذا قبل 48 ساعة من إعلان قيام دولة الإمارات الجديدة، سقطت جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة في أيدي القوات الإيرانية يوم 1971/11/29. كما تمركزت القوات الإيرانية في جزيرة أبو موسى يوم 1971/11/30 وفقاً لاتفاق غير عادل بين إيران وإمارة الشارقة، وبذلك حققت إيران ما كانت تخطط له قبلاً باحتلالها للجزر الثلاث دون خسائر تذكر (العيدروس ، 2002)، وقد شاركت في الغزو القوات البحرية والجوية والبرية، وقد كان عدد أفراد الحامية العربية في جزيرة طنب الكبرى 6 أفراد، وقد دافعوا عن الجزيرة دفاع الأبطال واستشهد منهم أربعة وأصيب الاثنان الباقيان بجروح، ثم نقلا إلى إيران لاستجوابهما. (القحطاني، 2002)

دفع الجنود الإيرانيون أهالي جزيرة طنب الكبرى والبالغ عددهم 180 إلى سفن الصيد التي كانوا يملكونها، ولم يمكنوا الأهالي من جمع حاجاتهم الضرورية وأجبروهم تحت التهديد بتهجيرهم بعيداً عن جزيرتهم وعن ديارهم، فتوجهت الزوارق إلى مدينة رأس الخيمة تقلهم دون زاد أو متاع (التدمري، 1995) ، كان الموقف في جزيرة أبو موسى مختلفاً تماماً، حيث قصد مندوب شاه إيران إلى الجزيرة مرافقاً للقوات الإيرانية في اليوم التالي مباشرة 30 نوفمبر 1971، وكان في استقباله في الجزيرة نائب حاكم الشارقة الشيخ صقر بن محمد بن صقر القاسمي، وممثل عن الحكومة البريطانية، وسكان الجزيرة الذي يبلغ تعدادهم نحو 800 نسمة. وانتشرت القوات الإيرانية

في الجزء المخصص لها في الجزيرة وفقاً لمذكرة التفاهم. وقد كان هناك انتقاداً شديداً لموقف حاكم الشارقة وضعفه خلال تبرير تنازله أمام التحدي الإيراني والغدر البريطاني ولأنه لم يجد وقوفا قوياً من الدول العربية لحماية الجزيرة.

في صباح اليوم الذي غزت فيه القوات الإيرانية الجزر أصدرت حكومة رأس الخيمة بياناً تضمن احتجاجها ضد الغزو الإيراني للجزر، وحمل البيان الحكومة البريطانية ما حدث وهو ما يعد نقضاً لمعاهدة الحماية التي مازالت قائمة (القحطاني،2002)، وأعلنت إمارة رأس الخيمة أنها لن تنضم إلى إتحاد الإمارات العربية إلا وفقاً للشروط التالية : (العيدروس، 1983)

- عدم إقامة أي علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية بين الاتحاد وإيران.
- أن يتبنى الاتحاد مشكلة الجزر ويعمل على إعادتها بالطرق الدبلوماسية.
- أن يتم ترحيل الإيرانيين الذين لم يمضي على وجودهم 5 سنوات

10.4 الدوافع السياسية وراء احتلال ايران للجزر العربية

قضية النزاع حول ملكية جزر ابو موسى وطنب ، كانت العامل الاساسي الذي اثر على نمط العلاقات العربية الايرانية خاصة عقب الحرب العالمية الثانية ، ولكن التغير الذي طرأ على الاطراف الاساسية للقضية محور النزاع الذي ينصب اساسا على الموقف البريطاني تجاه المشكلة او الدور البريطاني حيث ظلت خلال هذه الفترة تلعب دور الوسيط بحكم علاقة الصداقة التي تربطها مع ايران وفي الوقت نفسه تنامي مصالحها في هذه المنطقة ولذلك السبب ظل الوضع متجمدا فقد قامت بريطانيا بعملية ضبط التوتر(مهنا ، 1980)، أصبحت الدوافع الايرانية تنبىء بتحركات محتملة تتسق والاهداف المصلحية التي ترغب فيها عقب الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية ولظهور العديد من المتغيرات المرتبطة بإيران وبالمنطقة بصفة عامة.

1.10.4. المتغيرات المرتبطة بالمنطقة بعد الحرب العالمية الثانية:

1.1.10.4. بروز إيران الحديثة تحت قيادة محمد رضا شاه كقوة اقليمية وازنة:

خلف محمد رضا والده في 1941 الذي خلعه البريطانيون، وعلى الرغم من المعارضة الداخلية الشديدة التي واجهها محمد رضا في الايام الاولى لحكمه فقد اكمل مهمة والده، خاصة فيما يتعلق بعملية بناء دولة حديثة مستقلة في ايران، ولقد تمكن في عام 1953 وبتأييد من الجيش ان يعيد

حقوقه المطلقة كملك متى اعلن نفسه شاهنشاه في سبتمبر 1967. ويمكن الحديث عن بروز ايران كقوة اقليمية في عام 1953م، حيث ارتبط بذلك العديد من المؤشرات التالية : (بوريل ، 1977)

- نمو ضخم للمؤسسة العسكرية من حيث التدريب والعتاد حتى اصبحت ايران القوة الوحيدة ذات التدريب الجيد التي لها اسطول بحري له فاعلية محلية في الخليج
- نمو الاقتصاد الايراني والاتجاه نحو التصنيع، عمليات التأميم التي اسهمت في اعطاء دفعة قوية للدخل الإيراني ومن ثم تمويل خطط التنمية
- تزايد درجة التغلغل في شؤون الخليج (فالملاحظ انه خلال فترة الخمسينات كان الجيش الإيراني موجها أساساً نحو الشمال، أي نحو الإتحاد السوفييتي اتساعاً في سياسات الاحتواء، ولكن بدءا من عام 1962 الذي شهد تحسناً ملحوظاً في العلاقات الايرانية – السوفييتية، كان هناك تحول من توجهات القوات الإيرانية)
- تزايد اندفاع العمالة الايرانية نحو المنطقة في ضوء تزايد الاجور الناتج عن اكتشاف النفط، كل هذه المؤشرات كانت تعني مزيدا من النشاط الإيراني في الخليج استنادا الى معايير القوة المتنامية التي شهدتها ايران ابان هذه الفترة. ولعل أهم مؤشر على ذلك يبرز ابتداء من 1965 الى ،1967 فقد سحب الشاه قواته وعلى وجه الأخص الجيش الثاني من الشمال الى طهران وتشكلت قوات جديدة اطلق عليها الجيش الثالث. كان الغرض منها مساندة الانشطة الإيرانية صوب الجنوب، أي المتعلقة بمنطقة الخليج. (بوريل ، 1977)

2.1.10.4. الأسباب التي تفسر جوهر الاهتمامات والمصالح الإيرانية في الخليج وتركيز إيران لقواتها العسكرية وتنميتها في اتجاه الجنوب خلال الستينات يمكن أن يرجع الى:

- الاهتمام بالبترول وزيادة دوره في الاقتصاد الإيراني والذي كان آخذا في التزايد وهو ما جذب الشاه نحو الاتجاه الى الجنوب لتحقيق عمليات تمويل لخططه التنموية واستعادة التفوق الإيراني في السابق في انتاج البترول ، حيث أصبح لايران في نهاية عام 1968 تسعة امتيازات بحرية من مجموع اثنين وعشرين امتيازا بتروليا بحريا في مياه الخليج العربي. (مهنا ،1980)
- التحدي والقلق الذي شعر به الشاه خاصة من مصر ومن انتشار فكرة دولة عربية واحدة من الخليج الي المحيط الاطلسي ، مما يعني ان احكام سيطرته على المنطقة يحول دون استجاباتها لبوادر التغير من ناحية، ومن ناحية اخرى الحفاظ على عرشه من امكانية الانهيار بحكم تهديد مصالحه في المنطقة.

- الانسحاب البريطاني من الخليج، ومادام ان ايران لا تملك اي خط انابيب يمتد الى البحر المتوسط، لذا فإنه من الاهمية بمكان ان يتزايد الحديث عن أمن الخليج ، واصبح مضيق هرمزوموضوع الامن في الخليج يمثلان القضايا البالغة الحساسية بالنسبة لايران.(عبد الله ، 1981)

3.1.10.4. علاقة الامارات العربية (المشيخات) مع الدول العربية:

الفترة التي أعقبت الحرب الثانية شهدت تطورا من نوع آخر يرجع أساسا الى الجهود التي كانت ترمي الى تحقيق اتحاد بين الدول العربية من المحيط الاطلنطي الى الخليج العربي، والتي كان لها اثرها في اثارة اضطراب الشاه. ومن ثم فلابد ان ينعكس ذلك على سياساته تجاه المنطقة. ان النظرة العامة لعلاقة ايران مع الدول العربية توضح ان السمة الرئيسية لعلاقة ايران مع هذه الدول كانت الاضطراب وخاصة مع مصر – ويقصد بذلك العداوة التي نشأت بين الشاه وعبدالناصر والتي انعكست بشكل او بآخر على علاقة ايران بالبلدان العربية خاصة التي تقع على ساحل الخليج، لقد كان الخوف الاساسي للشاه في اوائل الخمسينات منصبا على الانشطة التوسعية السوفييتية والخوف من احتمال وقوع ايران تحت السيطرة السوفييتية، وهذا ما شجعه على طلب العديد من الاسلحة من واشنطن(نيل ،1974) وقد كان هناك حلف بغداد 1955 بمنزلة خلاف واسع المدى بين كل منهما – خاصة وان عبدالناصر عقب حرب السويس 1956 اصبح القائد والمتحدث باسم القومية العربية، وتنظيره لفكرة القومية آخذة في التنامي داخل منطقة الخليج خاصة لتأكيده على عروبة البحرين وابو موسى وطنب والخليج نفسه وعربستان ايضا.. يعني ذلك ان من وجهة نظر الشاه كان الدور المتنامي للدور المصري في شؤون الخليج يعني مزيدا من المخاوف لدى الشاه تجاه عبدالناصر وطموحاته (العيدروس ، 2002)، وتمشياً مع المد العربي الذي تزعمه جمال عبد الناصر واستخدامه لمصطلح الخليج العربي بداية من عام 1959 أخذت الدوائر العربية الرسمية منها وغير الرسمية تركز على عروبة الخليج مما كان مبعثا لاحتجاجات إيران (قاسم ، 1996) ، ومن جهة اخرى كان النزاع العراقي – الإيراني في الفترة من 1950 الى 1960 حول شط العرب داعياً لأن يسارع كل من الطرفين في بناء قوته المسلحة وتحصين حدوده، كما كان أيضا منافسة في تصدير البترول بين الدولتين ، لذا حشدت الجارة ايران ما يقرب ثمانين بالمئة من قواتها على الحدود مع العراق ، الامر الذي يعني تصعيد المواجهة بين الطرفين في مستوي أكبر يتجاوز الخطورة والتهديد (الأصفهاني ، 1976) فناقلات البترول الايرانية أو المحملة بالنفط الايراني كان عليها أن تمر عبر الممر المائي – شط العرب – والذي يخضع لسيطرة وتحكم

العراق العسكري ، بالاضافة الى وقوع معامل تكرير البترول الايرانية في عبدان في مرمى التهديد العراقي ، وهووضع كان يرفضه شاه ايران. (مقلد ، 1984)

4.1.10.4.العلاقة بين ايران وبريطانيا وتأثيرها على مسألة النزاع والتسوية:

زاد التوتر بين ايران وبريطانيا بعد الضغط البريطاني على ايران لتقبل قيام اتحاد الامارات حتى يمكن ان تضمن تعاونا عربيا – ايرانيا في التصور المتعلق بإقامة حلف خليجي، ومع ذلك ظلت ايران تحتفظ بعلاقات قوية مع الامارات المتصالحة، في ضوء تأييد بريطانيا لقيام اتحاد الامارات، والتأييد العربي خاصة من جانب الكويت والسعودية فيما يتعلق بالبحرين – قد تبنت استراتيجية اكثر واقعية فيما يتعلق بمطالبها التقليدية في الخليج. وفي خطاب للشاه – القي في نيودلهي في يناير 1969 – قال " ان ايران سوف لا تستخدم القوة لتستعيد البحرين، وإنما سوف تصغي الى رغبات سكانها لتقرير مستقبلهم" وهو القرار الذي رحبت به بريطانيا في الحال، وكذلك السعودية والدول العربية الاخرى (Morsy, 1978) ظهر موضوع النزاع حول جزيرة ابو موسى وطنب اثناء المفاوضات بين ايران وبريطانيا في بداية 1970 بينما كانت البحرين تسير نحو الاستقلال وكان واضحا ان هناك اختلافات في الرأي بين ايران وبريطانيا والدول العربية حول هذه القضية. وفيما يتعلق بالتوجه الإيراني بالذات، فإن الشاه قد بين الاتجاه الإيراني المتعلق بالبحرين الذي يعود الى ثلاثينات القرن العشرين الذي بُني على الاستعداد للتخلي عن المطالب المتعلقة بالبحرين من اجل الحصول على موضع قدم في ابو موسى وطنب.(مهنا ،1980)، بعض الانجليز يؤكدون أن الشاه لم يستولي على الجزر الثلاث لاسباب استيراتيجية حربية برغم تصريحاته المتكررة ، وإنما في الواقع اتثبيت صورته كحاكم قوي ، في أذهان الشعب الايراني ، وخاصة بعد أن نالت البحرين استقلالها ، واعترف بها الامر الذي أدى حينها إلى اهتزاز صورته ، فكان عليه أن يعيد صورته القوية، كما كانت في نفوس شعبه ، كما أن االشاه استغل فرصة انشغال العرب مع اسرائيل ، فأراد أن يثبت للغرب أن بلاده هي الدولة الوحيدة فقط في المنطقة القادرة على حفظ الامن والسلم بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة ، وبالفعل استطاع الاستحواذ على ثقة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، حيث دعمتاه عسكريا وبقوة من أجل الحفاظ على المصالح الغربية في المنطق ويأخذ دوره كشرطي في الخليج العربي (القحطاني ، 2002) .

الفصل الخامس

الوضع القانوني للجزر والمواقف المختلفة من احتلالها

مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً للوضع القانوني للجزر الثلاث و مناقشة للحجج للادعـــاءات الايرانيـــة المتعلقة بالجزر والمواقف المختلفة من إحتلالها ويركز علي هذه الموضوعات من خلال المباحـــث التالية :

1.5 أحكام القانوني الدولي الناظمة لكسب السيادة القانونية على الاقليم

2.5 الوضع القانوني للجزر العربية الثلاث

3.5 مناقشة الحجج الايرانية اللامشروعة

4.5 الموقف العربي من احتلال الجزر

5.5 موقف جامعة الدول العربية

6.5 موقف الأمم المتحدة

7.5 موقف إيران للجامعة العربية بعد الاحتلال مباشرةً عام 1971م

8.5 موقف جمهورية إيران الإسلامية من الجزر (1981 – 1979)

1.5 أحكام القانوني الدولي الناظمة لكسب السيادة القانونية على الاقليم

درج الفقهاء على تقسيم طريق اكتساب الاقليم في القانون الدولي الى طرق اصلية واخـرى ناقلـة وذلك بحسب ما إذا كان الاقليم موضوع الاكتساب خاضعا لسيادة دولة ما او غير خاضع فالتنـازل والفتح والتقادم من طرق الاكتساب الناقلة ام الاستيلاء والاضافة فهما من طرق الاكتساب الاصلية وفي ما يلي تعريف موجز لكل من هذه الطرق. (شكري ، 1972)

1.1.5. طرق الاكتساب الاصلية:

1.1.1.5. الإستيلاء Occupation:

ويكون بادخال الدولة في حيازتها المادية اقليما غير مملوك لدولة ما ، بقصد فرض سيادتها عليه ، فموضوع الاستيلاء يتصل بالاقاليم التي تتبع اية دولة من الدول اي الاقاليم المباحـة وقـد كـان الاستيلاء فيما مضى الطريق الشائع لكسب ملكية الاقاليم نظرا لوجود بقاع كثيرة غير مأهولـة او غير مملوكة لأحد وهو ما ليس متوافرا في الوقت الحاضر بعدما تم اكتشاف سطح الارض قاطبـة ولم يعد هناك من الاقاليم ما لا يخضع لولاية دولة ما (BRIERLY ،1963) مـع ذلـك تحـتفظ القواعد المتعلقة بتنظيم الاستيلاء بأهميتها في أن حالات الاستيلاء التي حدثت في الماضي قد تثير نزاعات حدودية في الوقت الحالي أو في المستقبل ويستدعي النظر فيها الرجوع الي تلك القواعـد الناظمة . (أبو الوفا ، 1996)

2.1.1.5. الاضافة Accretion:

تكتسب الدولة السيادة الاقليمية على المساحات الجديدة التي تضاف الى اقليمهـا الاصـلي بفـضل العوامل الطبيعية او بفعل الانسان، ويتم ذلك دون حاجة الى قيام الدولة بأي عمل او اجراء خاص من جانبها لتقرير سيادتها على هذه المساحات الجديدة التي تسعى بالإضافات لأنها تلحق اقليم الدولة الاصلي فتصبح جزءا لا يتجزأ منه. من امثلة ذلك الحواجز البحرية التـي تقيمهـا الدولـة عنـد شواطئها، إذ يترتب عليها ازدياد اقليم الدولة لأن مياهها الاقليمية تقاس في مثل هذه الحالة من نهاية الحواجز. اما المضافات الطبيعية فهي الاكثر حدوثا وامثلتها كثيرة.. منها الزيادات التدريجيـة او الفجائية في الشواطئ البحرية ومنها حدوث زيادة في دلتا النهر ومنها نشأة جزر جديدة ضمن البحر الاقليمي للدولة.(العيدروس ،2002)

2.1.5. طرق الاكتساب الناقلة:

1.2.1.5. التنازل Serrion :

وهو تخلي دولة لدولة اخرى عن سيادتها على اقليم معين بمقتضى اتفاق بينهما وهو قد يكون بمقابل في صورة مبادلة او بيع مثال ذلك تنازل ايطاليا لفرنسا عن السافو اونيس عام 1860 مقابل تنازل فرنسا لها عن مقاطعة لومبارديا ، وتنازل رومانيا لروسيا بموجب معاهدة برلين 1878 عن اقليم بساربيا مقابل تنازل روسيا لها عن جزر دلتا الدانوب واقليم دوبروجا، اما التنازل بالبيع فمثاله تنازل نابليون عام 1803 عن مقاطعة لويزيانا للولايات المتحدة مقابل ستين مليون فرنك وتنازل روسيا لها عن اقليم الاسكا عام 1867 مقابل سبعة ملايين دولار
(عبد الحميد ، 1995) .
وقد يكون دون مقابل ، وهو عادة جبري يفرضه الغالب على المغلوب في معاهدات الصلح من ذلك مثلا تنازل فرنسا لألمانيا عن اقليم الالزاس واللورين عام 1871 ولكنه قد يقع اختياريا كتنازل فرنسا عام 1764 عن مقاطعة نيو اورليان لإسبانيا ثم تنازل هذه الدولة عنها لفرنسا عام 1801 ويطبق على اتفاق التنازل القواعد الخاصة بالمعاهدات لاسيما ما يتعلق منها بالشروط الشكلية والموضوعية لصحة المعاهدة ونفاذها كما يراعى فيه رغبات السكان القاطنين في الاقليم المتنازل عنه احتراما لحقهم في تقرير المصير(أبو هيف ، 1995)

2.2.1.5. الفتح Conquest:

ويكون بضم دولةٍ ما جزءاً من اقليم دولة أخرى أو كله باستخدام القوة المسلحة للدولة الفاتحة وضمه لإقليمها. ويكون الفتح عادة بعد انتهاء الاعمال الحربية، ويتم بإعلان من جانب الدولة الفاتحة بضم الاقليم المفتوح، ويبلغ الاعلان لسائر الدول بالطرق الدبلوماسية توطئة لاعترافها بالضم صراحة او ضمنا. (القاسمي ، 2005) ، لكن هذا الاسلوب من اساليب ملكية الاقاليم اصبح غير مشروع البتة في عهد عصبة الامم (المادة 10) وتأكد ذلك في ميثاق الامم المتحدة (المادة 4/2)، وهذا رأي جمهور الفقهاء ايضا (عبدول ، 1993) .
وقد حرم ميثاق الامم المتحدة بوضوح اللجوء الى استخدام القوة او التهديد ، باستخدامها في العلاقات بين الدول أعضاء المجتمع الدولي ، بل أصبحت هذه القاعدة من القواعد الآمرة في القانون الدولي (مصطفى ، 1989) ، فحالات الفتح التي تعقب النزاعات المسلحة التي ينتج عنها احتلال جزء من اقليم الطرف المنهزم أو كل اقليمه ، لا يمكن أن تشكل أساساً لاكتساب الاقليم ،

فعلى الرغم من تلك الحالات تعطي الطرف المنتصر بعض الحقوق المتعلقة بادارة الاقليم المحتل ، وكذلك الحقوق المتعلقة بالاحتلال الحربي ، فإنها لايمكن أن تغير من الوضع القانوني ،للاقليم من حيث بقاؤه خاضعاً لسيادة الطرف صاحب الاقليم ، ولا يمكن بأي حال القول أن اكتساب الاقاليم عن طريق استخدام القوة يمكن أن يكتسب مشروعيته (Glahn .1970)

3.2.1.5. التقادم Prescription:

قبل ان نعرض الخلاف القائم في الفقه الدولي بشأن امكان اكتساب السيادة الاقليمية عن طريق التقادم لابد من التمييز بينه وبين الاستيلاء، فالاستيلاء كما ذكرنا هو طريق من طرق الاكتساب الاصلية فهو وضع اليد على اقليم لا يخضع لسيادة اية دولة، من الدول فموضوعه الاقاليم المباحة. اما التقادم فهو وضع اليد لمدة طويلة على اقليم يخضع بالفعل لسيادة دولة اخرى(الرشيدي ، 1994) ، فهو إذن من طرق الاكتساب الناقلة، ونظراً لعدم وجود قواعد تفصيلية عرفية او اتفاقية تنظم احكام التقادم او القضاء مدة طويلة على الحيازة الفعلية – كما هو الحال بالنسبة للاستيلاء او التنازل وغيرهما من اسباب اكتساب السيادة الاقليمية – فقد ذهب بعض الفقهاء الى انكار وجود ذلك النظام في القانون الدولي (عبدول ، 1993) .

غير ان غالبية الفقهاء يميلون الى تقرير وجود نظام التقادم في القانون الدولي،(النعيمي ، 1999) وعلى الرغم من اعتراض بعض الفقهاء على وجود نظام التقادم في القانون الدولي فإن توافر الاساس الذي تستند اليه فكرة التقادم – وهي المحافظة على الوضع القائم والمستقر دون منازعة من قبل المالك الحقيقي على ممارسة واضع اليد حقوق الملكية على الشيئ – يدعم الاتجاه الغالب في الفقه الدولي الذي يقر بوجود اكتساب الاقليم عن طريق التقادم (فؤاد ، 2004) ، ومن المعلوم أن وضع اليد يساهم إما في تأكيد وجود الحق الاصلي لدولة ما في ملكية إقليم معين ، إذا لم يكن من الممكن إثبات وجوده بطرق أخرى ، وإما في إنهاء الحق السابق لدولة أخرى ، في الاقليم ذاته (القاسمي ، 2005) .

وقد أجمع فقهاء القانون أن الاستيلاء بالقوة على اقليم ما واستمرار السيادة على ذلك الاقليم المستولى عليه ولو لمدة طويلة مهما بلغت من الزمن لا يكسب الجهة القائمة بالاستيلاء حق اكتساب السيادة الاقليمية على ذلك الاقليم ، طالما أن هناك من يعترض على ذلك الاستلاء وله الحق في ذلك الاقليم ، وطالما يطالب المتضرر بحقه فيه ، كأن يكون المتضرر دولة أخرى أو شعب ، وفي هذه الحالة لا يكون لقرارات الدولة المسئولية على إقليم ما ، مثل قرارات الضم والالحاق وكذلك التغييرات المحدثة في ذلك الاقليم ، أي مفعول حقوقي في اكتساب حق السيادة ، مثال ذلك هضبة الجولان السورية التي استولت عليها اسرائيل منذ العام 1967م ،وكذلك الاقاليم التي استعمرتها

فرنسا والبرتغال وريطانيا وهولندا (العيدروس ، 2002)، وعلى الرغم من أن الفقه والقضاء الدوليين لم يحددا الفترة الزمنية التي تعتبر كافية لاكتساب الاقاليم بالتقادم ، فإن الثابت أن تلك الفترة يشترط فيها أن تكون مستمرة ، وغير منقطعة لفترة من الزمن من شأنها أن تولد الشعور باستقرار النظام الدولي على وضع اليد ، (القاسمي ،2005) واختلف الفقهاء القانونيون في تحديد المدة المكسبة للسيادة بالتقادم ، فاقترح البعض مائة عام ، واقترح آخرون خمسين عاماً ، وهناك شرط آخر غير الفترة الزمنية ، وهو ممارسة مظاهر السيادة دون صدور اعتراض من قبل الدولة الاصلية أو ما يعرف بالحيازة الهادئة .(التدمري ، 1995)

وتستند غالبية الشراح في اعتمادها لنظام التقادم في القانون الدولي كسبب من الاسباب الناقلة للسيادة الاقليمية على الحجج التالية :

1- معظم الحدود القائمة بين الاقاليم المختلفة للدول، إنما ترتكز في سندها القانوني على مضي المدة الطويلة. فانقضاء زمن طويل على وجودها الفعلي على نحو مستمر وغير متنازع فيه إنما هو قرينة على وجودها القانوني فهناك كثير من حالات الملكية الاقليمية الثابتة وكذلك الحدود الاقليمية التي قبلها القانون الدولي ، لأنها تكونت بحكم الواقع de facto لوقت طويل ، وأنها تمثل de facto oritur jus الذي يعتبر أساس فكرة التقادم (BRIERLY ،1963)

2- ان السند القانوني لسيادة كل دولة على اقليمها هو في واقع الامر وضع اليد الطويل الاجل. فالتقادم كما يذهب Brierly هو اكثر طرق اكتساب السيادة الاقليمية شيوعا. غير انه قلما يثير في الواقع العملي نزاع دولي يقتضي من الدولة ان تثبت سند سيادتها على اقليمها إذا كان ذلك السند هو انقضاء مدة طويلة (التدمري ، 1995) .

3- عدم وجود قواعد تفصيلية وعلى الأخص من حيث تحديد المدة التي يلزم انقضاؤها على وضع اليد الهادئ المستمر ليس معناه عدم وجود نظام التقادم في العلاقات بين الدول. والظاهر ان الدول لم تجد نفسها في حاجة الى الاتفاق على قاعدة عامة لتحديد مدة وضع اليد الطويل. وفضلت ان تدع الامر للظروف الخاصة بكل حالة. وعمدت الدول في الحالات القليلة التي ثار النزاع بينها حول شروط التقادم الى الاتفاق مقدما أي قبل احالة النزاع للبت فيه قضائيا على مقدار المدة اللازمة لتوافر وضع اليد. مثال ذلك المعاهدة المنعقدة بين بريطانيا وفنزويلا في عام 1897 الخاصة بإحالة الخلاف الناشئ للتحكيم. فقد تضمنت هذه المعاهدة التي فصلت في شروط التحكيم نصا يقضي بأن انقضاء خمسين عاما يعتبر كافيا في تحديد وضع اليد الطويل (العيدروس ، 2002) .

وعلى هذا يعرف اوبنهايم التقادم المكسب بأنه: " اكتساب السيادة على اقليم ما عن طريق ممارسة السيادة الفعلية عليه باستمرار وغير متنازع فيه ولفترة من الزمن تكفي لتخلق الشعور العام بأن هذا الوضع القائم هو الوضع الذي يتفق مع النظام الدولي (BRIERLY ،1963).

يشترط اذن في وضع اليد الطويل ليعتبر سندا مكسبا للملكية على الاقليم بالتقادم ما يلي:

1- أن تضع الدولة يدها على اقليم معين تابع لإحدى الدول الاخرى بصفتها صاحبة السيادة عليه، وان تصدر على هذا الاساس كافة تصرفاتها التي تجريها بشأن هذا الاقليم، وسلطاتها التي تباشرها فيه. ويترتب على ذلك ان الدولة التي تدير اقليما معينا نيابة عن دولة اخرى بمقتضى اتفاقية معقودة بين الدولتين تعترف فيها الدولة الاولى بسيادة الدولة الثانية على الاقليم لا يمكن ان تكتسب السيادة على ذلك الاقليم عن طريق وضع اليد مهما طالت مدة ادارتها لذلك الاقليم ومثال ذلك ان بريطانيا عقدت معاهدة مع تركيا في 4 حزيران 1878 اتفق فيها على ان تقوم بريطانيا بإدارة قبرص على ان تظل الجزيرة تحت السيادة التركية. كما يترتب على ذلك ان الدولة التي تقوم بإدارة اقليم طبقا لاتفاقية ايجار Lease تعقدها مع الدولة صاحبة السيادة على ذلك الاقليم لا تملك الإدعاء باكتسابها السيادة على ذلك الاقليم نتيجة لوضع اليد الطويل ، لأن الدولة التي تدير الاقليم، وان كانت تباشر السيادة فعلا في ذلك الاقليم، فإنها تفعل ذلك بصفتها مستأجرة له ونيابة عن الدولة صاحبة السيادة القانونية عليه أي الدولة المؤجرة. مثال ذلك مركز الولايات المتحدة الامريكية في اقليم (بنما) الذي استأجرته من جمهورية (بنما) في سنة ،1903 وكذلك مراكز بريطانيا في اقليم هونج كونج الذي استأجرته من الصين عام 1898 (العيدروس ، 2002)

2- أن يكون وضع اليد هادئا بمعنى ألا يكون متنازعا عليه، اما إذا كانت دولة الاصل قد احتجت على وضع يد الدولة التي تدعي مباشرة حقوق السيادة على الاقليم واستمرت في احتجاجها عليه فإن وضع اليد لا يعد في هذه الحالة هادئا. اما إذا لم تبد دولة الاصل احتجاجا، او كانت قد احتجت اول الامر ثم توانت او وقفت موقفا سلبيا Passiveفإن وضع اليد يصبح في هذه الحالة هادئا لا غبار عليه (التدمري ، 1995).

اكثر من هذا فإن الاتجاه الغالب اليوم هو ان تتغلب في المنازعات الاقليمية بين الدول واقعة الحيازة الفعالة effective acquisition على الاحتجاج الرسمي غير المقترن بفرض تسوية سلمية للنزاع خاصة إذا كان هذا الاحتجاج منقطعا وغير جدي، في واقع الامر لا يمكن معارضة الحيازة الفعالة العاملة بمجرد الكلام، صحيح ان الاحتجاج هو عمل قانوني وهذا العمل قد يكون له تأثير في شرعية سند في دور الانشاء، ولكن لا يمكن ان يكون له أثر في مواجهة سند ثابت بالحيازة الفعالة، لأن الاحتجاج ليس عملا من اعمال الحيازة والحيازة الفعالة لا يمكن ان تعارض إلا بحيازة فعالة مضادة ، وقد اخذ قضاء محكمة العدل الدولية الدائمة بهذه القاعدة. فقالت المحكمة في قضية غرينلاند الشرقية بأن سيادة الدانمارك التي قامت منذ قديم لا يمكن ان تتأثر بالاحتجاجات او التحفظات التي كانت تصوغها الحكومة النرويجية من حين لآخر (القطيفي ،1973)

3- ان يكون وضع اليد قديما فالحكمة في تقرير السيادة عن طريق التقادم هي احترام الاوضاع القائمة التي مضى عليها زمن طويل بحيث اصبح الاعتراف ضروريا لاستقرار النظام الدولي، ويتفرع من هذا وجوب ان يكون قد مضى على وضع اليد زمن طويل تصرفت خلاله الدولة

واضعة اليد على انها صاحبة السيادة على الاقليم في مواجهة الدول كافة اي بعلانية وعلى نحو مستمر غير منقطع (طه ، 1999) .

ولم تتوصل الدول حتى الآن الى الاتفاق على تحديد طول المدة التي يلزم انقضاؤها لاكتساب السيادة الاقليمية عن طريق التقادم. فالعلماء الأوائل مثل جيروسيوس ذهبوا الى وجوب ان يكون التاريخ من القدم بحيث لا تعيه الذاكرة (القاسمي ، 2005) ، ولكن الرأي الراجح في الفقه الدولي الحديث، هو ان الحكمة من اقرار اكتساب السيادة الاقليمية عن طريق التقادم تقضي عدم التزام اية قاعدة جامدة بشأن تحديد مدة وضع اليد الطويل، وبناء عليه يرى اغلبية الفقهاء والشراح ان المسألة تقديرية تترك لظروف كل حالة وملابساتها. وان الضابط هو مرور فترة من الزمن على مباشرة الدولة واضعة اليد لمظاهر السيادة على الاقليم موضوع وضع اليد يمكن معها القول إن الشعور قد تولد لدى الجماعة الدولية بأن هذا الوضع القائم يتفق مع النظام الدولي وان احترام ذلك الوضع يسهم في استقرار المجتمع الدولي ، وهذا الرأي يتفق مع ما جرى عليه العمل بين الدول وقد سبقت الاشارة الى ان الدول تتفق عادة على تحديد طول المدة اللازمة في مضي المدة الطويلة، وذلك عند إحالة منازعاتها الاقليمية على لجان الحدود او محاكم التحكيم. (العيدروس ، 2002)

ومن الطرح السابق للطرق الخمس لاكتساب السيادة وتطبيقها على موضوع الجزر يبدو واضحاً أن الاستيلاء كان هو السبيل القانوني ، الذي تم بمقتضاه لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة اكتساب السيادة على الجزر الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

2.5 الوضع القانوني للجزر العربية الثلاث

بعد العرض السابق لأحكام القانون الدولي الناظم لاكتساب السيادة القانونية على الاقليم ننتقل الآن لتطبيق هذه الاحكام على الحالة المعروضة هنا ونعني حالة الجزر الثلاث جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ، ليس هناك ما يدل على أن الجزر الاماراتية المحتلة لم تكن تابعة لأية دولة وقت احتلالها من قبل ايران ، بل على العكس من ذلك ، هناك العديد من الشواهد التاريخية الموثقة التي تدل على أن كلاً من الشارقة ورأس الخيمة قد مارستا مظاهر سيادة ، وقامتا بأنشطة مختلفة في الجزر الثلاث لفترة تربو على القرنين ، كما سنبين ذلك لاحقاً (القاسمي ، 2005)

غير أن القضاء الدولي توسع في مفهوم الحيازة الفعلية الدالة على ممارسة السيادة ، ففي قضية جرينلاند الشرقية بين الدنمارك والنرويج ، حيث ذهبت المحكمة إلى أن الدعوة المقدمة من الدنمارك كانت مبنية على أساس وجود سلطة لها مستمرة على جميع أنحاء جرينلاند ، بما فيها تلك التي استولت عليها النرويج ، فأوضحت المحكمة أنه لكي يتم الحكم بثبوت تلك السلطة ، لا بد من توفر عاملين ، أولهما إتجاه نية الدولة وإرادتها للقيام بنشاطات على الاقليم بوصفها صاحبة سيادة، والثاني ، وجود بعض الممارسات الفعلية الدالة على وجود تلك السلطة (سلطان ، 1962) ، ومن خلال هذا المسلك تكون المحكمة قد أعادت تأكيد المبدأ الثابت الذي يقضي بأن الاستيلاء كي ينشأ أثره في اكساب الملكية ، يجب أن يكون إستيلاءً فعلياً ، أي يجب أن يتبع الاستيلاء ممارسة بعض مظاهر السيادة على الاقليم التي لا تظهر فقط الرغبة وحدها في السيطرة ، بل أيضاً القدرة على السيطرة (عبد الحميد ، 1995) ، وانتهت المحكمة أنه بناءً على غياب ما يدل قيام النرويج بأعمال سيادية على المناطق المستولى عليها ، وبناء على ممارسة الدنمارك ممارسة بعض صلاحيات الدولة ولو بصورة متقطعة ومتباعدة ، معتبرة أن الاعلان النرويجي بشأن تلك المناطق يعتبر لاغي باعتبارها ليست مناطق مباحة (القاسمي ، 2005)

كانت هذه الممارسة تتناسب وظروف هذه الجزر من حيث صغر المساحة وقلة السكان، ومن تلك المظاهر لممارسة السيادة ادارة المرافق العامة ومنح امتيازات استغلال الموارد الطبيعية واستيفاء الرسوم والقيام برسم خريطة الجزيرة والمياه الاقليمية المحيطة بها. وفي هذا الصدد فإن اتفاقية الامتياز للتنقيب عن البترول بين حكومة الشارقة وبين Buttes Gas and Oil Company في سنة 1969 تعتبر ذات دلالة خاصة، تنص هذه الاتفاقية على ان منطقة الامتياز تضم كل المياه الاقليمية والمحاذية للشريط الساحلي التابع لحاكم الشارقة. وكذلك كل الجزر ومياهها الاقليمية التابعة لحاكم الشارقة ، بصفتها السلطة المختصة برعاية وادارة العلاقات الخارجية للدول المطلة على الساحل العماني بادرت الحكومة البريطانية بالموافقة على هذه الاتفاقية. كما بادرت وزارة الخارجية البريطانية بتجهيز الخرائط التي تبين حدود هذا الامتياز، والتي تبين بجلاء امتداد سيادة

حكومة الشارقة على جزيرة " ابو موسى" ، بما فيها بحرها الاقليمي الذي حدد آنذاك بثلاثة اميال. ومن الجدير بالذكر ايضا ان الخرائط ذاتها تبين حدود اتفاقية الامتياز المنعقدة في السنة ذاتها بين حكومة ام القيوين وشركة Occidental Petroleum Coporation .

والتي تبين بجلاء انتهاء منطقة الامتياز في المناطق البحرية عند حدود البحر الاقليمي الشرقي لجزيرة " ابو موسى " ومن وجهة نظر الحكومة البريطانية فإن هذا التحديد لمنطقتي الامتيازين السالفي الذكر قد جاء انسجاما مع اتفاقية الحدود البحرية بين الشارقة وام القيوين سنة 1964 ، نستنتج من ذلك ان هناك اعتقادا راسخا من قبل الشركات البترولية، والحكومة البريطانية، والحكومات المجاورة في المنطقة بسيادة الشارقة على الجزيرة ، ان موقف الحكومة البريطانية بالذات له اهميته الخاصة، إذا ما علمنا ان كلا الشركتين صاحبتي الامتياز هما شركتان امريكيتان – وليستا بريطانيتين – وعلى نحو يعزز عنصر الحيادية في قرار الحكومة البريطانية بالموافقة على اتفاقيتي الامتياز وما تضمنتاهما من تأكيد سيادة الشارقة على " ابو موسى" (احنيش ،1992) كل ذلك يثبت توافر الحيازة الفعلية والفعالة للجزر من قبل الامارتين ، ويقدم السند القانوني النافذ لكسبها السيادة عليها بالتقادم وبغض النظر عمن كانت السيادة القانونية له عليها قبل عام 1750 ، وهذا السند لا يمكن ان ينتقص منه ما قدمته ايران في اوقات متباعدة من ادعاءات او احتجاجات شكلية، لأن الاحتجاج الشكلي، الورقي، او الادعاء المجرد من أي سند لا يمكن ان يعارض الحيازة الفعلية والفعالة للاقليم وقد لاحظنا ان القضاء والتحكيم الدوليين يرفضان باستمرار الاخذ بالاحتجاج والتحفظ وخاصة المقتطع عنها، ضد الممارسة الفعالة للسيادة، ممارسة تتناسب مع ظروف الاقليم (مهنا ، 1980)

ويلاحظ أن تحفظات ايران المتقطعة هذه أنصبت على وضع جزيرة ابو موسى دون غيرها كما تدل الوثائق المعروفة حتى الآن. ولكن حتى في شأن هذه الجزيرة لم يكن موقف ايران مستمرا ومنسجما وجديا. اما بالنسبة لجزيرتي طنب فقد لاحظنا كيف تراجعت ايران مع الاعتذار عن مسألة رفع علمها عليهما وعلى ابو موسى عام 1904. ثم ان ايران لم تعترض يوما على منح حكام الجزر الامتيازات المتتالية بالتنقيب عن النفط وغيره من المواد المعدنية الخام بل ذهبت منذ البداية الى القرار بحق هؤلاء الحكام وحدهم في منح مثل هذه الامتيازات (العيدروس ، 2002)

أما بالنسبة لطريقة الاضافة لاكتساب الاقاليم فهي لاتنطبق أيضاً على الجزر العربية الثلاث المحتلة من قبل ايران.

أما فيما يتعلق بالتنازل ، فإن دولة الامارات العربية المتحدة لم تتنازل لايران ، سواء أكان بمقابل ، أو دون مقابل ، بإستثناء جزيرة أبو موسى ، التي تم ابرام (مذكرة تفاهم) بشأنها بين الشارقة وايران في 29 نوفمبر عام 1971 م ، بوساطة بريطانية ، ولا يتسنى أيضاً القول إن مجموعة هذه الترتيبات تشكل " تنازلا" من قبل حكومة الشارقة عن سيادتها ، على الجزيرة. ذلك أن التنازل

كسبب من اسباب كسب الاقليم يعني ان تتخلى دولة عن سيادتها على الاقليم لدولة اخرى، عادة عن طريق معاهدة او تبادل مذكرات، ولا يمكن بالاصل ان نفسر هذه الترتيبات – وان سمحت لإيران القيام ببعض الاعمال على الجزيرة – بمنزلة تنازل من الشارقة عن حقوقها على الجزيرة.

ذلك ان التنازل المنشئ لحق السيادة على الاقليم هو التنازل عن السيادة على الاقليم وليس مجرد تأجيره او التنازل عن بعض او كل اعمال ادارته لدولة اخرى. وهذا ما استبعدته ديباجة مذكرة التفاهم التي تنص صراحة – كما نوهنا – على تمسك الشارقة بمطالبها على جزيرة ابو موسى (احنيش ، 1992) ، وللحكم على مدي قانونية ومشروعية تصرف معين ، يتعين أولاً التعرض للظروف التي تمت فيها إبرام هذا التصرف ، ومدى تأثيرها على الشروط التي حددها القانون الدولي لإضفاء صفة المشروعية على ذلك التصرف ، والواضح بأن مذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبو موسى تمت في ظروف تخل بشرط أساسي من شروط صحة الاتفاقات الدولية ، وهو شرط الرضا الخالي من عيوب الارادة ، حيث تم التوصل الى هذه المذكرة في ظروف دفعت في مجملها الشارقة إلى القبول خلافاً لارادتها ، حيث أبرمت في أعقاب إصرار بريطانيا على الانسحاب من المنطقة ، وتهديد إيران أيضاً بإحتلال الجزر الثلاث في حال عدم التوصل الى اتفاق بشأن الجزيرة ، أيضاً تهديدها وابتزازها بعدم الاعتراف بالدولة الاتحادية الجديدة (خونساري ، 2001) والجدير ذكره هنا أن المذكرة لم تتضمن ما يشير بإتجاه نية الشارقة للتنازل ، واللافت للنظر أن قبول إيران بإبرام (مذكرة تفاهم) مع الشارقة دليل وشاهد على تبعية جزيرة أبو موسى للشارقة ، وإلا لما قبلت إيران بالتنازل عن بعض أجزاء منها للشارقة ، والاقرار لها بممارسة مظاهر سيادة فيها ، وخصوصاً أن إيران كانت الطرف الاقوى (الركن ، 1996)

كما أصبح استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على أقاليم الدول الاخرى _ أي الفتح _ طريقة غير مشروعة ويؤكد ذلك المادة 4/2 في ميثاق الامم المتحدة ، وعليه فإنه لا يجب لايران أن تؤسس ملكيتها للجزر في نوفمبر 1971م، استناداً إلى تلك الطريقة ، ولا يمكن لها أن تبرر قانونياً إحتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى عسكرياً ، لأنها طريقة غير مشروعة فما يستند على باطل فهو باطل (التدمري ، 1995) بل أصبح هذا المسلك يشكل جريمة دولية تقيم مسئوولية الدولة والافراد عنها على حد سواء ، ولقد أضحى اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية من المسائل التي أجمعت على تحريمها المواثيق الدولية ، والاجراء الذي قامت به إيران تجاه الجزر الثلاث يندرج تحت أسلوب الفتح عندما استخدمت قوتها العسكرية واستولت عليها (شهاب ، 1985)

وفيما يخص موقف الدول الاخرى فهو الآخر يعزز ويوطد الحيازة الفعلية للامارتين ويظهر ذلك بكل وضوح من جانب الحكومة البريطانية وممثلها منذ اوائل القرن العشرين وحتى انتهاء الحماية البريطانية ، ومن سكوت الدول الاخرى على هذا الوضع وغضها النظر عنه مع علمها الكامل به

لما رافقه من علانية وهدوء ، وإذا كان الاجتهاد قد اقر بأن خمسين عاما من الحيازة الفعلية تكفي لاكتساب الملكية بوضع اليد إلا في حالات خاصة يقررها اتفاق الطرفين، افلا تكفي مائتا عام ويزيد من الحيازة الفعلية الهادئة والعلنية تجعل السيادة القانونية على الجزر الثلاث للشارقة ورأس الخيمة (شكري ، 1972)

التاريخ القديم يدل على ان هذه الجزر خضعت عبر العصور للفاتحين المتوالين الذين حكموا منطقة الخليج من يونان ورومان وفرس وعرب ومغول وبرتغاليين وانجليز، وهو امر ينطبق على ايران ذاتها، فقد حكمها الميديون والفينيقيون ، وكل الاقوام الاخرى، بل لقد اقتسمتها بريطانيا وروسيا في 31 اغسطس 1907 كذلك اعتلت بريطانيا الجانب الايراني من الخليج وقفزت منه على الجانب العربي، وفي الحرب العالمية الثانية اكتسح الحلفاء ايران عام 1941 وانزلوا الشاه من عرشه ، وبقيت جيوش الحلفاء فيها الى ما بعد الحرب، ولو ان للاستعمار حقوقاً تاريخية على مستعمرات ومناطق نفوذه لما كان لحكومة الشاه آنذاك حقوق في اراضيها ذاتها (العيدروس ، 2002)
يتضح من العرض السالف ان القواعد الدولية تطورت وعلى الخصوص بعد انشاء الامم المتحدة نحو منع كافة التغيرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة، وشرعت الجزاءات على كل تغير اقليمي غير مشروع، وهذا ما دفع بإيران الى البحث عن ذرائع لتبرر بها انتهاكها لقاعدة عدم جواز استخدام – القوة في العلاقات الدولية.

3.5 مناقشة الحجج الايرانية

تستند ايران الي تسويغ إحتلالها للجزر العربية الثلاث ، إلى بعض الحجج التي لم يكن صعباً على الباحثين تفنيدها ، إعتماداً على مبادئ قانونية ، سواء تلك التي تتعلق بالسيادة أو تلك التي تتعلق بتملك الاقاليم ، هذه الحجج في مجملها عبارة عن مجموعة من التصريحات الصادرة عن المسئولين الايرانيين (القاسمي ، 2005) ، و الحكومة الايرانية لم تتقدم علناً بأي دليل (Evidence or Proof) يدعم مطالبتها بالجزر الثلاث وإنما اكتفت في مناسبات متفرقة بذكر حجج Arguments تبنى ادعاءات ايران في ملكية الجزر على ثلاث حجج اساسية أولاها ان لديها ادلة على سيادتها ، وتملكها للجزر، والثانية ان الخرائط البريطانية تدخل الجزر في السيادة الايرانية ، والثالثة ان لها مصالح استراتيجية تستلزم تبعية الجزر لها للحفاظ على أمن الخليج ، أيضاً هنا حجج أخرى ثانوية سنتعرض لها أولاً حيث تستند ايران عليها أيضاً في مزاعمها بملكية الجزر و سنتناول كل حجة وايضاح الرد عليها من منطلق تاريخي وقانوني(قاسم ،1997)

1.3.5. الحجج الايرانية الثانوية التي تدعيها ايران:

من هذه الحجج مثلا ان لفظ كلمة طنب نفسها فارسي الاصل وتعني التلة او المرتفع ومشتقة من لهجة فارسية محلية تعرف بالتنجستاني ومع ان التسليم بهذه الحجة امر غير منطقي ولا يمكن اثبات حق قانوني بناءعلى لفظ، إلا اننا نجادل في المسألة للرد على الادعاء فاسم الجزر الثلاث يقطع بعروبتها على عكس ما تدعيه ايران فاسم (أبو موسى) عربي فصيح لا مجال لانكاره أما كلمة (الطنب) فهي عربية اصيلة وتعني الحبل الطويل الذي تشد به الخيمة ويطلق احيانا على الوتد الذي تشد به حبال الخيمة (الركن ، 1996) ، وحجة ثانوية ثانية تطرحها ايران وهي القرب الجغرافي للجزر من الساحل الايراني ومع عدم الاعتراف بصحة هذه المعلومة خصوصا بالنسبة لجزيرة ابو موسى إلا ان اتخاذ فكرة القرب الجغرافي كأساس لاكتساب اقليم مسألة غير مؤكدة في القانون والقبول بها مطلقا يؤدي الى نتائج وخيمة في مجال العلاقات الدولية (عبدول ، 1993) وحجة اخرى تذكرها ايران في هذا الخصوص وهو ان حكام لنجة من القواسم حكموا لنجة والجزر بوصفهم موظفين رسميين، ومن ثم فإن الجزر كانت تتبع ايران، وهذه الحجة تدحضها الوقائع التاريخية والرسائل المتبادلة بين فرعي القواسم بعضهما بعضاً ، أو مع الحكومة البريطانية فالجزر الثلاث لم تكون يوما خاضعة لسلطان قواسم لنجة بل كانت على مر السنين تابعة لقواسم الشارقة ورأس الخيمة (الشلق ،1998) ، ويقول شاه إيران أن الجزر الثلاث أصلاً إيرانية ، وقد أخذت عندما كانت ايران ضعيفة ، وعليه فإن الاستلاء على الجزر – من وجهة نظره – لا يعدو أن يكون استرجاعاً للسيادة الايرانية عليها (ناجي ، 1985)

2.3.5. الحجج الايرانية الرئيسية التي تدعيها إيران:

ويمكن ادراجها في ثلاث فئات هي:

1- ان السيادة على الجزر كانت لإيران قبل بداية الاحتلال البريطاني للمنطقة منذ ثمانين عاما.

2- ان الخرائط البريطانية تدخل الجزر في السيادة الايرانية.

3- ان مصالح ايران الاستراتيجية وأمن الخليج يتطلب من تبعية السيادة على الجزر لإيران.

1.2.3.5. دحض الحجة الايرانية الأولى (السيادة السابقة):

بالنسبة للحجة الاولى فالرد عليها ينبع منها. ان حجة السيادة السابقة التي تزعم ايران انها كانت لها على الجزر قبل ثمانين عاما حجة يعوزها الدليل (القاسمي ،20050)

> " فأين ما يثبت ذلك من القانون؟ ثم ان ايران تزعم انها تخلت عن سيادتها على الجزر لتستعيرها بريطانيا فأين اتفاق الاعارة هذا وإذا كان هذا الادعاء صحيحا فكيف تنفيه بريطانيا بوثائقها التي استعرضناها ، وبتصريحات مسؤوليها الرسمية ؟ وكيف حصل ان السيادة الفعلية على الجزر لم تمارسها بريطانيا منذ وصلت الى الخليج حتى انتهت حمايتها عليه ؟ وإنما مارستها امارة الشارقة حتى 1921 ثم امارة الشارقة ورأس الخيمة بعد ذلك بلا انقطاع حتى الاحتلال الاخير للقوات الايرانية للجزر الثلاث ، وكيف حصل أن ايران تفاوضت في شأن ابو موسى مع الشارقة وتوصلت معها وليس مع بريطانيا الى تسوية مؤقتة لهذه الجزيرة ؟وإذن فلا محل للحجة الايرانية الاولى لا في الواقع ولا في القانون" (العيدروس ، 2002، ص195)

فإيران لا تملك أي دليل أو إثبات لوجود سيادة لها على الجزر الاماراتية ، وتزعم أنه كانت لها سيادة وتخلت عنها لبريطانيا على سبيل الاعارة ، وهذه الحجة أيضاً قولية لا يمثلها أي دليل لدى الايراتيين ، بل أن بريطانيا نفسها تنفي هذا الادعاء (عبده ، 1983) ، هذا بالاضافة الى ما أكدته الوثائق البريطانية بأن الجزر العربية الثلاث ، وغيرها من الجزر في مياه الخليج العربي عربية ، وأنها تابعة منذ أواسط القرن الثامن عشر الميلادي الي قواسم الشارقة ورأس الخيمة (العيدروس ، 2002) .

2.2.3.5. دحض الحجة الايرانية الثانية (الاعتماد على خرائط غير رسمية):

بداية لابد من توضيح وضع الخرائط الجغرافية في القانون الدولي العام ومدى صلاحيتها لإثبات حقوق السيادة على الاقاليم فالخرائط نوعان: رسمية وخاصة. اما النوع الاول فهو عبارة عن الخرائط التي تلحق بالمعاهدات الدولية او قرارات التحكيم الدولية وهذه لها قيمة تكميلية ولا ترتب بمفردها اي اثر قانوني. اما النوع الثاني فهو الخرائط الصادرة عن جمعيات علمية جغرافية او شركات مختصة او حتى الافراد وليس لها القيمة الاستدلالية نفسها للنوع الاول. (الركن ، 1996).

وتستند ايران الى خرائط غير رسمية لبلاد فارس، ومنها خريطة قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عام 1886 م ، وهي خريطة اعدتها الاستخبارات البريطانية عام 1886 ليقدمها ممثل

بريطانيا في طهران الى شاه ايران وهذه الخريطة تشكل حجة قوية لملكية ايران لهـــا. وخريطـــة اللورد كرزون لعام 1892 م ، تظهر فيها الجزر بالالوان نفسها التي تظهر فيهـــا بـــلاد فـــارس ، وكذلك خريطة مسح الهند لعام 1897م ، وهذه الخرائط كلها تندرج ضمن النوع الثاني الذي أشرت له آنفاً (عبدول ، 1993) .

و الخريطة التي تشير اليها ايران ظهرت اولا في " بيلوت برسيان جولف" عام 1870 والتي تصل الجزر الثلاث بلنجة وهي من الخرائط الخاصة ، فلم تكن ملحقة بمعاهدة لتحديد او تخطيط الحدود بين ايران وحكام القواسم ، هذه النوعية من الخرائط ، لا تلزم الدولة التي اصدرتها ، فمن باب اولى لا تلزم الدول الاخرى التي تعنيها المعلومات الواردة فيها كما ان هذا الخطأ تم تصحيحه لاحقا بوساطة الموظفين الرسميين البريطانيين (قاسم، 1997) .

و الاعتماد على بعض الخرائط البريطانية للقول بتبعية الجزر لإيران لا يستقيم وحقيقة أن بريطانيا ذاتها قد اعترفت على الدوام بتبعية هذه الجزر للجانب العربي وليس لإيران ، كما تشير المـــصادر التاريخية بما لا يدع مجالاً لأدنى شك، إلى أن الخريطة البريطانية الوحيدة التي أظهـــرت تبعيـــة الجزر الثلاث لإيران، قد اعتبرت من جانب وزارة الخارجية البريطانية بأنها تمثـــل خطـــأ غيـــر مقصود ولم يتكرر بعد ذلك (شهاب ، 2001) .

وان كانت المسألة متعلقة بخرائط خاصة فإن خريطة اصدرت عام 1864 وهي ســـابقة للخريطـــة التي تستند اليها ايران بوساطة رسام خرائط الماني توضح ان الجزر تتبع قواسم الساحل الجنـــوبي كذلك فإن الخرائط الدولية كانت تشير الى عروبة الجزر الى غاية 1870 بل ان الخرائط الصادرة بعد ذلك التاريخ وهي كثيرة اشارت بوضوح في العديد منها الى تبعية الجـــزر للامـــارات. ولقـــد ظهرت خرائط قريبة العهد ومنها ايرانية الاصدار. اوضحت ان ابو موسى وجزيرتي الطنب تحت السيادة الاماراتية وابرز مثال على ذلك خارطة اصدرتها عام 1955 شركة خرائط ايرانية مختصة اوضحت فيها ان الجزر الثلاث ليست جزءا من ايران بل عربية (شهاب ، 2001)

كما انه لابد من توضيح نقطة اخرى وهي ان الخريطة البريطانية المذكورة لا يمكن نـــسبتها الـــى الحكومة البريطانية ما لم تكن موثقة من شخص يمثل الحكومة البريطانية في علاقاتها الدولية وهو شرط غير متوافر ، كما لا يمكن الاعتماد عليها في اثبات الملكية الايرانية لعدة اسباب ابرزهـــا ان هذه الخريطة وان فسرت في احسن الاحوال على انها اعتراف ضمني بملكية ايران للجزر إلا انه اعتراف من دولة اجنبية ليس لها حق او سيادة على الجزر الثلاث بل ان بريطانيا ذاتها كما اوضح

العرض التاريخي اقرت تكرارا وبصورة واضحة لا ضمنية وبسلوك لاحق وبرسائل مكتوبة سيادة الشارقة ورأس الخيمة على الجزر الثلاث ومن ثم لا يمكن دفع الاعتراف الصريح باعتراف ضمني مشكوك في صحته وقوته القانونية
(العيدروس ، 2002) .

والخرائط البريطانية جاءت انعكاسا لجهل بريطانيا بحقيقة تبعية الجزر لأنها لم تكن – تعلم شيئاً عن الاتفاق الذي تم بين حكام الساحل الشرقي للخليج، وابناء عمومتهم حكام الساحل العربي بخصوص اقتسام الجزر فيما بينهم – فضلا عن ان بريطانيا ذاتها اعتبرت كتاب دليل – الخليج الفارسي – خاصاً بالملاحة اكثر منه بالسياسة وأن ما ورد فيه بخصوص الجزر خطأ قامت بتصحيحه في حينه ، ورغم اعتراف بريطانيا أن هذا الكتاب لا يعدو أن يكون دليلا للملاحة في الخليج لا لترسيم حدود دولية رغم أن السلوك اللاحق لبريطانيا ناقض ما ورد في الخريطة المذكورة، إلا أن الحكومة الإيرانية لا زالت تتمسك بها كأساس للمطالبة بتبعية الجزر الثلاث لها (عبدول ، 1993) .

والرد على هذه الحجة ميسور وممكن. فمن خلال استقراء أحكام القانون الدولي يلاحظ ان المحاكم الدولية التحكيمية والقضائية تتحفظ كثيرا في قبول الخرائط بمنزلة دليل على الحدود. فلا عبرة مثلا بالخريطة إذا تعارضت مع وصف الحدود الوارد في معاهدة او مع غير ذلك من الادلة القانونية (طه ، 1999) .

كما أنه ثابت في الفقه والقضاء الدوليين أن الخرائط التي تصدرها الدول من وقت لآخر ليست لها حجية في مواجهة الدول التي تصدرها الدول الأخرى المعنية بالمعلومات التي وردت فيها ، فالخرائط التي تستند إليها إيران – بإعتبارها خرائط غير رسمية ولم ترد في معاهدات دولية ملزمة – لا يمكن أن تشكل مصدر إلزام لدولة الامارات في مجال أنكار تبعية الجزر لها أو إثبات تبعيتها لايران (القاسمي ، 2005) .

3.2.3.5. دحض الحجة الإيرانية الثالثة (الأهمية الاستيراتيجية للجزر):

الحجة الثالثة التي ركزت ايران عليها في مطالبتها بالجزر، فهي مصالح ايران الاستراتيجية وأمن الخليج يتطلبان تبعية الجزر لها (رمضاني ، 1984) ، وهي كما هو واضح حجة سياسية لا تجد محلاً لها في القانون (حيازة الاقليم في القانون الدولي المطبوع عام 1961 م، يقول ربى جنتفز)

ثمة فرق بين الحقوق القانونية Legal Rights والادعاءات السياسية Political Claims فيما يتعلق بالسيادة على اقليم ما ، مهما كانت حيوية المصالح السياسية ، فإنها لا يمكنها ان تكون ذريعة لخرق قواعد القانون الدولي، وتفرد ايران وقيامها باجراء توسعي و غير مشروع بذريعة المحافظة على مصالح المنطقة من أي مخاطر أو تهديدات خارجية ، لا ينسجم مع ما تتمتع به المنطقة من سيادة فحماية امن الخليج مسؤولية مشتركة ، تقع على عاتق دول المنطقة جميعها، كما ان مقولة حماية المصالح الاستراتيجية ، لا تقوى على طرق قواعد القانون الدولي، فالمادة (1/5) من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بتعريف العدوان تنص على أن – ما من اعتبار أياً كانت طبيعته سواء كان سياسيا او اقتصاديا او عسكريا ، أو غير ذلك يصلح ان يتخذ مبرراً لارتكاب العدوان – (حسن ، 1997) ، وإذا كان الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث قد جاء فاقداً لأساسه القانوني و تأسيساً على تطور القواعد الدولية، نحو عدم الاعتراف بالمكاسب الناجمة عن استخدام القوة ، وعاجزاً عن الارتكاز على المبررات التاريخية ، أو السياسية لإضفاء المشروعية عليه ، ومن ثم فإن التكييف القانوني لهذا الاحتلال يعد تغيراً اقليميا غير مشروع ، انطوى على صفات العدوان المسلح ، حيث تحققت فيه شروط التغير الاقليمي غير المشروع (عبدول ،1993)

إن الأخذ بهذه الطريقة سيؤدي الي انهيار النظام القانوني برمته دون أدنى شك ، فالضرورة – وإن كانت تسوغ القيام بتصرف غير مشروع – فإنها لا تعفي القائم بذلك الفعل من قضية التعويض جراء فعله ، حيث يبقى الاجراء بصفته عملاً غير مشروع ، ولا يمكن القول بأن حالة الضرورة ترفع صفة اللامشروعية عن الفعل ، وإلا لما جاز مطالبة مرتكب الفعل ، أو الاجراء بالتعويض (أبو هيف ، 1995) ، أي أن تطبيق هذا المعيار ، يؤدي إلى إضفاء الشرعية على تصرفات لا ترقى لحالات الضرورة التي تسوغ القيام بإجراءات معينة.

4.5 الموقف العربي من احتلال الجزر

أدى الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث الى احتجاج رسمي وشعبي في المناطق العربية بصورة عامة وفي منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ، وأدى أيضاً الى توتر جلي في العلاقات العربية الايرانية ، وقد اثبتت ايران باحتلالها تلك الجزر تحديها لمشاعر وكرامة الشعب العربي في اقطاره كافة ، كما أثبتت أنها غير عابئة على الاطلاق ، بقواعد القانون الدولي (القحطاني ،2002)

وفي ضوء ذلك تباينت ردود الافعال المترتبة على هذا السلوك الإيراني ، ولقد كان رد فعل الطرف المعني بالدرجة الاولى وهو دولة الاتحاد الناشئة، ولم يكن بوسعها ان تجابه بالقوة الاجراء

الإيراني، ولم يكن يوجد لأي من الدول العربية قوة بحرية ، تضارب الاسطول الايراني ومادام انه لا توجد وراء الحق قوة لتحميه فإنه يصبح بوسع البعض القبول بالامر الواقع ، وهو ما حدث بخصوص جزيرة ابو موسى (مهنا ، 1980) وقد خرجت مظاهرات حاشدة في معظم امارات الخليج العربي والاعم الغالب من الدول العربية الاخرى ، حطم خلالها المتظاهرون المتاجر والمؤسسات والبنوك الايرانية ومكاتب شركات الطيران ، وطالبوا بطرد الايرانيين من منطقة الخليج العربي (التدمري ، 1995)

1.4.5. موقف حكومات دول إمارات الخليج العربي من الإحتلال:

اول تقرير للمجلس الاعلى للاتحاد (اتحاد الامارات) ، تم فيه التعبير عن الحزن العميق لهذا العمل الذي قامت به ايران، وقد تضمن استنكارا لمبدأ استخدام القوة، واعرب عن اسفه لما اتخذته ايران من احتلال جزء من الوطن العربي ودعا الى احترام الحقوق المشروعة ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دوليا (عبدول ، 1993)، ومن وجهة اخرى ارسل شيخ رأس الخيمة خطابا قدم بواسطة العراق الى مجلس الامن، وفي 9 ديسمبر اعلن مندوب الامارات الذي حضر جلسة خاصة لمجلس الامن عن احتجاج بلاده على هذا العمل الذي قامت به ايران (العزي ، 1972) كما اصدرت حكومة رأس الخيمة بيانا شجبت فيه الاحتلال العسكري الايراني للجزر وقدمت احتجاجا لدى الحكومة البريطانية لعدم تحملها مسؤوليتها تجاه الاحتلال الايراني كما طلبت على لسان ممثلها في الاجتماع الذي عقده مجلس الجامعة العربية بتاريخ 1971/12/1 لبحث موضوع العدوان و اتخاذ اجراءات ضد ايران تتمثل في ، قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع ايران ، اثارة قضية الجزر امام المحافل الدولية ، سواء كان ذلك في هيئة الامم المتحدة او مجلس الامن او محكمة العدل الدولية ، واثارة الرأي العام العالمي ، وتجنيد وسائل الاعلام العربي لهذه الغاية ، وأن يتبنى الاتحاد مشكلة الجزر ، واعادتها بالطرق الدبلوماسية (ابراهيم ، 1982) ، وقد طلبت حكومة رأس الخيمة على لسان نجل حاكمها سمو الشيخ خالد بن صقر القاسمي في المؤتمر الصحافي الذي عقده في الكويت ارسال قوة عربية الى جزيرة طنب الكبرى (النجار ، 1984)

اما حكومة الشارقة فقد انتقدت الموقف العربي الذي اتسم باللامبالاة تجاه التهديدات الايرانية باحتلال الجزر العربية رغم اتصالها بمعظم الدول العربية وابلاغها بنوايا ايران تجاه الجزر العربية حيث كان الجواب من معظمها ان تتصل الشارقة بإيران لحل المشكلة بنفسها معها.

وازاء هذا الصمت العربي لم يكن امام الشارقة إلا ان تدخل مع ايران في اتفاق يمنع الاحتلال الكامل للجزيرة ويمنع تصرفات ايران التخريبية ضد سكانها (العيدروس ، 2002) .وقد اقترح

حاكم الشارقة ان تقوم جبهة عربية قوية على رأسها الملك فيصل والجامعة العربية لاجراء الاتصالات اللازمة مع ايران ، حتى تعدل عن موقفها الرافض للاعتراف بالسيادة العربية على الجزر الثلاث (رفاعي ، 1972)

اما الحكومة المحلية في دبي لم تر داعيا لاتخاذ اي اجراء ضد افراد الجالية الايرانية استنادا الى ان الايرانيين في المنطقة لا يزيد على 15 الف نسمة مقابل مليون عربي موجودين اصلا في ايران قد يتم طردهم بالمقابل (عبدول ، 1993) ، أما حكومة أبو ظبي فقد أجرت اتصالاتها الواسعة ، مع الدول العربية ، لتحيطها علما بكل التطورات طالبة منها المشورة على أساس ان الجزر ارض عربية ، لا يمكن التساهل بشأنها وإذا كانت بريطانيا تعترف بعروبتها فإن أبوظبي لن تعترف بفارسيتها ، وأكدت ان موضوع الجزر لا يخص امارتي رأس الخيمة والشارقة او منطقة الخليج العربي فحسب ، وانما هو موضوع عربي قومي ، واعلنت ابوظبي عن تمسكها بأي قرار تتخذه الدول العربية وطالبت بأن يحظى هذا الموضوع بأكبر قدر من الاهتمام بحيث تشعر ايران بأن الدول العربية جادة ومهتمة وانها تواجه جهة عربية قوية (رفاعي ، 1972) . وقد كان هناك وحدة حال في مواقف حكومات قطر والبحرين وعمان فقد اتحدت ازاء العدوان الايراني، واعلنت جميعها ايمانها المطلق بعروبة الجزر تاريخيا وجغرافيا وبشريا، واستنكرت العدوان ودعت الى حل المشكلة وتسويتها بالطرق السلمية لحل الخلافاتوالمنازعات الدولية.

2.4.5. مواقف الدول العربية:

1.2.4.5. موقف العراق:

الحكومة العراقية في عهد الرئيس أحمد حسن البكر ، دافعت بشدة عن عروبة الجزرالاماراتية كما طالبت في السابق بضرورة تشكيل تحالف عربي موحد ، لمواجهة الاطماع الايرانية ، وبعد وقوع الاحتلال في 30 نوفمبر قررت حكومة العراق قطع علاقاتها مع بريطانيا محملةً إياها مسئولية إحتلال الجزر الاماراتية ، ودعى العراق وبعض الدول العربية في 3 ديسمبر 1971 مجلس الأمن لعقد جلسة لبحث الاحتلال الايراني (البراوي ، 1982) وكان موقف العراق رافضاً لأي إتفاق يمس عروبة الجزر العربية ، ووجه احتجاجاً ، شديد اللهجة الى السفارة البريطانية ، أعلن فيه رفضه للإتفاق الذي تم بين حاكم الشارقة والحكومة الإيرانية ، بشأن جزيرة ابو موسى لمساس ذلك بالسياسة العربية، اضافة الى كونه مخالفاً لأحكام اتفاقية 1892 المعقودة بين بريطانيا وشيوخ الامارات العربية وقد وجه مذكرة احتجاج الى الحكومة الايرانية ، بيّن فيها ان ايران انتهكت

بشكل صارخ مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، لأن الجزر العربية الثلاث عربيـــة ، بحكـــم موقعهـــا الجغرافي والتاريخي، وطالب بسحب قواتها من الجزر وانهاء احتلالها فوراً (بحري ، 1972)

2.2.4.5. موقف المملكة العربية السعودية :

دعا الملك فيصل بن عبد العزيز مجلس الوزراء السعودي إلى إجتماع طارئ بعـــد ســـاعات مـــن إحتلال أيران للجزر، وقد أصدر هذا المجلس بياناً دان فيه إقدام إيران على إحتلالل الجزر العربية الثلاث وطالبها بإعادة النظر في تصرفها (نوفل ، 1972) ، مع الاشارة هنا أن المملكة العربيـــة السعودية وايران وقعتا اتفاقية مبدئية في عام 1968، قسمت بموجبها الحدود المائيـــة الاقليميـــة بينهما في الجرف القاري ، وقد حصل اختلاف مع المملكة العربية السعودية حول الـــسيادة علـــى جزيرتين تابعتين للمملكة واللتين تطالب ايران بهما ، حيث لم يصادق البرلمـــان الايرانـــي علـــى الاتفاقية.

3.2.4.5. موقف دولة الكويت:

صدرت ردود فعل رسمية من الحكومة الكويتية عبرت عن رفضها لاســـتخدام القـــوة، وشـــجبها للاحتلال الايراني حيث استدعى وكيل وزارة الخارجية الكويتي السفير البريطـــاني فـــي الكويـــت وحمل بريطانيا مسؤولية العدوان الايراني بإعتبار ان الأمر تم في وقت مازالـــت فيـــه معاهـــدات بريطانيا مع امارات ساحل عمان قائمة (القحطاني ، 2002) كما استدعى السفير الايراني فـــي الكويت ونقل له استنكار حكومة الكويت لاحتلال الجزر واستخدام القوة كما ناقش مجلـــس الامـــة الكويتي مسألة احتلال ايران للجزر العربية وصوت على مشروع تقدم به بعض النـــواب يقـــضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران (مهنا ، 1980) .

ووافق المجلس لأول مرة في تاريخ الكويت على التجنيد الاجباري كرد فعـــل لمواجهـــة التوســـع الايراني في الخليج العربي ، ونتيجة لمواقف الكويت المؤيدة للحق العربي في الجزر فقد تعرضت لهجوم عنيف من وسائل الاعلام الايرانية التي اعتبرت الكويت طرفا في النزاع حول الجزر تبريرا لمواقف الحكومة الايرانية تجاه الكويت (النجار ، 1984)

طالبت جريدة السياسة شبه الرسمية الصادرة في 1971/12/5 شعب وحكومات الدول العربية الى اتخاذ كافة السبل لردع خطر التسلل الايراني في الارض العربية ، وقالت إن المتسللين يـــشكلون

طابورا خامسا ينبغي عدم التقليل من اهمية أخطاره ، وتحديداً بعد احتلال الجزر العربية ووضحت الجريدة خطر التسلل الايراني بقولها انه لا يقل عن التسلل الصهيوني الذي يعتبر احد اسباب ضياع فلسطين واغتصابها (العزي ، 1972) .

4.2.4.5. موقف جمهورية مصر العربية:

وقد سلمت وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة احتجاج وإدانة الى القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة ، و صدر بيان استنكرت فيه الحكومة المصرية العدوان الإيراني وحملت فيه بريطانيا مسؤوليته ودعت ايران الى سحب قواتها (رفاعي ، 1972) ، وفي ما يلي نص البيان ادلى المتحدث الرسمي باسم جمهورية مصر العربية ببيان حول الوضع في الخليج جاء فيه " إن جمهورية مصر العربية تنظر بقلق شديد للتطورات الخطيرة التي تحدث حاليا في الخليج وان مصر تعتبر بريطانيا المسؤولة عن حماية الجزر العربية في الخليج من اي اعتداء خارجي بناء على اتفاقيات الحماية التي لاتزال نافذة المفعول والى ان تسلم الجزر الى اصحابها و أ ن مصر ترى ان قيام ايران بتغيير الوضع السائد في الجزر من طرف واحد عمل يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة والصداقة التاريخية بين الشعبين الايراني والعربي وقد فوجئت مصر بهذه الاجراءات العسكرية في الوقت الذي كانت تأمل فيه ان تقوم ايران بالتفاوض مع دول الخليج بعد ان يتم استقلالها. وقال ان مصر تدعو ايران الى سحب قواتها من الجزر في مفاوضات للوصول الى حل سلمي عادل، وان مصر لا يمكن ان تقر اتفاقا بخصوص هذه الجزر في ظروف من الضغط العسكري" (العيدروس ، 2002) .

5.2.4.5.موقف الجماهيرية الليبية:

نددت ليبيا بالاحتلال الايراني للجزر واصدرت قرارا أممت بموجبه شركة النفط البريطانية العاملة في ليبيا حيث تستخرج ما لا يقل عن 20 مليون طن من النفط الخام سنويا، وقامت بسحب أرصدتها من البنوك البريطانية وتقدر بما لا يقل عن 600 مليون جنيه استرليني.(قاسم ، 1973) وعلقت صحيفة الثورة الليبية على قرار التأميم وسحب الارصدة قائلة إن هذا الاجراء موجه ضد بريطانيا بسبب تسليمها الجزر العربية الثلاث في الخليج لإيران قبل يوم واحد فقط من موعد انسحاب القوات البريطانية من المنطقة. وقد ذكرت أيضاً ، ان الحكومة البريطانية تمتلك 49 في المائة من اسهم الشركة المذكورة (العزي ، 1972) .

6.2.4.5. موقف الجمهورية اللبنانية:

اصدرت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان بياناً قالت فيه أن توقيت العدوان الايراني على الجزر العربية يكشف طبيعة القوى الضالعة فيه إذ انه ما كان ليتم لولا تواطؤ الإستعمار البريطاني ، والدعم الامبريالي ، والمساندة الصهيونية ، ودعا البيان الدول العربية الى اتخاذ تدابير رادعة ضد المخططات التوسعية الايرانية ، والوقوف بحزم ، إزاء الاستعمار البريطاني وعملية احتلال ايران للجزر (مهنا ، 1980)

7.2.4.5. موقف الجمهورية العربية السورية:

أُعلن رسميا في دمشق أن السيد عبدالحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السورية قد توجه في زيارة رسمية لدول وإمارات الخليج وكان السيد خدام قد استقبل السفير العراقي في دمشق حيث دار البحث حول احتلال ايران للجزر الثلاث في الخليج (مهنا ، 1980) .

8.2.4.5. موقف الجزائر:

صرح ممثل حزب جبهة التحرير عبر مجلة المجاهد الاسبوعية و التي تعتبر ناطقة باسمه ، في افتتاحيتها ان عملية الغزو الايراني لم تكن مفاجئة للحكام العرب فقد كانوا على علم مسبق بنوايا ايران التوسعية ، وان العراق قدم الى الحكومات العربية مذكرات حذر فيها من المخطط الايراني العدواني، واستهجنت المجلة الموقف الغريب للقادة العرب لعدم استفادتهم من دروس الماضي، وضياع اجزاء عزيزة من الوطن العربي، ولم يدركوا ان سبب بليتهم يكمن في تفرقهم وتخاذلهم واستسلامهم ودعت الى ضرورة ممارسة الكفاح الشعبي المسلح لتحرير الارض العربية ومواجهة كل عملية غزو جديدة (العزي ، 1972)

9.2.4.5. موقف تونس:

صرح وزير الخارجية التونسية المصمودي ، تصريح أعرب فيه عن أسفه للاحتلال الايراني وقال إن العالم يعلم أن الجزر عربية ، وأنه إذا كان قصد ايران من وراء ذلك اتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات على المنطقة ، فليس من الصعب إيجاد حل ودي للمشكلة (العيدروس ، 2002)

10.2.4.5. موقف الحكومة الاردنية:

وقال الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الاردنية في تصريح له بهذا الشأن ان الاردن يعرب عن أسفه لقيام إيران بإحتلال الجزر العربية الثلاث و يرى وجوب انهاء الخلاف بين ايران وبين الدول العربية المعنية بالطرق السلمية حفاظا على الامن في المنطقة وعلى العلاقات التقليدية التي تربط الشعبين العربي والايراني (العزي ، 1972)

11.2.4.5. موقف فلسطين:

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيلاتها المتعددة الاحتلال الايراني للجزر العربية قضية مماثلة لروح العدوان الصهيوني على فلسطين وقالت أن قضية تحرير الأرض العربية واحدة وعلى الامة العربية أن تقف بحزم لحماية أراضيها (العزي ، 1972)

وخلاصة القول فإن دولة الامارات العربية ترى بأن الموقف العربي لم يرق أبداً إلى درجة المسئولية إزاء هذه القضية ، لا قبل الإحتلال ولابعده ، فتارة تقطع دولة عربية علاقاتها مع ايران، وتارةً أخرى سرعان ما تعيدها ، وعلى سبيل المثال العراق حيث أعادت علاقاتها مع ايران أثناء إنعقاد مؤتمر الدول المصدرة للنفط " أوبك " في الجزائر عام 1975 م ، إذ أُعلن عن اتفاق بين البلدين ينهي الخلاف بينهما.

5.5 موقف جامعة الدول العربية

تابعت جامعة الدول العربية باهتمام التهديدات الايرانية للجزر ، منذ أن أعلنت بريطانيا في عام 1968 ، نيتها وعزمها الانسحاب من منطقة الخليج العربي مع نهاية 1971 ، غيرأن الجامعة لم تستطع أن تقوم بدور إيجابي للحفاظ على عروبة هذه الجزر ، حيث اقتصر دورها على إصدار بيانات الشجب والاستنكار والاجتماعات والقرارات دون أن تكون لها أي فاعلية مهمة على أرض الواقع (القحطاني ، 2002) ، ودعت الجامعة العربية الى عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية العرب في 12 ديسمبر 1971 ، لبحث التهديدات الايرانية بعد احتلالها للجزر العربية الثلاث (العزي ، 1972)، وبتوصية من المؤتمر اجتمع الأمين العام المساعد للجامعة العربية سليم اليافي في القاهرة استقبل السفير البريطاني في القاهرة ، السيد ريتشارد بومنت ، وطلب منه الرد على اسئلة تتعلق باحتلال ايران للجزر العربية الثلاث في الخليج، وطلب اليافي الى السفير

سرعة الاتصال بحكومته لتلقي الاجوبة وقد وعده السفير البريطاني بتقديم الاجوبة في اقرب وقت ممكن (رفاعي ، 1972) .

وبعد ذلك تم عقد إجتماعا طارئ لمجلس الجامعة العربية يوم 1971/12/6 ، وقد خصص لقضية إحتلال الجزر العربية ، حيث ألقى ممثل دولة الامارات سيف غباش موضحاً بالأسانيد التاريخية عروبة الجزر ، وسيادة الامارات العربية عليها منذ فجر التاريخ، موضحاً التواطؤ البريطاني مع إيران في إحتلال الجزر ، وقد طالب العرب قطع علاقاتهم مع إيران ، وإثارة القضية أمام الهيئات الدولية (البراوي ، 1982) .

في المحصلة فإن كل ما فعلته الجامعة العربية هو إصدار مذكرتين : الاولى تتكلم عن دراسة خاصة عن الجزر العربية الثلاث ، وإبراز النواحي التاريخية والجغرافية والاقتصادية للجزر وتاريخ الصراع عليها وأطماع ايران فيها ، حيث أصدرتها اللجنة السياسية في الجامعة ، أما المذكرة الثانية فقد أصدرت من قبل اللجنة القانونية للجامعة وتتعلق بدراسة مركزة من الناحية القانونية ، للجزر العربية الثلاث (الزياني ، 1973) .

6.5 موقف الأمم المتحدة

من الوسائل التي تعتمدها دولة الامارات العربية المتحدة لحل ازمة الجزر العربية الثلاث سلميا اللجوء الى الامم المتحدة باعتبارها المؤسسة الدولية التي اجاز ميثاقها للجمعية العامة فيها ان تناقش اية مسألة تكون لها صلة بحفظ الأمن ، والسلم الدوليين ، ومن بينها تسوية المنازعات الدولية سلميا، فضلا عن اختصاص مجلس أمنها ، في هذا الشأن ، ويمكن لهذه المنظمة الأممية أن تلعب دوراً مهماً لحل النزاع سلمياً ، في إطار الدبلوماسية الجماعية أو المساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق أو التحقيق، أو التحكيم، أو عن طريق محكمة العدل الدولية باعتبارها الاداة القضائية الرئيسية لها (عبدول ، 1994) .

تحركت دولة الامارات العربية المتحدة منذ قيامها في 1971/12/2، على جميع الاصعدة والمستويات الدولية، مؤكدة على تمسكها بعروبة الجزر العربية ، وسيادتها عليها وناشدت المجتمع الدولي على حث إيران لانهاء عدوانها ، (العيدروس ، 2002) تقدمت بعض الدول العربية يوم 3 ديسمبر 1971 ، بمذكرة إلى مجلس الامن الدولي طالبة عقد جلسة طارئة لبحث الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث ، وبناءً على ذلك تم عقد المجلس جلسته رقم (1610) يوم 1971/12/9، وبدأ مجلس الامن في مناقشة الشكوى بناءً على طلب المندوب العراقي، وجرت مناقشات حادة بين الوفدين العربي والايراني حيث قدم كل طرف حججه وأسانيده القانونية ، والتاريخية،و قال المندوب البريطاني ، إن بلاده سبق وأن أعلنت عن عدم إمكانيتها حماية جزيرتي طنب اللتين تتبعان إمارة

رأس الخيمة ، وأن إيران ستحتل هاتين الجزيرتين إذا لم يتم اتفاق بشأنهما ، قبيل حلول موعد انسحاب بريطانيا النهائي من الخليج العربي، وقال أنها غير مسئولة إذا لم يتم الاتفاق حولها ، وقال أن حكومته راضية عن الاتفاق الذي تم بين حاكم الشارقة وبين شاه ايران بخصوص جزيرة أبو موسى (القحطاني ، 2002) .

إلا ان المناقشات لم تسفر عن نتيجة معينة ، الأمر الذي دفع بممثل الصومال الى تقديم اقتراح يقضي بإنهاء النقاش حول هذه القضية حتى تتاح للاطراف فرصة التشاور فيما بينها للتوصل الى حل مناسب ومقبول ، وتم الأخذ بالاقتراح ، وأسدل الستارعلى الشكوى نهائياً ، والإقتراح الصومالي كان له ما يبرره وقتذاك ، فلم يكن هناك وحدة حال في مواقف الدول العربية حيال تقديم الشكوى وعرضها على مجلس الامن، هذا الى جانب أنها كانت تنقصها الكثير من الوثائق والمستندات والدراسات الخاصة بالجزر المحتلة، بل ان بعض الدول العربية لم تكن على إلمام كاف بأصل المشكلة وجذورها (عبدول ، 1994) ، واستناداً الي ميثاق الامم المتحدة ، في مادتها (36) الخاصة بفض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية ، فقد اقترح رئيس مجلس الامن آنذاك على اتباع الدبلوماسية الهادئة في حل النزاع حول الجزر (الاعظمي ، 1993) ومن ثم قرر تأجيل النظر فيها مع السماح لطرف ثالث بالتوسط من أجل الوصول من خلال الدبلوماسية الهادئة إلى تسوية يرضى بها الجانبان المتنازعان (Records ،1971) و ايران حتى هذه اللحظة ترفض قطعاً إعادة الجزر أو التحكيم الدولي لاسباب معلومة تتمثل في خشيتها من أن كسب قضية الجزر لصالح دولة الامارات ، واعتمادها على على قوتها التي لاتضاربها قوة في منطقة الخليج العربي.

7.5 موقف إيران للجامعة العربية بعد الاحتلال مباشرةً عام 1971م

اختلفت السياسة الإيرانية في احتلالها للجزر العربية تماماً عن سياستها السابقة تجاه البحرين، فبينما أعلنت دولة إيران عدم لجوئها إلى استخدام قوتها العسكرية لضم البحرين ضمن صلاحياتها وممتلكاتها ، إلا أنها اتبعت سياسة الاحتلال الجبري بالنسبة لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، والاحتلال السلمي المستند الى اتفاق مسبق مع إمارة الشارقة بالنسبة لجزيرة أبو موسى (البحارنة ، 1973)، وقد تمت مقابلة بين الأمين العام الساعد للجامعة العربية والذي دعا في 12 ديسمبر القائم بالأعمال الإيراني " على خببرادوه " لمعرفة وجهة نظر حكومته ، وموقفها من الإحتلال الإيراني للجزر العربية، وذكر أن عملية إحتلال جزر وأرض عربية كانت مفاجأة غير سارة وجاءت على نقيض ما كنا نتوقع ، وبالرغم من عظم هذه المفاجأت فإننا تتساءل: لماذا

استخدم هذا الإجراء؟ وما هي دوافعه؟ وهل هذا الإجراء نتيجة اتفاق مع بريطانيا مع العلم بأننا نحمل بريطانيا مسئوليه ما حدث (العيدروس، 2002)

هذا بالإضافة إلى ديباجة طويلة من الأمين العام المساعد والتي كان آخرها الطلب من القائم بالاعمال الايراني ، أن تتسحب إيران من الحزر، ورد القائم بالأعمال الإيراني عليه ، بأن الحكومة الإيرانية أوضحت مراراً قبل تاريخ نوفمبر 1971 ، وجهة نظرها فيما يتعلق بهذه الجزر، وأبلغت عدداً من الدول العربية وأن إيران ستحتل الجزر الثلاث في الخليج ، حال انسحاب بريطانيا من الخليج العربي ، ولكن إيران رغبت في إظهار نواياها الحسنة ، حيث قامت بالتفاوض مع رأس الخيمة والشارقة بواسطة بريطانيا، وتم عقد اتفاق مع أمير الشارقة بخصوص جزيرة أبوموسى، وقد احتفظ شيخ الشارقة بسيادته ، وطلب منا حماية الجزيرة والإشتراك في ضمان الأمن بين يدي السلطتتين ، أما بالنسبة لجزيرتي الطنب فقد استعادت إيران سيادتها عليهما، والموضوع لا يستحق الضجة الحالية، ونحن مستعدون لإرسال مندوبين لتوضح وجهة نظرنا واثبات شرعية السيادة الإيرانية عليها (رفاعي ،1972)

وفي رد آخر للقائم بالأعمال الإيراني ، لقد تنازلت كثيراً في موضوع الخليج وتنازلنا كثيراً في البحرين، وتنازلنا مع الشارقة ، ولكن حاكم رأس الخيمة رفض أي تنازل ولهذا اضطرنا إلى استعمال حقوقنا في السيادة على هذه الجزر (رجب ، 1983) ، أما فيما يتعلق بوجود اتفاق بين بريطانيا وإيران حول الجزر العربية ، أكد القائم بوجود اتفاق مع بريطانيا بعدم حدوث أي مقاومة عند نزول القوت الإيرانية إلى الجزر العربية ، ولكن القوات الإيرانية فوجئت بهذه المقاومة المسلحة ، و قد أكدت بريطانيا بأنها لن تقاوم (رفاعي ،1972) .

8.5 موقف جمهورية إيران الإسلامية من الجزر (1981 – 1979)

بقيت مسألة الجزر العربية مجمدة على الرف، الى ان وقعت الثورة الاسلامية الايرانية في بداية عام ،1979 وعادت مسألة الجزر العربية الثلاث تطفو على السطح من جديد ، وقد تفاءل الكثيرون وتوقعوا بأن تقوم حكومة ايران الاسلامية بإعادة الجزر العربية الثلاث الى السيادة العربية كبادرة حسن نوايا من جانبها، لكن شيئا من هذا لم يحدث، رغم أن شعارات الثورة التي تقول باحترامها حدود الآخرين ، وأنه بقيامها انتهي دورالشرطي الذي كان يقوم به الشاه في الخليج العربي، فقد أخلت إيران الثورة بتلك الشعارات ، وعملت على نقيضها تماماً ، في معالجة قضية الجزر العربية ، مما أوحى بأن الفكر الإيراني بزمن الشاه لازال سائداً في بعض الأوساط في عهد الجمهورية الإسلامية (التدمري، 1994) ،لم تختلف التصريحات الإيرانية بشأن الجزر العربية، بل وبشأن الخليج عموماً في عهد إيران الثورة، عن إيران الشاه، فمرة تنطلق دعوة غير مسئولة لضم

البحرين، ومرة أخرى يقولون أن كل أراضي دول شرق الجزيرة العربية هي تاريخياً جزء من إيران، وأن الجزر الثلاث التي احتلها الشاه عام 1971م ، لن يعود شبر منا ، لأنها هي الأخرى أراضي إيرانية في الأصل، وقد صرح أبو الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية الإيرانية ، أن إيران لن تعيد الجزر الثلاث ما دامت الولايات المتحدة تعزز وجودها في منطقة الخليج العربي، وتستخدم هذه الجزر كقواعد للعدوان ضد إيران ، ونسبت اليه مجلة النهار العربي والدولي قوله : لا ننوي اعادة هذه الجزر، بل بالعكس انوي تنظيف الخليج من الوجود الامريكي ومن كل ما هو مرتبط بالولايات المتحدة، واضاف، أنه يوجد في طرف الخليج العربي مضيق هرمز الذي يمر عبره النفط ، وهم خائفون من ثورتنا ، فإذا سمحنا لهم بالحصول على هذه الجزر فإنهم سيسيطرون على الممر، أي أن الولايات المتحدة ستسيطر على هذا الممر، فهل يمكن ان نقدم هذه الهدية للولايات المتحدة (العيدروس ،2002) وكذلك طالب وزير خارجية العراق سعدون حمادي في رسالة بعث بها الى الامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم بالانسحاب الايراني من الجزر العربية، لكن قطب زادة عاد وقال، " على العالم ان يعرف اننا لن نتخلى حتى عن سنتيمتر واحد من اراضينا " ، و لم تبد ايران تجاوباً ملموساً ايجابياً بل على العكس، فقد قامت مؤخرا بتعزيز نشاطها في الجزر، حيث ترابط سفينة حربية ايرانية الى جانب جزيرتي طنب، وكذلك توجد طائرات الهيلوكبتر هناك.

وفي بداية عام 1981 صرح الدكتور علي شمس اردكاني السفير الايراني في الكويت بأن الجزر ايرانية ولا نقبل التفاوض بشأنها ، بل ان ايران قد ذهبت الى تحذير وتهديد الامارات العربية المتحدة من اثارة موضوع الجزر او المطالبة بها ، وجاء التحذير على لسان الناطق الرسمي الايراني بهزاد نبوي حيث حذر الامارات من التورط فيما اسماه ب المؤامرات الامبريالية بالمنطقة وتعلل ايران عدم انسحابها من الجزر بالخوف من التدخل الامريكي.

وقال وزير المواصلات الايراني موسى كلافتري،: إن المسؤولين الايرانيين اجروا محادثات مع دولة الامارات العربية ، حول جزر طنب الكبرى والصغرى، وأبو موسى، واضاف بأن الايرانيين يرون ان انسحابهم من الجزر سيفتح الباب أمام التدخل الامريكي فيها ، واشار الى ان القوات الايرانية باقية فيها حتى لا تستخدم كقواعد عسكرية ثابتة ضد شعوب المنطقة .والأهم من ذلك أن هذه الثورة الشعبية التي استقبلتها شرائح عريضة من الرأي العام العربي لقدرتها على الإطاحة بنظام حكم ديكتاتوري من خلال كفاح سلمي، ولمواقفها المساندة دون حدود للطرف العربي في صراعه مع إسرائيل ، سرعان ما دخلت في سلسلة من التفاعلات التي أحدثت قدراً واضحاً من التعقيدات في علاقات إيران العربية عامة ومع الجزيرة العربية خاصة (العيدروس ، 2002)

الفصل السادس

أثر الإحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث وتداعياته على الامن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة

يتناول هذا الفصل مفهوم الأمن القومي والأمن القومي العربي وأمن الخليج ، كما يتناول أيضاً الاوضاع السياسية لكيانات الخليج قبل الانسحاب البريطاني منه وسياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة في فترة حكم الشاه ورسم دور الشرطي لايران آنذاك ، ثم يناقش أثر الاحتلال وتداعياته على الأمن القومي الخليجي بمكوناته الرئيسية كما يتطرق للعلاقات العربية الخليجية – الايرانية، ومتطلبات أمن الخليج العربي ، ثم يختتم الفصل بالنتائج وأهم التوصيات المتعلقة بالدراسة، ويركز علي هذه الموضوعات من خلال المباحث التالية :

1.6 مفهوم الأمن القومي

2.6 الاوضاع السياسية لكيانات الخليج العربي قبل الانسحاب البريطاني

3.6 الدور الإيراني في منطقة الخليج ولعب دور الشرطي

4.6 أثر الإحتلال الإيراني وتداعياته على الأمن القومي في الخليج العربي

5.6 العلاقات العربية الخليجية ــ الايرانية في الخليج والرؤية المستقبلية

6.6 متطلبات أمن الخليج العربي

7.6 نتائج الدراسة

8.6 توصيات الدراسة

1.6 مفهوم الأمن القومي

لم يكن من المعتاد استخدام مصطلح الأمن القومي قبل الحرب العالمية الثانية لكنه ظهر بعد ذلك (مسلم ، 1992)، فقد تم ادراكه منذ ظهوره كمادة للتحليل السياسي، في الأربعينيات من القرن العشرين، بدلالة تقليدية ذات بعد عسكري (فاروق، 1992)، ومع بدء الكتابة عنه، حاولت أقلام كثيرة تحديده وتعريفه، واقتراح وسائل وأساليب لتحقيقه، كما تناولت ما يؤثر عليه في الحاضر والمستقبل(المشاط، 1993) ، ورغم أن كثيرين أدلوا بدلوهم، وأن الموضوع قد نوقش كثيراً ولا زال يناقش، إلا أنه ليس هناك إجماع حول المقصود بظاهرة الأمن القومي أو مفهوم محدد ونهائي للأمن القومي، فهناك من يتناول الأمن باعتباره مرادفاً للسياسة الخارجية للدولة (ربيع، 1984)، وهناك من يعتبره مفهوماً عسكرياً خالصاً بمعنى الدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية (مسلم ، 1992)، إلا أن تطور الحياة الدولية بحركتها المتسارعة، وعلاقاتها المتشابكة وتحدياتها الجديدة، قد انعكس على تطور مفهوم الأمن القومي، إذ صار يعبر بعد مدة قصيرة من ظهوره، عن ظاهرة مجتمعية شاملة الأبعاد، وأصبح مترابطاً مع كل ما يعكس الخطر على الدولة أو المجتمع السياسي، فإضافة إلى مصادر التهديد الخارجي، برزت مصادر داخلية تتمثل بندرة الموارد وتخلف البنى التحتية، وتدهور مقومات الوحدة الوطنية وغيرها من الظروف التي تؤدي في تضافرها إلى تذكية القابلية للاختراق الخارجي للأمن القومي (العزاوي، 2003)، بالتالي فإن أمن دولة ما ، هو خلاصة التفاعل بين هذين البعدين، أي الداخلي والخارجي ، الأمر الذي جعل عملية تحقيق الأمن القومي ذات طابع حركي متغير (خليل، 1987) ، وتوسع مفهوم الأمن القومي وأصبح من السائد إعتبار الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحهما، وتهيئة الظروف المناسبة إجتماعياً واقتصادياً، لتحقيق الأهداف والغايات التي تُعبرعن الرضا العام في المجتمع (هلال، 1986)، وأياً كان مفهوم الأمن الذي يتبناه هذا الطرف أو ذاك، فإن هناك شروطاً لا بد من توافرها حتى يمكن الحديث عن أمن دولة أو مجتمع أو إقليم ما (مسلم ، 1992)، فأمن الدولة أصبح مرتبطاً إلى حد بعيد بأمن مجتمعاتها، فكلما كان المجتمع حصيناً متماسك البنى ، مترابط العقيدة والولاء، كانت مقومات أمنه القومي أقوى من أن تهدد أو تخترق خارجياً (العزاوي، 2003) ، وهذا ما يدفع للقول أن السياسات الأمنية على الصعيد الداخلي أصبحت تمثل الأساس الذي يدفع بصانع القرار للإهتمام به، لا سيما أن دول منطقتنا العربية معظم ما تعانيه، ينبع بالأصل من الإنكشاف الأمني الداخلي وعلى مستويات متعددة "سياسية، عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، وحتى تصل الدولة أو الاقليم إلى المرحلة التي تحقق فيها مصالحهما القومية لابد من توافر الشروط التالية :

1. نظام قادرعلى استيعاب وتحديد متطلبات الأمن القومي والثبات في تطبيقها ومتابعتها.
2. القدرة على مزج العوامل الجيوستيراتيجية، مع توفر القدرة اللازمة من الإمكانيات العسكرية التي تضمن حماية كيان الدولة.
3. الاستفادة من الموارد المادية والطبيعية للدولة و تستخيرها لتنمية الوطن وتعزيز متطلبات أمنه القومي.
4. اتخذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من العامل البشري، والتقسيم السكاني للدولة بطريقة تصنع وحدة سكانية متجانسة ومتماسكة لحماية أمن الوطن (العزاوي، 2003)

1.1.6 الأمن القومي العربي:

في الواقع جرى اختزال الأمن القومي العربي في حيز ضيق ، وأصبحت دلالاته متجهة إلى مناطق بعينها من الوطن العربي ، في تكريس واضح لمنطق التجزئة والإعتراف بالتقسيمات الإقليمية، فهذا أمن الخليج والجزيرة، وذاك أمن الشام والمشرق العربي، بينما هناك أمن وادي النيل وأمن شمال أفريقيا، ولكن ورغم كل ذلك فهناك منظومة واحدة للأمن القومي العربي، لأن طبيعة المخاطر الناجمة عن استهدافه من جانب قوي خارجية والتحديات التي تواجهه نتيجة الظروف الدولية والإقليمية المحيطة، تصنع قواسم مشتركة ووحدة حال تجعل هناك مضموناً واحداً لما يمكن أن نطلق عليه الأمن القومي العربي، ومفهوم الأمن القومي العربي تبلور أساساً في العقود الأخيرة نتيجة التهديدات الناجمة عن قيام ما تسمى دولة إسرائيل (الفقي ، 2007)، وعلى الرغم من غلبة المفهوم العسكري للأمن القومي العربي في السنوات السابقة، فإنه يمكن القول اليوم أن المفهوم الشامل أصبح أكثر شيوعاً في الفكر العربي (المشاط، 1993)

2.1.6 مستويات الأمن في الوطن العربي:

الكتابات العربية تتحدث عن مستويات ثلاثة للأمن القومي هي " الأمن القومي القطري، والأمن دون الإقليمي، و الأمن الإقليمي" والمستوى الأول يتمثل في النظرة القطرية التي ترتكز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية ، ويتضمن التأمين من الداخل ورفع التهديد الخارجي بما يكفل حياة آمنة، والمستوى الثاني يتمثل بعدد دول محدودة من الدول العربية في إطار الوطن العربي كدول مجلس التعاون الخليجي، أو دول التكامل "وادي النيل" ، والمستوى الثالث وهوالمتعلق بالنظرة القومية إذ يُركز على المفهوم الشامل للأمن العربي دون النظر إلى وجود

القطر، وهذا المستوى يفترض أن يكون فيه توافقاً قومياً على مصادر التهديد واستيراتيجية لمواجهتها (المشاط، 1993)

إن حالة الأمن القومي العربي، هي في الأساس نتيجة لحاصل ضرب حالة الأمن لكل الأقطار العربية، أو حصيلة مجموع الأمن الوطني لكل قطر عربي، وهكذا فكلما زاد معدل ومستوى الأمن القطري والأمن دون الإقليمي كلما زاد معدل ومستوى الأمن القومي العربي، وحتى إذا كانت بعض الدول لا تشعر بذلك أو لا تستطيع تقديره ، وهكذا فإن أثر التهديدات والأخطار التي تحيط بالأمن القومي العربي، بل وتنخر في عظامه، لا يقتصر على هذه التهديدات ومناطق تأثيرها فحسب، بل يمتد إلى جميع المواقع في الوطن العربي، مما يؤثر سلباً على حالة الأمن القومي عموماً (مسلم ، 1992)، ويقتضي ذلك بأن تكون السياسات الأمنية لكل قطر عربي ولكل تنظيم أو ترتيب دون إقليمي ألا تتعارض مع مقتضيات ومتطلبات الأمن القومي العربي (المشاط، 1993)

3.1.6 مفهوم الأمن القومي الخليجي:

تعتبر نظرية الأمن القومي لدول الخليج العربي بمثابة تحديد للاستيراتيجية الشاملة لهذه الدول لتحقيق أهدافها القومية ، وحماية حدودها الدولية وثرواتها ضد التهديدات المحتملة خارجياً وداخلياً، مع توفير الأمن للمواطن ، ويرتبط مفهوم الأمن القومي لدول الخليج العربي، وهو ما يطلق عليه " أمن الخليج العربي" ، بالمتغيرات التي تحدث على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، والتهديدات الموجهة لها (فودة ، 2007) .

ولا زالت إشكالية أمن الخليج العربي تثير اهتمام العديد من الباحثين ، في شتى أرجاء الوطن العربي، ومبعث ذلك هي الأهمية الجيوبولتيكية والجيوستيراتيجية لتلك المنطقة ، التي تعد مثار اهتمام القوى الكبرى على الصعيد العالمي، نظراً لما تملكه دول المنطقة من ثروات نفطية ضخمة، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن صيغة فاعلة لتحقيق أمن الخليج في ظل التهديدات الدولية والإقليمية ، والتشابك في المصالح بين القوى الكبرى من جهة والقوى المحلية والإقليمية من جهة أخرى قد أديا إلى تعدد مصادر التهديدات (إسماعيل، 2007)، وتعتبر منطقة الخليج العربي من المناطق الأكثر سخونة في العالم ، إذ أنها تضم في حدودها دولاً ذات تأثير ونفوذ يمكنها من أن تعمل على استقرار الأمن ، كما تؤدي أيضاً إلى زعزعته، ورغم وجود الروابط التي تربط ضفتي الخليج العربي ، العربية والإيرانية منذ مئات السنين، إلا أن الأحداث التي مرت بها دول المنطقة بداية بالاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث ومروراً بالحرب العراقية الإيرانية ثم بحرب الخليج الثانية وانتهاء بالاحتلال الأمريكي للعراق خير دليل على ضرورة التعجيل من قبل دول المنطقة على الحفاظ على الأمن والعلاقات السياسية والاجتماعية (عيدروس، 2002)

2.6 الأوضاع السياسية لكيانات الخليج العربي قبل الانسحاب البريطاني

كانت الأوضاع السياسية قبل انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج صعبة بالنسبة لإمارات ومشيخات الخليج العربي، حيث كان هناك تصارع في نزاع الدور والقيادة والهيمنة، حيث حاولت هذه الكيانات الناشئة، آنذاك البحث عن قواسم مشتركة للنهوض بتكتل جيو سياسي، يمكن أن يشكل كياناً قوياً وأكثر تماسكاً وقوة في مواجهة التحديات التي بدت ماثلة للعيان بشكل ملحوظ ، في حين ذهبت عُمان لمعالجة قضاياها الداخلية المزمنة المتمثلة بالاختلاف المذهبي ، وبفعل سياج العزلة المفروض عليها من السلطان سعيد، فيما رأت الكويت والتي استقلت عام 1962، أنها لا تمثل كياناً وإنما دولة مكتملة المؤسسات ، ولكنها لا تقوى على الصراعات ويكفيها نزاعها المزمن المفروض عليها من الجار الشقيق العراق، ومن ثم انطلقت بقية الكيانات نحو ترتيب أوضاعها باتجاه التوحيد كي تقوى على المواصلة ، ونذكر هنا مشروع الإتحاد التساعي كأحد أبرز ملامح الحوار في هذا النمط من مستويات العمل السياسي في إقليم الخليج العربي، والذي كان يحمل رغبة في كيان سياسي واحد في إطار ممارسة الدور الجماعي (العفيفي ، 2003) ، وكان هناك تصارع على النفوذ بين المملكة العربية السعودية والكويت، حيث تسابقت الدولتين في تقديم المساعدات الاقتصادية لهذه الكيانات الناشئة (الريس، 1989) ، ومسألة الإتحاد التساعي بينت بوضوح التنافس والصراع السعودي الكويتي، وقذفت به إلى الواجهة ، وأضحى لأول مرة ، حقيقة من حقائق الحياة السياسية في دول الخليج، فالمملكة العربية السعودية كانت لا تريد قيام دولة غنية على ساحل عُمان تسد منافذها الشرقية على البحر، وبرغم أنها لم تمانع ، إلا أنها كانت تريد دولة جارة لها ، تمارس فيها نفوذاً محدوداً أو موسعاً، فكانت السعودية تدعم مطالب قطر برئاسة الإتحاد وعاصمته، في محاولة منها للتأثيرعلى الإمارات القريبة جداً من النهج السعودي، كما كان التحدي من إيران الذي رفضه جملةً وتفصيلاً، ووجدت فيه عملاً جماعياً مدبراً يستهدف الأمن الإيراني (الزيدي، 2000) ، ولم تكن فكرة الإتحاد التساعي الشديدة التناقض والتعقيد إلا تعبيراً صارخاً عن حجم التناقضات التي تعتمل في الداخل الخليجي ، وأن أسباب الفرقة أعمق مما كان يتوقع (قاسم، 2001) ، ومع سقوط فكرة الإتحاد التساعي ، كانت النتيجة فشل كافة المشروعات الوحدوية العربية في العصر الحديث، وهكذا تكون فكرة الوحدة بمفهومها الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي ، قد أضمحلت من القاموس العربي الخليجي، وما حدث بعد ذلك ما هي إلا محاولات تجميعية لمجموعة من الأقطار ذات التوافق الآيديولوجي في منظومة واحدة، حتى أن هذه الدول أسقطت كلمة الوحدة عمداً عن مثل هذه التكتلات ، وفوق هذا التآكل الداخلي يأتي الدور المؤثر للعامل الخارجي ضمن العمل السياسي، إذ منح الغرب الاستقلال الصوري لهذه الكيانات ، وحجب عنهم الاستقلال الحقيقي عندما منعهم من الوحدة (العفيفي، 2003)

3.6 الدور الإيراني في منطقة الخليج ولعب دور الشرطي

بعد الإنسحاب البريطاني من الخليج، أخذت تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران باعتبارها أُكبروأقوى قوة إقليمية يمكن أن تعتمد عليها في حماية مصالحها، ولعل ذلك يفسر تأييد الولايات المتحدة لإيران وبالتنسيق والتواطؤ مع بريطانيا في السيطرة على جزر الخليج الثلاثة، لأهمية موقع تلك الجزر الاستيراتيجية المتحكمة في مضيق هرمز، والذي هو بمثابة شريان الحياة الاقتصادية والملاحية في منطقة الخليج (الأشعل، 1983) ، وكان واضحاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى تحقيق أمن الخليج والذي كان نابعاً بالأساس من الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستيراتيجية، خاصة بعد وصول قطع بحرية سوفيتية إلى موانئ الخليج والجزء الغربي من المحيط الهندي (Ropert ،1971) ، وفي تلك الفترة توطدت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي السابق و دولة العراق، حيث أُبرمت معاهدات صداقة وتعاون بينهما في أبريل 1972، وأتيحت فرصة للعراق من الحصول على الأسلحة و الخبراء الفنيين، و قد منح العراق أيضاً الإتحاد السوفيتي الإشراف على بعض مشروعاته الحيوية ومن بينها مشروع أنابيب النفط الممتد إلى ميناء أم قصر العراقي (قاسم، 2001)

وعلى إثر ذلك قامت الولايات المتحدة بتقديم صفقات الأسلحة إلى إيران (قاسم، 2001) ، وقد شهدت تلك السنوات تسابق بين القطبين الكبيرين في اكتساب نفوذ لكل منهما في الخليج العربي والأقطار المجاورة ، عن طريق الأنظمة الموالية (العقاد، 1991) ، حيث استطاع الإتحاد السوفيتي خلال حقبة السبعينات من الحصول على مكاسب عديدة مكنته من التطلع إلى مياه الخليج العربي والمحيط الهندي ، وذلك بموجب مجموعة من معاهدات الصداقة والتعاون التي بدأت مع العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، إضافة إلى معاهدتي تعاون مع الصومال بين عام 1974 / 1975 ، وقد حصل فيهما الاتحاد السوفيتي على تسهيلات بحرية في قاعدتي بربرة، ومقديشو (قاسم، 2001)

وقد كانت الولايات المتحدة تدرك جيداً ،أن الإنسحاب البريطاني قد يفرغ المنطقة من قوة رادعة، إذ لم تكن دول الخليج العربي في وضع يمكنها من تحمل مسئولية الدفاع رغم نيلها الاستقلال وقيام الإتحاد بين الإمارات المفككة على الساحل الجنوبي ، ومن ثَم وجهت الولايات المتحدة الأمريكية أنظارها إلى القوة الإقليمية المحيطة بالخليج وهي العراق والسعودية وإيران، و قد تم استبعاد السعودية والعراق، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تركز اهتمامها على إيران وبدرجة أقل على المملكة العربية السعودية إلا أنها كانت تدرك خطورة غياب الوجود الأمريكي المباشر،

ومن ثم توجهت إلى تعزيز مواقعها الاستيراتيجية ، كما اهتمت بتوثيق علاقاتها مع الدول الخليجية حديثة الاستقلال وحصلت على قواعد عسكرية في كل من البحرين وعمان (1984، sirriyeh)، ثم بعد عامين من توقيع اتفاقية الجفير بين الولايات المتحدة والبحرين، قامت البحرين بإلغاء الإتفاقية، وطالبت الولايات متحدة بتصفية القاعدة تمشياً مع المطالب الوطنية التي عبرت عن إستيائها عن التأبيد الامريكي لإسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973 (قاسم، 1993)

ونتيجة لحالة الاستقطاب والتجاذب في المنطقة العربية وتحديداً دول الخليج العربي، تعين على السياسة الأمريكية بأن تبحث عن أفضل السبل لتأمين مصالحها الاستيراتيجية في الخليج، حيث قام مجلس الأمن القومي الذي كان يرأسه هنري كيسنجر في عهد الرئيس الأمريكي نيكسون في مطلع السبعينيات، لوضع مشروع للأمن في الخليج (مراد، 1985)، قائم على عدة سيناريوهات أو بدائل، لكن في النهاية استقر رأي الدوائر الأمريكية المعنية بعد دراسة مستفيضة لذلك المشروع ، على إستبعاد التدخل العسكري المباشر، حيث جاء هذا المشروع في الوقت الذي لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني فيه من نتائج الحرب مع فيتنام، ورأت في الاعتماد على قوة إقليمية قوية ، لتكون بمثابة وكيلٍ لمصالحها في المنطقة على أن يكون ذلك بدعم منها وباستخدام السلاح الأمريكي، وعرفت هذه السياسة بمبدأ نيكسون، الذي وضعه في خطابه في الكونجرس بتاريخ 18 فبراير 1970، وهذا المبدأ لم يخص منطقة الخليج فقط، وهكذا حل مبدأ نيكسون بدلاً من مبدأ ايزنهاور الخاص بالشرق الأوسط والذي أعُلن عام 1957، والذي يعتمد على التدخل المباشر (العفيفي ، 2003)

وقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها على إيران، والتي بدت هي الجانب الأقوى في الهيمنة السياسية والعسكرية ، خاصة بعد التفوق الذي أحرزته البحرية الإيرانية بعد تزويدها بعتاد حربي قوي ، إضافةً إلى قوة جوية متطورة، ومن العوامل التي ساهمت أيضاً في توجه الولايات المتحدة إلى إيران لأن تكون وكيلتها في الخليج العربي ، هو عدم وجود توترات بينها وبين إسرائيل، وبالتالي عدم وجود معارضة من جماعات الضغط الصهيونية في تسليحها (1991، Dickson) ، بالإضافة إلى طموح الشاه في الهيمنة السياسية والعسكرية على الخليج حيث كان يكرَر في تصريحاته أن قواته أصبحت تفوق قوة بريطانيا التي كانت في الخليج بأضعاف المرات (قاسم، 2001) ، بعد ذلك تحول الشاه من موقعه كإمبراطور إلى مجرد وكيل أو على الأحرى – شرطي– لخدمة المصالح الأمريكية إلى جانب تفوقه العسكري الذي أحرزته إيران في منطقة الخليج ، و كانت في الوقت نفسه حريصة على تحقيق تفوق سياسي واقتصادي وبشري في المنطقة، وعلى الرغم من أنها تنازلت عن مطالبها بالبحرين ، إلا أنه كانت هناك طرق أخرى

لتأكيد تفوقها في الخليج، أفضل من الإلحاح في المطالبة بأراضي الغير، ومن بين تلك الطرق، تشجيعها على الهجرة الإيرانية إلى الكويت ودولة الإمارات العربية والبحرين والتي تعاني عجز واضح في العمالة (القاسمي ، 1984) .

بالإضافة إلى ما أسهمت به إيران من تغيير في التركيب الديموغرافي في كثير من كيانات الخليج، فقد وضح تفوقها الاقتصادي في المنطقة كما تمكنت بعد سيطرتها على جزر الخليج الثلاث من التحكم في مضيق هرمز، وقد برز تفوق سياسي واضح لها بعد قناعة عدد من قادة دول الخليج بضرورة التطلع إلى إيران باعتبارها مركز القوة الحقيقية في المنطقة ، ومن هنا جاء التهديد الإيراني ليؤثر على الأمن القومي الخليجي بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

4.6 أثرالإحتلال الإيراني وتداعياته على الأمن القومي في الخليج العربي

تشمل أساسيات الأمن القومي الأبعاد السياسية والاقتصادية و العسكرية ، وتركز هذه الأبعاد على الحفاظ على أمن الدولة أو الاقليم وحماية حدودهما ضد التهديدات الخارجية، وحماية الارض والمجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية، وتسعى إلى تحقيق الاستقرار الامني والاستقلال الاقتصادي وهنا نذكر كيف أثر الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث وتداعياته على الأمن القومي بأبعاده المختلفة في منطقة الخليج العربي .

1.4.6 الأبعاد السياسية كمكون جوهري للأمن القومي الخليجي:

تمخص عن التحالف الأمريكي الإيراني ظهور الأطماع الإيرانية بصورة جلية في المنطقة، ففي عام 1970 طالبت بالبحرين على أنها جزء من ممتلكاتها ، وفي عام 1971 قامت باحتلال الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، قبل يوم واحد من موعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج ، وهكذا تمكنت إيران من السيطرة على مضيق هرمز الإستيراتيجي والذي يُعتبر أيضاً المنفذ الطبيعي البحري لكل من الكويت والبحرين والسعودية وقطر والإمارات وسلطنة عمان (معوض، 1993) ، وبعد لعبها دور شرطي الخليج ، مضى الشاه يعمل على توثيق علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أثار ثائرة العراق الذي كان يعتبرالخليج مجالاً لنفوذه ، ومن ثم بدأ سباق التسليح بين العراق وإيران ، حيث اعتمدت العراق على الاتحاد السوفيتي ، بينما اعتمدت إيران على الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم أخذت الحرب الباردة تشق طريقها (هيكل، 1982) ، وكان نتيجة التفاهم والانسجام السائد بين الشاه والرئيس الأمريكي نيكسون آنذاك ، أن

قامت القوات الإيرانية منذ نهاية العام 1973 بالدخول إلى سلطنة عمان ، لقمع الحركة اليسارية في إقليم ظفار ، ولم يبذل الشاه أي جهد في إنكار وجود قواته هناك ، بل كان يسعده دوماً أن يعرَف العالم بأنه قد أصبح يؤدي المهمة الموكلة إليه على خير وجه ، (هيكل، 1982)، أيضاً كان لازدياد طموح الشاه في الهيمنة على الخليج ، الأمر الذي دفع دول الخليج العربي إلى المحافظة على علاقات الود معه ، فهو الحاكم المطلق على رعايا قارب عددهم آنذاك 40 مليون نسمة ، كما أنه المؤسس لقوة اقتصادية وعسكرية كبيرة ، فضلاً عن كونه قائد البحرية الوحيدة الضخمة في مياه الخليج ، ولذلك أصبح من عادة أمراء الخليج أن يقوموا بزيارات سنوية لبلاطه في طهران (sirriyeh ،1984) .

لقد أخذ عقد السبعينيات مسمى "الحقبة النفطية" ، التي تسيدت فيها الدبلوماسية الخليجية وتحديداً السعودية ، التي امتلكت زمام المبادرة وتحريك الأحداث ، وقد تعمَّق هذا الدور بشكل مضطرد مع أفول الدور المصري وغيابه في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978م (إدريس، 1997) ، وبدأ الخليج تتنازعه أكثر من اشكالية في آن واحد، وهو المُناخ الذي أفسح المجال في نفس الوقت للعديد من الأيديولوجيات والاستيراتيجيات المؤطرة عشوائياً والمتناقضة أحياناً كثيرة (العفيفي، 2003)، فعلاوةً على الأرث التاريخي للعديد من القضايا التي تعتمل في الداخل الخليجي ، فإن التطور السياسي للمنطقة قد جلب معه مشاهد خلافية و صراعية أخرى ، فهناك محاور التنافس الدولي بين القطبين الكبيرين، حيث كانت العراق واليمن تقعان في حصة الاتحاد السوفييتي ، بينما كانت السعودية وقطر والبحرين والإمارات وسلطنة عُمان قد ارتبطت استيراتيجياً بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وكان هذا قد أفرز محوراً ثانياً ، عرف ب" ثلاثي علاقات السيطرة"، حيث تنافست إيران والعراق على القيادة ، في حين حرصت المملكة العربية السعودية على منع المعادلة من الإنفلات السياسي ، فانتهجت خطاً وسطياً يسعى إلى عدم تمكين طرف بعينه من السيطرة المنفردة على الخليج (دولكورد، 1985)

وقد ترتب عن الهيمنة الإيرانية وسيطرتها على الجزر الثلاث نزاع القيادة بين الدول الإقليمية المتطورة ، فإيران والسعودية والعراق في كيان إقليمي واحد ، فالعراق تخشى إيران، والسعودية تخشى العراق، وإيران تخشاهما معاً، والخلافات السياسية والدينية والأيديولوجية مُستفحلة، والفجوة شاسعة، ولم يحدث أن اقتربت الأطراف الثلاث من الاتفاق حول قضية ما في تاريخ الخليج الحديث والمعاصر أبداً، وكان الصراع والنزاع سمة أصيلة في علاقات هذه الأقطار، فتنوعت مبررات الصراع، فكانت سياسة عبرت عنها مشكلات الحدود السياسية بين بعضها البعض وبينها وبين كيانات سياسية مجاورة، "مثل العراق والكويت، وإيران والبحرين، والسعودية في الحالتين" ، ودينية حيث الخلاف المذهبي السنة والشيعة، إلخ، وعلى هذا النحو يمكن تصور الديناميكية الفاعلة في الحركة السياسية في منطقة الخليج ، ضمن محور نزاع القيادة في الإقليم وتحديداً بعد الاحتلال

الإيراني للجزر العربية الثلاث وبداية الاحتقان والتنافس الشديد بين هذه القوى الـثلاث (هيكـل، 1982)

وهكذا فإن مسألة الهيمنة الأمريكية وما تتطلبه من تجاذبات استيراتيجية ، قد ساهمت بشكل مؤثر وفعال في التباعد التدريجي بين الدول العربية في الخليج والنظام السياسي العربي بـإرادة منهـا أحياناً ، وأحياناً أخرى كانت مضطرة للإنسياق وراء هذا الاستهداف تحت ضغط الهاجس الأمني، إذ لم يكن لديها حل آخر أمام ضعف وتبعثر الإرادة السياسية العربية، ويمكن القـول بـأن عقـد السبعينات كان فيه التوازن الإستراتيجي هو الشعار السائد في إقليم الخلـيج العربـي، والـسياسة الوحيدة المقروءة خلال هذه الحقبة بين الأطراف الـثلاث "العـراق، إيـران، المملكـة العربيـة السعودية"، بوحي من كل طرف في إحداث نوع من التمايز والتفوق المؤهل للقيـادة والـسيطرة ، فالسعودية انتهجت سياسة معتدلة منسجمة من فلسفتها الإسلامية، وقد كان لها رأياً وازناً في المنطقة الخليجية ، أما إيران فقد حققت تفوق دراماتيكي في مجال البعد الإقليمـي، فنجحـت باسـتغلال التوترات والأزمات المتلاحقة في الإقليم لصالحها لتحقيق أقصى حد ممكن من المجال الحيوي التي تطمح به (العفيفي ، 2003) ، وقد تبنت الولايات المتحـدة الأمريكيـة اسـتراتيجية الاحتـواء المزدوج، التي تهدف إلى كبح محاولات الهيمنة على الخليج من جانب كل من إيـران والعـراق، للمحافظة على توازن قوى يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة (كوردزمان ، 1996) ، ومـع نهاية عقد السبعينات، وتحديداً عام 1979، وبداية عقد الثمانينات دخلت منطقة الخليج العربي فـي مرحلة جديدة من صراع وتنازع الأدوار، وكانت إيران لها نصيب الأسد فيها، وهنا يتناول الباحث أحداث مهمة وكانت من تداعيات التغول الايراني ، وقد ساهمت بشكل مؤثر في الحيـاة الـسياسية والأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي حتى وقت قريب وهي :

1.1.4.6. الثورة الإسلامية في إيران 1979:

2.1.4.6. حرب الخليج الاولى " الحرب العراقية الإيرانية " 1988– 1980:

3.1.4.6. تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربي. 1981:

4.1.4.6. حرب الخليج الثانية " الغزو العراقي للكويت " 1991 –1990:

5.1.4.6. التصعيد الايراني واستكمال إحتلال جزيرة أبو موسى 1992:

1.1.4.6. الثورة الإسلامية في إيران 1979:

منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، أصبحت هناك فجوة بين إيران والدول العربية حيث توترت العلاقات، بسبب تغير سياسة إيران في المنطقة (التدمري، 1995) و بسقوط إمبراطورية الشاه انهارت الاستيراتيجية الإيرانية الموالية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية (معوض، 1993) وقد تلق التحالف الأمريكي الإيراني ضربة قاسية ، لذلك أرسلت الولايات المتحدة الامريكية وزير دفاعها هارولد براون لزيارة دول المنطقة ليعبر عن وقوف واشنطن بجانب دول الخليج، ويؤكد استمرار السياسة الأمريكية نحو هذه الدول (الطحاوى، 2004) ، وقال الإمام الخميني عن العلاقات العربية الإيرانية حينها أن إيران لن تلعب دور الشرطي مرة أخرى في الخليج العربي ، وأن هذا الدور سقط ولن يعود مرة أخرى ، وأن إيران ستكون جاراً طيباً للأقطار المحيطة بها ، وستلتزم بمبادئ حسن الجوار ولن تتدخل في شئون الآخرين ، وأن الخليج إسلامي لأن الدول المحيطة به دول إسلامية، وأن أمريكيا وإسرائيل أعداؤنا الألداء (العيدروس، 2002)

وكان قيام الثورة الإيرانية من أهم الأحداث التاريخية في العصر الحديث في منطقة الخليج العربي ، حيث كان لها أثر كبير على العلاقات العربية الإيرانية بما صاحبها من تداعيات.
(قاسم، 1997) ،ومن تداعيات الثورة الإيرانية وظهور آية الله الخميني كزعيم روحي لها، التوجه الإيراني لتصدير الثورة إلى الدول المجاورة، ومحاولة الإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة ، الأمر الذي أدى إلى تعريض أمن الخليج العربي للخطر(Mazher،1986)

وعلى أي حال تباينت المواقف العربية من الثورة الإسلامية، فالعراق ونظامه الحاكم رأى أن الحرب هي المخرج من هذا الوضع الجديد، بينما أخذت دول الخليج الأخرى حذرها من الوضع الجديد في إيران ، خشية أن تؤثر هذه الثورة على الأوضاع السياسية الداخلية، ودون أدنى شك فإن مبدأ تصدير الثورة كان عاملاً قوياً من عوامل التوتر بين الجمهورية الاسلامية الايرانية ودول الخليج العربي (العيدروس، 2002) ، ولم يخف النظام الجديد في إيران أطماعه في المنطقة ، فقد أعلن تمسكه بالمكاسب الإقليمية التي حققها نظام الشاه على حساب الدول العربية ، سواء حدوده مع الإمارات العربية المتحدة أو في احتلاله للجزر العربية الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة سالكا مسلكاً توسعياً جديداً (معوض، 1993)

2.1.4.6. حرب الخليج الاولى "الحرب العراقية الإيرانية 1988- 1980 ":

وجد العراق سانحته التاريخية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران ، في إعلان الحرب على إيران ولتقلد زمام المبادرة (العفيفي، 2003) ، وقد أصاب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ميزان القوى في الخليج بشرخ عميق، فقد أوجدت تلك الحرب ومثلها الثورة الإيرانية خللاً في توازن الفرقاء الثلاث الأقوياء في المنطقة "السعودية وإيران والعراق" (الأسطل، 1990)

وجاء الانهيار الأمني في منطقة الخليج جراء الحرب مدعوماً بالتخوف من الثورة الإيرانية في إيران ، واحتمالات تصديرها، وكان على دول الجزيرة العربية الأخرى أن تتحرك بشكل إيجابي يحفظ أمنها واستقرارها، وكان نتيجة هذا التحرك عقد مؤتمر في 1981/2/24 لوزراء خارجية هذه الدول، وخرج هذا المؤتمر بالتأكيد على التخوف من التطورات الإقليمية وأثرها السلبي على أمن الخليج العربي ، ومنذ أن اندلعت شرارة الحرب العراقية الإيرانية ، حملت في طياتها وتناياها مجموعة من الأخطار ومن أبرزها تدخل الدول الأجنبية في هذه الحرب وزيادة وجودها فيها، وتوسيع نطاق الحرب الذي امتد ليشمل دول الجزيرة العربية المجاورة وهذا ما حدث للإمارات عندما تعرض حقل مبارك التابع لها لإعتداء من قبل القطع البحرية الإيرانية، وكان ذلك في 1988/4/18، وقد لحق ضرراً بشرياً ومادياً، على الرغم من تقاسم إنتاج هذا الحقل مع إيران، وكان الهدف من ضرب حقل مبارك لوجود شركة أمريكية تعمل في الحقل (العيدروس ،2002)، وقد قادت المملكة العربية السعودية المجموعة الخليجية في عملية دعم مالي ولوجستي للعراق الذي تأكد له صعوبة سحق إيران وقيادة الإقليم بأكمله، وإن كان قد نجح جزئياً في إطفاء جذوة الزخم الثوراتي ، الذي كان بمقدوره قلب التوازنات (العفيفي، 2003) ، وتداعيات الأحداث في المنطقة أكدت لدول الخليج العربي صعوبة الاعتماد على قوتها الذاتية ، نتيجة الانتصارات التي حققتها إيران على العراق في عام 1982، وما تبع ذلك من ضغوط من قبل النظام الإيراني أدت إلى عرقلة التنسيق العسكري بين الإمارات وغيرها في دول الخليج العربي، كما منعت الكويت من توقيع معاهدة أمنية مع السعودية (قاسم، 2001) ، وقد سعت دول الخليج العربي إلى حصر نطاق الحرب ومنع امتدادها، و ليس هناك ما يدعو هذه الدول للندم على المساعدات التي قدمتها للعراق منذ عام 1982، إذ أن إحداث التوازن بين الدولتين كان لمصلحة الأمن في منطقة الخليج العربي (Darius، 1989) ، وقد اتهم العراق دول الخليج أيضاً بأنها لم تقدم له العون الكافي واللازم في معركة اعتقد حكام العراق وتحديداً الرئيس العراقي صدام حسين بأنها ليست معركة عراقية فحسب، ولكنها معركة تهم العرب بصفة عامة والخليجيون بوجه خاص (قاسم، 2001) ، وقد عانت دول الخليج العربي من الحرب العراقية الإيرانية حيث اتجهت إيران اتجاهاً معادياً لدول الخليج لمساندتها

العراق، ففي البحرين كشفت في عام 1981 عن محاولة لقلب نظام الحكم، كما تعرضت الكويت لقلاقل داخلية، واستغلت إيران موسم الحج لتوزيع المنشورات المؤيدة للنظام الإيراني الإسلامي، وتعرض الحجيج الإيرانيين للقمع في عام 1987، وتعرض ناقلات النفط أيضاً للاعتداءات الإيرانية، وقد قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها مع إيران في عام 1988، بسبب تعرض سفارتها في طهران لإعتداءات من قبل سلطات الأمن الإيرانية، والكويت كانت قد تعرضت بصورة كبيرة لآثار الحرب العراقية الإيرانية، نتيجة قربها من ميادين القتال، وخلال الحقبة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية، زادت البحرية الأمريكية من تواجدها في مياه الخليج العربي، وأخذت على عاتقها حماية السفن الكويتية من هجمات القوارب الإيرانية، وعرفت تلك المرحلة بحقبة "حرب الناقلات" (أسيري ، 1993) ، وكان إعلان توقفها في 1988/8/8 إيذاناً بدخول دول مجلس التعاون و كذلك العلاقات الإقليمية مرحلة جديدة من الاستقرار وبناء الثقة والامكانيات معاً (العيدروس ،2002)

3.1.4.6. تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

إن المتغيرات الدولية شديدة التعقيد كما أنها شديدة التطور وخصوصاً في منطقة الخليج العربي ، وقد رسخ في اقتناع الكثير من المراقبين والمحللين أنها ستظل كذلك ، أو أشد كلما مرات الأيام (العمادي، 2007) ، ومن تداعيات هذه التغيرات في المنطقة كان تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ففي 25 مايو 1981 شكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين بين أعضاء المجلس "المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عُمان" ، وحددت مقره الرياض (فودة، 1993)، و شكل الدافع الأمني الأساس وراء إقامته ، فقد وقعت ثلاثة أحداث متلاحقة جعلت من إطلاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة ملحة، خاصة و أنها قد أثرت تأثيراً مباشراً في أمن الخليج ، فالحدث الأول تمثل بقيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط نظام الشاه، وما أعقب ذلك من تحركات إيرانية لتصدير الثورة الإسلامية والثاني انفجار الحرب الإيرانية العراقية والتي أدت إلى تزايد الشعور بين دول المنطقة بالأخطار الأمنية التي تهددها والحدث الثالث أيضاً تمثل بتعاظم الخطر الأمني من جراء التهديد السوفيتي للمنطقة في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان (إدريس ، 1997) ، وهي أحداث إقليمية ، مثلت تهديداً مباشراً للأمن القومي الخليجي، حيث مثلت هاجساً أمنياً مسيطراً على سلوك المجلس طوال السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية (التدمري، 1995) . وقد نصت ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون على مبررات قيام هذا المجلس ، ومن أبرز هذه المبررات الحاجة للاستقرار (عوض ، 1989) ، وعندما نقيم تجربة

مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات الماضية من عمره، تظهر بوضوح الهوة بين الآمال التي عقدت عليه ، والإنجازات التي تم تحقيقها ،حيث بقيت الأهداف الرئيسية، التي حددها بعيدة عن التحقيق ، فعلى مستوى الاندماج والوحدة الذي نصت عليه ديباجة النظام الأساسي للمجلس، فإنها تقف عند حدود المجلس، وليس هناك "آلية لتحقيق هذا التدرج في الوصول إلى الاندماج والوحدة " (عبد الرحمن ، 1997)، وعلى صعيد التكامل الاقتصادي لم يحقق المجلس إنجازاً ملموساً إذ لم يستطع تحقيق إقرار التعرفة الجمركية الموحدة، ناهيك عن إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو التكامل الاقتصادي والاندماج التام ، حتى إن دول المجلس لم تصل إلى مستوى تطبيق سياسة نفطية موحدة أو متناسقة ، كما أن الخلافات الحدودية بين دول المجلس ما زالت تضغط على العلاقات بين أعضائه (الزبن ، 2001)

وبخروج العراق من الكويت بعد وقوف التحالف الدولي في وجهه وإلحاق الهزيمة به، بسطت الولايات المتحدة فعلياً سيطرتها على المنطقة، وتولت هي الجانب الأمني بل لم تدع أي قوة أخرى في المنطقة من المشاركة والمساهمة في ذلك، لاسيما إيران، وكان ذلك إشارة واضحة أيضاً إلى دول مجلس التعاون أنها لم تعد قادرة على حماية أمنها ومصالحها، والتي تم ربطها بأمن ومصالح الولايات المتحدة، وهنا يمكن القول إن مجلس التعاون فقد أهميته الإستراتيجية مهما دافع عنه المسؤولون في الخليج، وذلك رغم محاولات كل القمم التي عقدت بعد عام 1990 إظهار المجلس وكأن له شخصيته المستقلة، وله القدرة في الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة وثرواتها.

فالوجود الأميركي عطل هذا المجلس من أداء أي دور في مسألة أمن المنطقة، وتحول المجلس إلى احتفالية سنوية للقادة للتعبير عن أن هناك بقية باقية من التآلف بين دول وشعوب المنطقة، والتي يمكن الاستفادة منها على المدى الطويل في تحويل المجلس إلى تكتل اقتصادي فقط على غرار دول الاتحاد الأوروبي، وترك الجانب الأمني للولايات المتحدة التي ستعض على المنطقة بالنواجذ كي لا يحدث أي تخلخل فيها يؤدي إلى خلخلة وجودها العسكري أولاً، وبالتالي التأثير على مصالحها الاقتصادية ثانياً والذي قد يؤدي إلى زعزعة مكانتها على مستوى العالم وسياسة أحادية القطب (العمادي ، 2007)

وكان الضعف الواضح في عمل المجلس ، قد أفقده ثقة الجماهير العربية في الخليج إضافة إلى الدول والمنظمات الدولية (العفيفي ، 2003) ، وعلى إثر الانهاء الجبري لدور الشاه كشرطي الخليج ، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في البحث عن بديل لملئ الفراغ ، ولأسباب عديدة تمثل ذلك البديل في إعلان كارتر عن تشكيل قوات التدخل السريع، والتأكيد على أن أمريكا لن تتوان في استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها في منطقة الخليج، ثم جاءت إدارة ريغن ، لتضع أمن منطقة الخليج على سلم أولوياتها في المنطقة العربية ، وعلى الجانب المقابل كانت مقترحات

بريجينيف بخصوص منطقة الخليج "كانون أول، 1980"، التي دعا فيها لعدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية فيها، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد بلدان المنطقة ومناقشة مسألة الأمن في الخليج بمشاركة كل من القطبين آنذاك (الأسطل، 1990) .

هذه المقدمات أيضاً ربما هي التي دعت لفكرة تشكيل مجلس التعاون الخليجي ، هذا بالإضافة إلى عجز الجامعة عن القيام بدورها التوحيدي واقتفارها إلى الأطر النظامية لحل المنازعات بالطرق السلمية بين الدول الأعضاء ، وكذلك عجز الجامعة العربية عن مواجهة المخاطر الخارجية خاصة تلك التي تهدد الأمن القومي العربي ، و قد أصاب الفشل الموضوع "الأمني" الذي شكل أساس إقامته، جراء نشوب حرب الخليج الثانية ، التي تمثلت في اجتياح العراق لدولة الكويت إحدى دول المجلس الأساسية، وهددت أمن واستقلال باقي أطرافه الأخرى، وهو ما دلل على عجز المجلس " عن القيام بوظيفته الامنية " ، الامر الذي دفع أغلب أعضاء هذا المجلس إلى عقد اتفاقات أمنية مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (عبد العال ، 1997)

1.3.1.4.6 العلاقات داخل إطار مجلس التعاون الخليجي:

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من مشاكل هيكلية ، تضعف مقدرتها على مواجهة التحولات التي عاشها الإقليم ما بين 1978 وحتى الآن (النفيسي، 1999) ، هذا بالنسبة للبنية الداخلية للوحدات السياسية العربية الخليجية ، كما أن العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ذاتها تُعد عاملاً يؤثر على الاستقرار في المنطقة، ومن غير المرجح أن تعمل الخلافات على إعاقة احتمالات تحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري بصورة أوثق، بل من المتوقع أيضاً أن تزيد من فرص التدخل الخارجي في الشئون الخليجية (الطيار، 1999) ، فمنذ قيام المجلس وهذه الدول منغمسة في لعبة التحالفات والمحاور، وهي لعبة خطيرة ومهللة لا تحتملها منظمة المجلس الهش والضعيف، فهناك ثلاث محاور داخل المجلس الصغير هي :

1. محور السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ، و مركزه الإقليمي القاهرة فعلاقات هذه الدول مع مصر دافئة، وهذا المحور حريص على استشارة القاهرة قبل المضي في أي خطوة كبيرة أو غير عادية.
2. محور قطر وعُمان ويهتم كثيراً في علاقاته مع طهران ، وربما صنعاء أكثر من اهتمام المحور الأول.
3. محور كويتي منفرد ، فمنذ 2 أغسطس 1992 ، لم تعد تحفل إلا بما تقوله واشنطن ، حيث تجد رافدها ومركزها الإقليمي والدولي .

في ظل هذا الحال والتوزيع في حد ذاته يمكن أن يفتت وحدة المجلس الخليجي ، فمن المعروف أن هناك هوة كبيرة بين القاهرة وطهران ، وعند ها سوف تتقاطع الخيارات الخليجية (النفيسي، 1999) ، وفي داخل هذه المحاور حدثت إشكاليات عدة ، منها دخول العلاقة بين الرياض و أبو ظبي مرحلة متأزمة ، لوقوف الأولى مع واشنطن ولندن في ضغطهما على أبو ظبي ، بسبب ترددها في تسديد كامل المبالغ المترتبة عليها في تكلفة الحرب الأمريكية ضد العراق، كما تشكل النزاعات الحدودية مصدراً رئيساً لاحتكاك محتمل بين دول مجلس التعاون الخليجي و تحديداً بين البحرين وقطر حول جزيرتي " حوار " ، وهو نزاع يتعلق بالحياة الإقليمية بين الدولتين، والنزاع بين السعودية والكويت حول جزيرتي " قارو وأم المرادم" ، والنزاع بين سلطنة عمان ودولة الإمارات حول تعيين حدودهما البرية، والنزاع بين السعودية واليمن، ووالنزاع بين السعودية والامارات إذ لا يوجد تعيين محدد للحدود المشتركة بينهما (الطيار، 1999) .

4.1.4.6. حرب الخليج الثانية " الغزو العراقي للكويت 1991 -1990 ":

لم تكن تتوقع الكويت حتى اللحظات الأخيرة حدوث غزو عراقي لأراضيها ، إثر فشل مباحثات جدة (الطريبلي، 1991) ، حيث أن الوفد العراقي ما كاد يرجع إلى العراق بعد انهيار هذه المباحثات بساعات قليلة حتى تحركت القوات العسكرية العراقية لغزو الكويت في فجر الثاني من أغسطس 1990 ، وكان حجم القوات كبيراً جداً (قاسم، 2001) ، أما العراق فكان بالنسب له قرار الغزو محسوب ومخطط له من قبل، ولم يكن نتيجة ردة فعل لانهيار وفشل مباحثات جدة
وكانت حرب الخليج الأولي سبباً مباشراً لاندلاع حرب الخليج الثانية، حيث خرج العراق من الحرب الأولى كأقوى قوة عسكرية في المنقطة ، مقابل انهيار إقتصادي حاد، وتورطه في انتهاج سياسة الإستدانه ، وتراكم الديون بفوائد بلغت 30% في العام الواحد، هذه الصورة القاتمة التي وعيها العراقيون وفوجؤا بها (العفيفي، 2003) ، و نشير هنا أن السبب المباشر الذي فجر الإحتقان الداخلي ، ووجدت فيه الحكومة العراقية طريق الخلاص، هو الحالة النفطية ، وخفض سعر برميل النفط عن 21 دولاراً ، كما كان متفقاً عليه من قبل مع العراق، غير أن دولة الكويت والإمارات لم تلتزمان بمقررات أوبك، وقد هبط سعر البرميل إلى 15 دولار، فثار العراقيون، مع وجود معلومات لدى العراقيين تفيد بأن الزيادات النفطية المتجاوزة لحصة أوبك ، تحصل عليها الكويت من حقل الرميلة الواقع على الحدود المتنازع عليها بين البلدين (Beinin ،1991) ، وقد ارتكب النظام العراقي بقراره غزو الكويت عدة أخطاء يمكن أن تجمل في النقاط التالية:

- جاء الغزو في الوقت الذي بزغ فيه فجر النظام الدولي الجديد ، ولم تعد هنـــاك القوتـــان التقليديتان في التنافس على مناطق النفوذ في العالم، بل صارت جميعها قوى واحدة تتمركز في نظام عالمي أحادي القطبة (قاسم، 2001).
- لم يقتصرالاجتياح العراقي على انتهاك مناطق متاخمة له في الكويت، بل تعدى ذلك وامتد حتى حدودها الجنوبية مع السعودية، الأمر الذي أعطى انطباعاً أن الغزو العراقي لن يقف لهذا الحد .
- الامبالاة التي كانت لدى النظام العراقي في عدم تقديره لردود الفعـــل العربيـــة والإقليميـــة والدولية (Sciolino .1991).

على الرغم من المواقف الواضحة التي اتخذتها الدول العربيـــة والأجنبيـــة والمنظمـــات الدوليـــة والإقليمية، إلا أن النظام العراقي لم يعط انتباهً لهذه المطالبات والمواقف، وازاء عجز النظام العربي عن أحتواء الأزمة ، أو إدانة الغزو بشكل جماعي، لجأت الكويت والمملكة العربية السعودية إلـــى طلب المساندة الدولية (قاسم، 2001) ، وإذا كانت هناك دوافع للنظام العراقي في السيطرة علـــى الكويت، فقد كانت هناك دوافع للولايات المتحدة الأمريكية للتصدي للغزو العراقـــي ، خاصـــة أن الولايات المتحدة كانت مندفعة لقيادة العالم الجديد بعد توقف الحرب البـــاردة ، وانهيـــار الإتحـــاد السوفيتي (Sciolino .1991) ، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها عدد من الـــدول التـــي شاركت في الحلف ضد الغزو العراقي للكويت ، تستفيد بشكل كبير مـــن الاســـتثمارات الكويتيـــة، وبالتالي فإن المصالح الاستيراتيجية الأمريكية والغربية هي التي كانت الدافع الأصيل والأساســـي للوقوف بصلابة ضد العدوان العراقي (قاسم، 2001)

وبالرغم من العلاقات التحالفية الوثيقة بين دول مجلس التعاون الخليجية والولايات المتحدة، إلا أن هذه العلاقات ظلت محصورة مع السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة. ولم تحاول الدول الخليجية بشكل جماعي، إلا في حالات قليلة جداً (شراء أسلحة، الدعاية ضد الاحتلال العراقـــي للكويـــت) إجراء أي حوار حقيقي مع أقطاب مجلس الكونجرس الأمريكي، بعكس ما تقوم به إســـرائيل مـــن تركيزها على روابطها القوية مع رجال الكونجرس (المانع ، 2001)

1.4.1.4.6. الاثار المترتبة عن حرب الخليج الثانية:

بدت دول مجلس التعاون مشلولة أمام المبادئ الداعية إلى رفض أي تدخل أجنبي في المنطقـــة ،أيٍ كان مصدره، والإصرارعلى إبعاد الأساطيل البحرية ، والقواعد العسكرية عـــن منطقـــة الخلـــيج العربي وسارعت السعودية إلى تدويل الأزمة ، ولم تنجح كافة المساعي السلمية في ثنى العراق عن

الرجوع من عداونه، حيث كانت هناك محاولات كبيرة جداً من جميع الأطـراف العربيـة وغيـر الغربية، لكن ومع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول المستفيدة ، كان قرار مجلس الأمن رقم 678 عام "1990" ، الداعي إلى استخدام القوة ضد العراق (الطيار، 1999) ، وقـد طالت هذه التغيرات ما استقر في مفهوم الأمن القومي العربي حول الوجـود الأجنبـي، بإعتبـاره تهديداً ، فبعد أن كان يقدم هذا الوجود على استحياء ، أصبح بعد ذلك أمراً عادياً بل وملحـاً مـن وجهة نظر بعض النخب في الخليج و غيره، بل يحاول البعض أن يُنظَر لهـذا الوجـود، وكانـت الغالبية تتحدث في وقت الأزمة عن ضرورة الوجود الأجنبي، مع إشارتهم أن هذا الوجود سينتهي بمجرد تنفيذ المهمة (مسلم، 1992) ، وخلال ستة أشهر من غزو القوات العراقية لدولة الكويـت زاد حجم القوات الأمريكية إلى حدود خمسمائة ألف جندي، ودخلت تلك القـوات الحـرب لتلحـق هزيمة نكراء بالجيش العراقي واعتمدت الولايات المتحدة مبدأ "بوش" الـذي يقـوم علـى تواجـد عسكري مكثف للدفاع عن المنطقة، وبالرغم من تخفيف حجم الترسانة الأمريكية في المنطقة، إلا أن هناك حوالي خمسة وعشرين ألف جندي متواجدين في منطقة الخليج العربي ومياهه، خاصة في دولة الكويت لحمايتها، وبشكل أقل في بقية دول الخليج العربية ومعظم هذا التواجد يتسم بمرابطـة قوات جوية وبحرية في إطار ماسمي بالأسطول الخامس الأمريكي، والقيادة المركزية، أما القـوات البرية الأمريكية فقد استعيض عن وجودها بتكديس أرتال وذخائر كافية لفرقتين أمـريكيتين فـي بعض دول المجلس، تكون جاهزة لأي استخدام مستقبلي، بحيث تستدعى مثل تلك القـوات البريـة على عجل لتلتحم مع آلياتها على أرض أي معركة مستقبلية. وحاولت بعض الدول الخليجية بعـد انتهاء حرب الخليج الثانية أن تعيد القوات الأمريكية إلى شاكلة تواجدها "فوق الأفق" التـي كانـت تعمل من خلاله قبيل الحرب، إلا أنها لم تنجح في حمل تلك القوات على العـودة إلـى التراتيـب السابقة، ووقّعت الولايات المتحدة اتفاقيات "تعاون" عسكري مع معظم دول المجلس، تحكم وجـود قواتها. إلا أن بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية، أجّلت النظر في هذه الاتفاقية إلى أجـل غير منظور، واكتفت الإدارات الأمريكية بالعمل حسب الترتيبات السابقة وهـي ترتيبـات عمليـة وينظر إليها محلياً بأنها ليس لها أي طابع قانوني ملزم (المانع ، 2001) ، وقد جـاءت حـرب الخليج والتي ألحقت دماراً بكل من العراق والكويت ، لتختصر الزمن لإيران وتعيدها إلى الواجهة وفي الميدان، إذ أحدثت هذه الحرب تحسناً لصالح إيران على العراق ، حيث كان التهديد العراقي يمثل الأولوية والأسبقية في التحركات في منطقة الخليج العربي (معوض، 1993) وأخرجت القوة العسكرية العراقية من معادلة الصراع الإقليمي في المنطقة وأحدثت خللاً في توازن القوى لـصالح إيران (الرشدان ، 1993) ، الامر الذي سنح للنظام الإيراني في اغتنام الفرصة وتأكيـده علـى قدرته كالمعتاد في استعادة وزنه الإستراتيجي عالمياً.

2.4.1.4.6. موقف إيران من أزمة الخليج 1991ـ 1990:

أدار الرئيس الإيراني رفسنجاني موقف جمهورية ايران الاسلامية من أزمة الخليج الثانية 1990-1991 ، بحرفية عالية، وحصلت جراء موقفها الحذر على فوائد كبيرة من طرفي النزاع " العراق والكويت والسعودية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية " (النفيسي، 1999)، وكان موقف إيران خلال أزمة الخليج الثانية، يعكس تطوراً مهماً في الأداء الإيراني وهو ما مكنها من تجديد اتصالها الدولي ، وفك العزلة التي كانت تعانيها، وإقامة علاقات أفضل مع دول مجلس تعاون الخليج العربية ، وقد أوصل رسالة أيضاً للجوار وللعالم بأن إيران راغبة وجادة في إقامة علاقات دولية وإقليمية جديدة (الضعيان ، 1991)، فكانت سياسة إيران خلال الأزمة مرنة متحركة ، وتتمتع بخطوط مفتوحة على الجميع، وانقسم الموقف الإيراني من الأزمة إلى مرحلتين، الأولى تمثلت ما بين الساعات الأول للغزو وحتى 2- 15 أغسطس 1990، وركزت فيها على إدانة الغزو العراقي، وتأييد الحل العسكري لإخراج العراق من الكويت، والثانية تبدأ من منتصف أغسطس وحتى نهاية الأزمة عام 1991 ، وهي بمثابة نقلة نوعية في السياسة الإيرانية ، فبدأت بإدانة الوجود العسكري الكثيف للقوات الدولية ، معبرةً عن موقفها بأن هذا الوجود الكثيف يتجاوز تحرير الكويت، وإنما يستهدف أكبر من ذلك ، وهو تثبيت وترسيخ الوجود والهيمنة الأمريكية في إقليم الخليج واستهداف الثورة الإسلامية (النفيسي، 1999) ، ويرجع هذا الموقف في أصله إلى أن العراق في منتصف أغسطس تقدم بمبادرة إلى إيران لتأمين حيادها الكامل خلال الأزمة ، وتنص هذه المبادرة على الاتي :

أ- الاعتراف من جديد باتفاقية الجزائر 1975 ، حول شط العرب و كان رفضها أحد الأسباب التي أدت إلى وقوع الحرب العراقية الإيرانية.

ب- يعيد العراق كل الأراضي الإيرانية التي احتلها خلال حربه مع إيران .

ج- عودة الأسرى الإيرانيين إلى إيران.

د- تحجيم المعارضة الإيرانية الموجودة في العراق.

ه- تزويد إيران بكميات اتفق عليها من النفط.

و- إقرار العراق بمسئوليته عن حرب الثماني سنوات ، وأبدى استعداد لدفع تعويضات لإيران (العفيفي ، 2003) .

ولقد ثمنت الدول الخليجية الموقف الإيراني، وأعلنت عن بدء سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى الدفع بالعلاقات البينية نحو المزيد من التفاعل، غير أن هذا لا يلغي الفواصل الجوهرية والتقاطعات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ، فالتقاطع الأول يتمثل في موضوع الجزر العربية

الثلاث، والثاني متمثل في الخلاف الجوهري حول الرؤى الإيرانية للأمن الخليجي، فإيران تريد خليجاً مغلقاً تقود فيه صيغة الأمن ، ودول المجلس تريد خليجاً مرتبطاً بالمصالح الدولية أي بالغرب تحديداً، والثالث يتمثل بالخلاف الجوهري حول الوجود العسكري الأجنبي، فإيران ترفضه وتحديداً الأمريكي، ودول الخليج ترى فيه الضامن المباشر والعنصر الموفر للأمن في الخليج، وما لم يتم حل هذه الفواصل فمن الصعب أن تشهد العلاقات العربية الخليجية الإيرانية إنفراجة جوهرية في إقليم الخليج العربي (النفيسي، 1999) .

5.1.4.6. التصعيد الإيراني واستكمال احتلال جزيرة أبو موسى 1992:

في نهاية حرب الخليج الثانية صعدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحداث قضية الجزر العربية الثلاث ، اعتبارا من أغسطس 1992،وأعادت فتح ملف الأزمة باستيلائها على القسم الثاني من جزيرة أبو موسى في انتهاك غير مبرر لمذكرة التفاهم الموقعة مع إمارة الشارقة في نوفمبر 1971 (التدمري، 1995)، وقدد نددت دولة الامارات العربية بهذا التصعيد الخطير (انظر الملحق رقم 11)، وفي مارس آذار عام 1992 قام الرئيس الإيراني رفنسجاني بزيارة مفاجئة لجزيرة أبو موسى، وتعتبر هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني للجزيرة منذ احتلالها وشقيقتيها طنب الكبرى والصغرى (العيسى، 1995) ، وهذه الزيارة كانت مؤشر على تزايد اهتمام بلاده بالجزيرة والتسهيلات التي توفرها لإيران (موبرلي، 1993) .

كانت بدايات الأزمة عندما طالبت إيران رعايا الدول الأخرى بضرورة استخراج تصاريح أمنية، وكانت قد طرحت للمرة الأولى في أواخر عام 1991، وأدى رفض الإمارات لهذا الطلب، قيام إيران بطرد الخبراء الأجانب من الجزيرة في إبريل 1992، ومنع المعلمين المخصصين للمدرسة المحلية ، الذين يأتون من بلاد عربية أخرى من العودة في أغسطس 1992، غير أنه لم تتخذ أي إجراءات مباشرة ضد مواطني الشارقة المقيمين في جزيرة أبو موسى (موبرلي، 1993) ، و قامت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة بإغلاق جميع المحلات التجارية التي كان يصل عددها إلى 18 محلاً تجارياً ولم يبق سوى محل واحد هو الجمعية الاستهلاكية، كما منعت إدخال أي شيء إلى الجزيرة مهما كان صغيراً، إلا بتصريح من القائد العسكري الإيراني هناك، وعمدت إلى منع المواطنين من بناء مساكن جديدة أو مرافق خدمية، كما قامت بمنع إدخال السيارات التي تحمل لوحات رسمية إماراتية، كما منعت رفع علم الإمارات على الجزيرة خلافاً لما تنص عليه مذكرة التفاهم 1971 بين إيران والشارقة ووسعت من نطاق وجودها العسكري فيها (العيسى، 1995) ، وفي 1992/5/11 أعلن المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة ، أن أي اتفاق بين

أحدى الإمارات السبع، وأي دولة مجاورة يعني ذلك اتفاقاً معها مجتمعةً، وقد صدر هذا الإعـــلان عقب تجدد الأزمة بين إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى، فإيران تصر على أن قضية أبو موسى هي قضية تتعلق بإيران والشارقة فحسب ، ولا علاقة لبقية الإمـــارات بهـــا، حينـــذاك تولدت الشكوك القديمة في نية إيران ومطامعها في المنطقة (العيد روس، 2002) ، بعد ذلك بدأت المفاوضات في نهاية سبتمبر في أبو ظبي، (انظر الملحق رقم 12) ، حيث قبلت إيران عقد صفقة مع دولة الإمارات، تنازلت بمقتضاها عن إصرارها على أن يكون التفاوض مع الشارقة ، ولكـــن انقطعت المفاوضات بسبب إصرار الإمارات على إدخال جزر الطنب في المحادثات، على اعتبـــار أن إيران تعتبرهما أملاك خاصة بها ، أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى كان مختلفاً إلـــى حـــد مـــا (التدمري، 1995) ، وقد أدى عدم الارتياح السائد تجاه نوايا إيران ،إضافة إلى التـــوتر المتزايـــد بشأن جزيرة أبو موسى اعتباراً من ابريل 1992إلى عدة نتائج هي:

1. إحساس دول مجلس التعاون الخليجي بالضعف ، بالتالي تأجيل أي احتمال يقلص اعتمادها الكامل في الدفاع ، على الترتيبات الثنائية بينها وبين دول غربية.
2. تأجيل عملية بناء قوة دفاعية إقليمية مشتركة لدول مجلس التعاون، والتي تُضفي وجهاً أكثر عروبةً على ترتيبات الأمن في حماية الخليج نتيجة إعطاء الأولوية للترتيبات الثنائية مـــع الدول الغربية.
3. تراجع الجهود الإيرانية وانتكاسها في إقناع دول السوق المشتركة بحسن نواياها للتوصـــل لنظام أمني للخليج تلعب فيه دوراً قيادياً.
4. تأجيل أي رغبة أو توجه لدول مجلس التعاون للنظر في أي ترتيبات أمنية مع إيران.
5. التخوف المتزايد في المنطقة بسبب غياب القوة العراقية التي كانت توفر نوعاً من الـــردع لإيران ، التي تزداد قوتها باضطراد يوماً بعد يوم.
6. إعطاء العراق فرصة لاستعاده ذاته واعتباره ، والذي أعلن أن إعادة جزر الخلـــيج إلـــى السيادة العربية أحد أهدافه الأساسية من الحرب مع إيران.
7. زيادة التوتر بين قطر وباقي دول مجلس التعاون التي تعتبر أنها سعت للحصول على دعم إيران في نزاعها الحدودي الأخير مع السعودية (موبرلي، 1993) .

2.4.6. الأبعاد الاقتصادية كمكون جوهري للأمن القومي الخليجي:

بقيت المدرسة الاقتصادية الاستيراتيجية في موضوع الأمن القومي تتأرجح بين اتجاهين رئيسيين، الأول هو الأمن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعية الاستيراتيجية، والثاني التنمية الاقتصادية كجوهر للأمن (صبحي، 1993) ، ولقد زاد في أهمية الخليج الاستيراتيجية بوجود النفط، والاهتمام الأكبر عادةً يكون لأسباب واقعية، يُعطي لمسألة كيفية حماية هذه الثروة النفطية من الاستنزاف بسبب المتطلبات الأمنية، وحماية الموارد المالية من الهدد بسبب تقلبات أسعار أسواق المال العالمية (النقيب، 2000) ، وقد أتت التطورات السياسية الدولية في نهاية الثمانينات ، وبداية التسعينات لتقدم دعماً إضافياً لصالح الموضوعات والقضايا الاقتصادية على حلبة العلاقات الدولية، حتى أضحى الموضع الاقتصادي هو بالفعل موضوع الأمن القومي بمفهومه الشامل صاحب الأولوية الأولى والرئيسية (صبحي، 1993) ، ومن خلال تحليل اعتماد اقتصادات بلدان الخليج على سلعة واحدة وحيدة موجهة للتصدير، وهي النفط ، الأمر الذي جعل هذه الدول تتصف بدرجة عالية نسبياً من الإنكشاف الاقتصادي، فأصبحت عملية التنمية فيها صعبة ، ووقع الخلط داخلها بين ما هو نمو وما هو تنمية فعلية(الكيلاني، 1998)

وليس من شك أن زيادة اعتماد الإقتصادات الصناعية المتقدمة على النفط العربي وتحديداً الخليجي، على ضوء غياب بدائل اقتصادية وعملية أخرى للطاقة، أدى ويؤدي إلى زيادة القيمة الاستيراتيجية لمنطقة الخليج ، ويحتم الاهتمام ويزيده لتأمين تدفقات النفط، ففضلاً عن أنه يقدم جانباً كبيراً من الاستهلاك النفطي، فإنه قابل لزيادة الإنتاج في حال حدوث نضوب في الموارد النفطية ، أو توقف الإنتاج في مناطق أخرى نتيجة الأزمات السياسية أو غيرها (مراد، 1985) ، وعندما فرض العرب الحظر البترولي خلال حرب أكتوبر 1973، زادت إيران من إنتاجها النفطي لتعويض النقص في السوق العالمية، مع الاستفادة أيضاً مع الثورة السعرية ، نتيجة أزمة الطاقة في 1974، حيث ارتفع سعر البرميل إلى 40 دولاراً ، وقد أثر إندلاع الثورة الإسلامية على تصدير البترول، حيث توقف تصدير النفط الإيراني ، وعلى أثرها عوضت المملكة العربية السعودية ، وغيرها من دول الخليج النقص بزيادة إنتاجها، وتكررت أيضاً خلال الحرب العراقية الإيرانية ، الأمر الذي سبب مشكلات حادة عقب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بين العراق والكويت من ناحية والإمارات العربية المتحدة من ناحية أخرى (قاسم، 2001) والواقع أن المكانة النسبية للاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي كانت قد تعرضت لتدهور شديد خلال عقد الثمانينيات ، ويرجع ذلك إلى الإنهيار الذي تعرضت له متحصلات العرب من الصادرات النفطية ،

ومع تعاظم مضطرد في أسعار وكميات الصادرات النفطية من العالم العربي عموماً ، ومنطقة الخليج بوجه خاص ، كما نشير هنا أن الاقتصاديات العربية وتحديداً الخليجية ، قد لا تستعيد مكانتها في الاقتصاد الدولي الذي حققته في النصف الثاني من السبعينات إلا إذا نجح العرب في الدخول إلى مضمار الثورة التكنولوجية الراهنة (سعيد،1992)

وتدفع دول الخليج ضرائب حماية عالية جداً بسبب برامج التسليح وتغطية تكاليف الاتفاقات الأمنية الثنائية ، وتزداد هذه التكاليف ويزداد الهدر أيضاً كلما بقي الوضع والحال الذي خلفه الغزو العراقي للكويت والحربان الإقليميان وكذلك التهديد الإيراني واحتلاله للأراضي العربية المتمثلة في الحزر العربية الثلاث ، وفي ظل درجة عدم التكامل الذي تعيشه دول مجلس التعاون الخليجي (النقيب، 2000) ، فالتطورات التي حدثت قد فتحت مجالات كبيرة للإنفاق المالي للبترول ، مما جعل استغلاله في البناء والتنمية الاقتصادية غير وارد ، حيث أن الجزء الأكيد من هذا المال قد ذهب ولفترة طويلة في عمليات الدمار المتلاحقة ، على سبيل المثال الحرب الأهلية اللبنانية ، حرب إيران والعراق وأشدها ما أحدثته عملية اجتياح القوات العراقية وغزوها الكويت (البلاوي،1992) كما نشطت أيضاً عملية تكديس السلاح وتزايد الإنفاق العسكري، كما أن إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي الست تجاوزت وتخطى الإنفاق الأمني المحلي إلى تمويل أنشطة عسكرية على مستوى الإقليمي العام (مرهون،1997)

واجه الاقتصاد الخليجي ضربة شديدة في أعقاب حرب تحرير الكويت ، نتيجة الإنفاق العسكري الملحوظ ، بالإضافة إلى التدني المضطرد في أسعار النفط ، المصدر الرئيسي للدخل الوطني ، وكان من الطبيعي أن يؤثر هذا التحدي على شكل التنمية في منطقة الخليج العربي ، وأن يعاد النظر في الموازنات وأولويات الصرف ، ومحاولة البحث عن مصادر أخرى للإيرادات الخارجية أو قطاعات غير نفطية ، وبما أن بعض دول الخليج لم تكن مهيأة بعد للتكاليف مع هذا الواقع ، فإن العجز بالموازنات ، وعلى غير المألوف كان سمة قد ميزت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من 1992حتى 1997 باستثناء الإمارات وعُمان (العفيفي ، 2003) ، إذ وقعت أعباء اقتصادية ضخمة على الدول الخليجية نتيجه حرب الخليج الثانية تحديداً ، فقد أدت الى تراجع الناتج الإجمالي ، مما دفع ببعض دول الخليج الى الاستدانة واللجوء الى إعادة الجدولة، وما تفرضه الدول المقرضة من شروط تؤدي إلى تكلفة سياسية وإقتصادية وإجتماعية ، تتبدى في مظاهر عدم الاستقرارالسياسي ، وانتشار السخط الشعبي ، ومزيد من تهميش وإفقار قطاعات شعبية عريضة ، وحرمانها من الحاجات الاساسية ، إذ انخفض مجموع ناتج دول الخليج الى 16.3 % عام 1991 ، وذلك بسبب توقف إنتاج النفط العراقي الكويتي ، وإنخفاض متوسط سعر البرميل من البترول ، فقد كانت أكثر الدول التي تأثرت من الناحية الاقتصادية هي العراق بالدرجة الأولى ، تليها الكويت ، ثم دول الخليج الأخرى ، (مسلم ، 1991) ، إذ يرجع التأثير الاقتصادي على العراق نتيجة

الحصار الاقتصادي المفروض عليه، والتدمير الذي لحق بهيكله الاقتصادي العام ، أيضاً قرار مجلس الأمن الذي أباح ضرب المنشآت الصناعية العراقية تحت ذريعة واحتمالية أن تكون لها علاقة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

كما تعرضت الكويت لخسائر اقتصادية هائلة نتيجة الدمار الناجم من تدمير الجيش العراقي لبعض المنشآت أثناء احتلاله وبقائه ، ثم نتيجة القصف الذي قامت به دول التحالف لأهداف كويتية ، و كذلك إشعال النيران في آبار النفط ثم إطفاء بعضها ، إضافة إلى ذلك تحمُل الاقتصاد الكويتي جزءاً كبيراً من تكاليف قوات التحالف ، حيث قدر نصيبها في أوائل عام 1991 بحوالي 13.5 مليار دولار ، ثم يضاف ما تتحمله الكويت من نفقات وفقاً للمعاهدات الأمينة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، والتي تقدر بمليارات الدولارات (العفيفي ، 2003)، أيضاً دول الخليج الأخرى تحملت جزءاً من تكاليف عمليات قوات التحالف ، وكان نصيب المملكة العربية السعودية مساوياً لنصيب الكويت ، وكذلك الحال كبقية دول مجلس التعاون تحملت بحسب إمكاناتها.

أما بالنسبة للإنفاق المالي على التسليح بوتيرة متصاعدة بعد عام 1990 ، إذ الأمر كان مرتبط بالتهديدات التي كانت تعيشها المنطقة سواء التهديد الإسرائيلي أو العراقي أو الإيراني ، وعلى سبيل المثال فقد مثلت السعودية أعلى مثيلاتها في دول الخليج العربي من حيث إجمالي الانفاق العسكري ، حيث كانت في العام 1991، قد وصل إلى 5.35 مليار دولار وبنسبة 35% من إجمال الدخل القومي (الهواري،1993) ، وهناك أيضاً ثلاث من دول مجلس التعاون الخليجي هي الكويت والسعودية والإمارات ، تعهدت بدفع مبلغ 36.845 مليار دولار ، كمساهمة في المجهود الحربي الأمريكي لحرب الخليج الثانية ، وحتى نهاية إبريل 1991، كانت قد دفعت هذه الدول بالفعل 20.624 مليار دولار(العفيفي ، 2003) ، وإجمالي الخسائر التي تكبدتها الكويت في الفترة الواقعة من 90 –92 ، تقدر بحوالي 38مليار دولار ، وتعهداتها تجاه المجهود الأمريكي الحربي خلال الفترة بـ" 16 مليار دولار " ، وبريطانيا بـ"مليار" ، وفرنسا بـ"مليار" هذا بالإضافة إلى خسارتها مبلغ 8.5 مليار دولار كان بإمكان الكويت أن تجنيه خلال فترة غزوها من قبل الجيش العراقي (العفيفي ، 2003) ، أما بالنسبة للعراق فإن مدخل حسابات الخسارة يبدأ بالرقم 452.6 مليار دولار ، وهذا إجمالي خسائره في حربه ضد إيران عام 1980–1988 (النصراوي،1995)، ولا يدخل ضمن هذه الرقم قيمة الدعم الخليجي المالي واللوجستي ، الذي قدم لبغداد في حربها ضد إيران ، والذي يقدر بـ50 مليار دولار نقداً ، بالإضافة إلى 30 مليار أخرى على شكل إنفاق غير مباشر من مؤسسات غير حكومية (مرهون،1997)

لم تعد دول مجلس التعاون تقوى على استمرار وتيرة إنفاقها الدفاعي الذي وصل قمته عامي 1990م و 1991م، بقصد التعبئة العسكرية حينئذ ضد العراق، وتعويض المخزون من قطع السلاح. لذلك فقد شهد النصف الثاني من التسعينات تراجعاً في حجم الإنفاق الدفاعي، والذي عاد

مجدداً في الوقت الحاضر للزيادة، نتيجة الزيادة الحالية في أسعار النفط، وإن كانت العودة لتلك الظاهرة، عودة مؤقتة، وقد تعرض الإنفاق العسكري العالي للدول الخليجية لانتقادات كثيرة، حيث وُصف الإنفاق المتنامي للقطاع العسكري بأنه يحرم الطبقات الفقيرة ، من الدعم الحكومي الخاص بالغذاء والتعليم والصحة (المانع ، 2001)، كما أن وجود ضمان عسكري وقوات أمريكية يحتمان على الدول الخليجية تقليص نفقاتها الدفاعية (Alsaudi ، 1998) ، وقد نتج عن تراكم الأسلحة وازدياد الانفاق العسكري تهميش الأبعاد الاخرى للأمن القومي والقطري من اقتصادية وسياسية وعسكرية ، ذلك أن زيادة القدرة العسكرية وحدها تفتح إحتمالات أوفر لازدياد نزعة العسكرة في النظم العربية (ثابت ، 1993) ، و عند مراجعة إحصائيات الإنفاق الدفاعي في الدول الخليجية، ويقارنها بسياسات زيادة الاهتمام بتعداد الجنود، يرى أن الدول الخليجية قد زادت من تعداد جيوشها بين عامي 1990م و2000م من 174.800 جندي، إلى 217.000جندي، خلال عشر سنوات ، بمعنى آخر فإن صانعي القرار في الدول الخليجية حاولوا موازنة التراجع النسبي في الإنفاق الدفاعي بزيادة تعداد الجنود. ومع ذلك فلا زال الإنفاق الدفاعي يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي السنوي في هذه الدول تتراوح بين 3.3./. في الإمارات إلى 12.8./. في كل من عمان والمملكة العربية السعودية (المانع ، 2001) ، في المحصلة فإن الاقتصاد الخليجي وتحديداً بعد حرب الخليج الثانية ، تأثر بعمليات إعادة هيكلة إقتصاده العام ، و تأثر بتكاليف الإنفاق العسكري وتفاقمه ، وتأثر بتكاليف الإعمار والبناء ، وسيتأثر بتكاليف المعاهدات الأمينة الثنائية الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، حيث ستكون هذه التكاليف مستمرة ومرهقه (مسلم ، 1991)

3.4.6. الأبعاد العسكرية كمكون جوهري للأمن القومي الخليجي:

حيث يشوب الناحية العسكرية الضعف لدول مجلس التعاون نتيجة لأسباب عديدة ، منها ما يرجع للطبيعة السكانية والآخر يرجع إلى طبيعة الأرض ، حيث قلة عدد السكان واختلال التوازن الديموغرافي وعدم التجانس الداخلي ، هذا بالنسبة للطبيعة السكانية ، أما بالنسبة إلى طبيعة الأرض فإن الجزء الأكبر من منطقة الخليج المتمثل في شبه الجزيرة العربية هي مناطق صحراوية خالية من الموانع ، وأن الشواطئ الغربية من الخليج هي موضع تهديد مباشر ، على عكس الشواطئ الشرقية التي تتحكم فيها مرتفعات زاجروس ، مما يجعل غزو المنطقة سهلاً ويضعف أمنها القومي (إسماعيل،1993) ، وهنا سيتم الحديث عن السكان والوضع الديموغرافي وسباق التسلح لدول مجلس التعاون الخليجي، في ظل المتغيرات الحادة في المنطقة والتهديد الايراني منذ احتلالها للجزر العربية الثلاث للأمن القومي الخليجي .

1.3.4.6. السكان والوضع الديموغرافي:

يشكل السكان العنصر الثاني الذي له مدخلاته بالنسبة للاستقرار الاجتماعي، وتحقيق الأمن القومي، والسكان هم العنصر الذي يتولى تجسيد الأمن القومي ، وهم أيضاً الذين يستهدف الامن القومي حمايتهم (ليلة ، 1993) ، وفيما يتعلق بسكان الخليج العربي نجد أنه يشكل آثاراً سلبية على الامن القومي الخليجي من خلال مجموعة من المظاهر التالية :

1.1.3.4.6. من حيث حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي:

وصل عدد سكان الدول الست الأعضاء في المجلس عام 2000 إلى 31 مليون نسمة، ويقارب معدل النمو السكاني السنوي في دول المجلس نسبة 4% بسبب تدفق العمال الأجانب وسياسة تشجيع النسل ، التي بدأت هذه الدول بتطبيقها لمكافحة الخلل الديموغرافي الذي تعاني منه ، وبحسب الإحصائيات الأخيرة فإن عدد الأيدي العاملة يقدر بـ 10.85 ملايين شخص نهاية العام 1997، غالبيتهم من المهاجرين إلى معظم دول مجلس التعاون وآخر إحصائيات تتحدث بأن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2006 وصل 36 مليون نسمة ، أما إيران والتي يبلغ عدد سكانها واحد وسبعين مليون نسمة بحسب إحصائية 2007، تعتبر واحدة من أسرع دول العالم نموا في سكانها، وينتظر خلال عقدين أن يبلغ عددهم 100 مليون ، بعدما كان قبل نصف قرن لا يتجاوز 17 مليونا، ويتسم الشعب الإيراني بمعدلات إنجاب عالية مع تناقص معدلات الوفيات نتيجة تحسن الرعاية الطبية، ويشكل الشباب من فئة 15–30 عاما النسبة الأكبر بين أفراد الشعب ، وهنا تبدو المفارقة والتي من خلالها نستشعر الخطر الذي يهدد الامن القومي للخليج العربي من حيث حجم السكان ، ومن حيث التوزيع السكاني سنجد الخليج مكشوفا عمرانيا بدرجة خطيرة، إذ أن توزيع السكان يقدم الخليج لقمة سائغة لأعدائه بتركزهم في المدن دون انتشار في بقية الدولة. وهذا يساعد على الحصار والسقوط في الساعات الأولى من الغزو الخارجي، إذ يكفي أن يستهدف الغزاة محطات الكهرباء وتحلية المياه وسيجدون الدولة تتهاوى (عبد الحميد ، 2007) .

2.1.3.4.6. من حيث التركيب الديموغرافي:

بصفة عامة تتسم المنطقة بتباين شديد في هيكلة السكان، حيث توجد ثلاث دول هي الإمارات والكويت وقطر تزيد فيها نسبة السكان الأجانب عن السكان الأصليين، حيث تقدر نسبتهم بـ (81%،51.5%، 75%) على الترتيب، في حين أن الدول الثلاث الأخرى وهي السعودية والبحرين

وسلطنة عمان تتميز بتواجد سكاني محلي أكبر، وإن كان ذلك لا ينفي وجود نسبة ليست بالقليلة من الجنسيات الأخرى تمثل (20.2% و33% و18%) على الترتيب في تلك الـــدول، (إســـماعيل ، 2007) ، فعلى سبيل المثال وليس الحصر نجد أن نسبة المواطنين في دبي لا تتعـــدى 5–7%، ولو خرج الأجانب وأمسكوا أهل الإمارة باليد وليس بالسلاح لاستطاعوا القضاء عليهم فـــالنموذج الذي تعانيه دولة الإمارات العربية المتحدة مثال صارخ في خريطة العالم السكانية، إذ نسبة الأجانب من الهنود والإيرانيين والعرب تبلغ 81% من إجمالي السكان البالغ عددهم 2.5 مليون نـــسمة، و الأمر في البحرين وقطر ليس أسعد حالا، فالسكان في كل من الدولتين لا يزيدون عن سكان مدينة إيرانية متوسطة الحجم ، زد على هذا أن أكثر من 40% من هؤلاء السكان وافدون من شبه القارة الهندية وبعض الدول العربية ، وفي الكويت يعد المواطنون أيضا أقلية في وطنهم إذ يشكلون 45% فقط من إجمالي السكان في دولة يبلغ عدد سكانها 2.5 مليون نسمة ،وحدها السعودية تمثـــل أكبـــر وزن ديمغرافي عربي في الخليج، رغم أن الوافدين يشكلون هناك أيضا 21% من السكان البـــالغ عددهم 27 مليونا، وهي نسبة قريبة مما يشكله الوافدون في عُمان 26% البالغ سكانها 3 ملايـــين، وفي مجمل الأمر فإننا إذا ما استثنينا العمالة الوافدة من حسابات المقارنة الديمغرافية فإن إجمـــالي سكان ساحل الخليج لا يعادلون سوى 10% من سكان إيران ، صحيح أن معدلات النمو الـــسكاني تزيد في دول الخليج بنحو الضعف عنها في إيران، إلا أن ذلك لا يغير من الفجوة الديمغرافية التي يحتاج جبرها إلى ما بين 50 و75 عاما من نمو مطرد لسكان الخليج، بشرط بلوغ إيـــران نـــسبة الصفر في النمو (عبد الحميد ، 2007) ، والمقارنة الديمغرافية لا تخلو من أخطارها أيضا على الجيش المكلف بحماية الدولة، إذ اعتمدت بعض المؤسسات العسكرية في هذه الدول على المرتزقة بشكل كبير(العيدروس، 2002) .

1.2.1.3.4.6. الاقلية الشيعية في الخليج:

على أساس التعددية الدينية والمذهبية يأتي الشيعة في المقدمة في الخليج حيث يشكلون 12% من إجمالي السكان الأصليين، وتختلف نسبتهم من دولة لأخرى؛ ففي البحرين تتراوح نسبتهم بين 60 و 65%، تليها الكويت بنسبة 30%، ثم السعودية بنسبة تتراوح بين 15 و20%، وتبلغ نسبتهم فـــي قطر 16%، ويشكلون نفس النسبة بدولة الإمارات، ولا تتعدى نسبتهم 10% في سلطنة عمان (عبد الحميد ، 2007).

2.2.1.3.4.6 . الاقلية الايرانية في الخليج :

على أساس العرق توجد ثلاث أقليات رئيسية، أولها الإيرانيون الذين يشكلون نسبة قليلة من إجمالي السكان؛ ففي قطر يشكلون 10%، ونفس النسبة بمملكة البحرين، وفي الكويت تبلغ نسبتهم 4%، وفي الإمارات تبلغ 12%، بينما تقل نسبة تواجدهم في الدول الثلاث الأخرى؛ ففي السعودية هم دون 4% من إجمالي السكان، أما في سلطنة عمان فلا يوجد تحديد دقيق لنسبة الوجود الإيراني بها، وهذه الاقلية سواء كانت مذهبية أو عرقية فإن لها تأثيرات سياسية على دول المنطقة، وهناك اعتقاد قوي أن إيران بقوميتها ومذهبها أثرت ولازالت في بلدان الخليج ، حيث تنامى المد الشيعي بصورة واضحة في بلدان الخليج بعد الثورة الايرانية عام 1979 ، إذ يبرز الشيعة كقوة شعبية تسعى للتأثير على السياسة العامة للدول الخليجية، ولتكون لهم مكانة أهم وأكبر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسعى للاستفادة من كل ما يمكن أن يتاح لها، كما في الوضع البحريني الجديد حيث سمحت "الإصلاحات" لهم بأخذ مكانة كبرى في مجمل نواحي الحياة العامة، كما استفاد الشيعة في الكويت من حالة "الانفتاح السياسي" فأصبح لهم ممثلون في البرلمان الكويتي، حيث توجد خمسة مقاعد في مجلس الأمة الكويتي للشيعة ، وعلى الجانب الاقتصادي سعى الشيعة إلى لعب دور مهم في الاستحواذ على مشاريع اقتصادية وتكنولوجية غاية في الأهمية داخل دول الخليج، كما يحتل تجار الشيعة مكانة كبيرة ومهمة في تجارة بعض أنواع البضائع في المنطقة (عبد الحميد ، 2007) ، وهذا الامر هو الذي يجعل من تنامي المد الشيعي والايراني خطراً على الامن القومي الخليجي.

2.3.4.6. سباق التفوق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجية وإيران:

نتيجة مجموعة من المتغيرات والاحداث الدراماتيكية في المنطقة، كانت هناك إجراءات حماية اتخذتها دول الخليج ، وكذلك إيران فأصبح تنافس التسلح ، وبرامج العسكرة هي السائدة ولا زالت، الأمر الذي نتج عنه خليجاً ملغوماً ، أفرطت الدول المطلة عليه في تكديس السلاح بكافة أنواعه تقريباً ، وأصبحت المنطقة سوقاً رائجاً لبيع السلاح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، وغيرها من الدول الصناعية.

فعند الحديث عن السلاح والعتاد العسكري وبرامج العسكرة في منطقة الخليج ، نبدأ بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي ، وتقلد إيران دور شرطي الخليج ، وهو دور رسمته لها الولايات المتحدة الأمريكية لملئ الفراغ في الخليج بعد انسحاب بريطانيا ، فإيران كانت في ذلك الوقت حليفاً

وصديقاً لعدو العرب " إسرائيل " ، بعد ذلك كان سباق التسلح واضحاً إلى حد ما ولكن بصورة جزئية ، شملت فقط الدول المركزية " السعودية والعراق وإيران " وتحديداً بعد إندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية 1979، وتهديدها لأمن الخليج العربي عبر محاولتها نشر ما عرف آنذاك بتصدير الثورة ، ثم بعد ذلك الحرب العراقية الإيرانية ، وضمن التداعيات بعيد المدى للحرب العراقية الإيرانية ، جاء دخول إيران في برنامج تسلح كثيف ومتسارع الخطى ، حيث أن إحدى العبر التي خلُص إليها الإيرانيون من سنوات الحرب الثماني ، تمثلت في أن هذه الحرب ما كان لها أن تدوم على النحو الذي دامت عليه لولا تفوق العراق الجوي ، وتفوق دفاعاته الجوية في الوقت ذات (مرهون،2007) ، وقد بدأ النشاط الإيراني العسكري يظهر بوضوح في الخليج بعد استيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث في نوفمبر 1971، وكان ذلك بدافع أمريكي وبتواطؤ بريطاني ، الأمر الذي أثار العراق حينها ، ومن ثم بدأ سباق التسلح بين العراق وإيران (قاسم،2001)، وقد تحقق لإيران مرادها عام 1972، عندما قرر الرئيس الأمريكي نيكسون بيع إيران كل ما تطلبه من أسلحة ومعدات أمريكية غير نووية ، هذا بالإضافة إلى الخبراء العسكريين ، والإستفادة منهم في التدريب وصيانة المعدات العسكرية ، وقد سبق هذه الصفقة معاهدة وقعها الإتحاد السوفيتي مع العراق في إبريل 1972، والذي ساعد على زيادة التسليح الإيراني آنذاك ازدياد عوائد النفط لديها بسبب الثورة السعرية التي طرأت على النفط خلال أزمة الطاقة العالمية 1973-1974 (هيكل ، 1988)، وقد عرفت السياسة التي تبنتها الولايات الأمريكية لإحداث التوازن الاستراتيجي بين السعودية وإيران بين عامي 1971-1974، بإستراتيجية العمود والنصف ، وهي تقوم على الاعتماد على إيران بالدرجة الأولى وعلى المملكة العربية السعودية في الدرجة الثانية ، وعلى إثر الصفقات الضخمة من الأسلحة التي عقدتها إيران ، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية في توثيق علاقاتها مع المملكة العربية السعودية منذ عام 1975، لإحداث توازناً أكبر بينها وبين إيران ، لعدم الإخلال بالأمن و الاستقرار بالمنطقة ، وعرفت هذه السياسة الجديدة بسياسة "العمودين المتساندين" ، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بفعل هذا التعاون التخلص من الحركات اليسارية في الخليج العربي (قاسم،2001) ، ومن أبرز التطورات في السبعينات ازدياد الإنفاق العسكري السعودي ، فخلال الفترة من شباط / فبراير ، إلى آب / أغسطس 1971 مثلاً ، بلغت قيمة مبيعات السلاح والخدمات العسكرية الأمريكية إلى السعودية حوالي 3.7 مليار دولار ، أي بنسبة 58% من إجمالي التعاقدات الأمريكية خلال هذه الفترة (مطر، 2001)، وفتح الباب على مصراعيه نحو سباق محموم بعد حرب الخليج الثانية ، حيث سعت وتسعى جميع الأطراف لزيادة قدراتها الدفاعية والتسليحية ، فانهارت عقائد ، وقيم عسكرية كانت قائمة فترات طويلة من الزمن ، وتخلت الدول عن استحيائها وأبدت انفتاحاً نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، متزامناً مع غزل ملحوظ مع ا لعدو " إسرائيل" ، وسياسات التسليح لدول الخليج قبل عام 1990،

فيما عدا العراق والسعودية ، كانت محدودة جداً ولا تتعدى الأسلحة التقليدية ، أما في أعقاب هـذا التاريخ المذكور ، بدأ يلوح برنامجاً منظماً يهدف إلى تكديس المنطقة بالأسلحة بكافـة أنواعهـا ، وبلغت ذروة هذا التوجه إقامة أكبر تجمع لتخزين السلاح الأمريكي في الشرق الأوسط في سـابقة خطيرة جداً بالاتفاق مع دولة قطر (العفيفي،2003)، فالسعودية بدأت منذ عام 1990 خطة طويلة الأجل لبناء القدرة الدفاعية الذاتية ، فكانت هناك صفقة في منتصف عـام 1990 مـع الولايـات المتحدة الأمريكية تبلغ قيمتها 4 مليار دولار تشمل عربات مدرعة وصواريخ مـضادة للـدبابات وراجمات صواريخ، أيضاً تحديث خمس طائرات أواكس، ومدافع هاوزر، ثم عقدت اتفاقيـة مـع فرنسا لتحديث ما لدى السعودية من صواريخ أرض / جو طراز شـاهين، كمـا قامـت بـشراء صواريخ صينية الصنع أرض / أرض من طراز " CSS، 2 " حيث يبلغ مداها 2700 كم، وقادرة على حمل رؤوس نووية، إلا أن الصواريخ التي حصلت عليها السعودية ذات متفجرات تقليدية، وقد واصلت المملكة العربية السعودية جهودها في التسليح بإضافة أعداد جديدة من طائرات الأواكـس والطائرات الهجومية المتطورة " FIS " ، وقد بلغت هذه الصفقة 9 مليارات دولار وتسلمتها عـام 1995، وفي عام 1998 حصلت على صفقة صواريخ باتريوت وصواريخ جو/ جو، وجو/ أرض المتطورة، كما اشترت فرقاطتين فرنسيتين بين عام 1999–2002 ، وحصلت علـى عـدد مـن الزوارق البحرية الأمريكية (1996، antonhy)، والكويت تأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية من حيث صفقات الأسلحة التي قامت بعقدها، فقد طورت قواتها البرية ، فبعد تحرير الكويت كـان من الطبيعي أن تضع الكويت برنامجاً يهدف إلى تحديث وتطوير دفاعاتها، وأنظمتهـا التـسليحية فعقدت الصفقات مع بريطانيا لتزويدها بالمدرعات من نوع "واريور"، فتعاقدت معها عـام 1993 بقيمة تصل إلى 900 مليون دولار، كما تعاقدت مع روسيا على عدد من العربات المدرعـة مـن طراز "3-prb"، وكذلك الدبابات من نوع " إبرامز، 2 " الأمريكيـة فـي عـام 1995، 1996 ، بالإضافة إلى حصولها على عدد من الطائرات المقاتلة فرنسية وأمريكة ، وحصولها على زوارق بحرية أمريكية، وصورايخ مضادة للطائرات، و صورايخ أرض جو (1996، antonhy)، وحالياً تتركز اهتمامات الدول المنتجة للدبابات المتقدمة على دولة قطر التي يرقب المسئولون و الخبـراء فيها التطورات في سوق الدبابات العالمية عن كثب (1998 ، Alsaudi)، كما أن الكويت كانت أول دول الخليج العربية التي بادرت بالدخول في نطاق الاتفاقيات الدفاعية الثنائية مـع الولايـات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوقيع في واشنطن في 20 سبتمبر 1991، على اتفاقية دفاع أتاحـت للولايات المتحدة الأمريكية تخزين السلاح ، والمعدات العسكرية في الكويت وإبقاء بعض الخبـراء والفنيين الأمريكيين في الكويت للإشراف على مستودعات الأسلحة (قاسم،2001) ،ثم بعد ذلـك جاءت الإمارات والبحرين وقطر وبقية دول الخليج الأخرى ، في عقد اتفاقيات مشابهة ، فيما لـم تستجب المملكة العربية السعودية لتوقيع مثل هذه الاتفاقيات ، لما يسببه ذلك من حـرج لهـا مـن

استبقاء قوات أجنبية على أراضيها بالشكل المعلن والمعروف ، كما هو الحال بالنسبة لبقية دول الخليج (العقاد،1993)، و دول الخليج العربي تتمتع بميزة نسبية في مجال الطيران مقارنة بكل من إيران والعراق، إلا أن حجم قواتها المسلحة مجتمعة لا تساوي إلا 42./. من حجم القوات المسلحة الإيرانية، وحوالي نصف حجم القوات المسلّحة العراقية سابقاً ، لذا فإن الفجوة الاستراتيجية لا زالت موجودة في كل دول الخليج، وتحاول دول كثيرة قرع طبول الخوف من الجيران، وبأنها الوحيدة القادرة على ردع أي عدوان مستقبلي إيراني أوغيره على هذه الدول (المانع ، 2001) ، وقد اقتربت دول مجلس التعاون الخليجي بإعداد مشروع الجيش الخليجي الموحد حيث كلفت به سلطنة عمان في أواسط التسعينات ، وأنجزت عمان هذا المشروع وقدمته إلى مؤتمر القمة الخليجي وقد وضع على جدول الاعمال ، ولكن دون التوصل إلى قرار بشأنه ، فتوارى هذا المشروع عن الانظار دون إبداء الاسباب (النقيب ، 2000)، ويتضح من خلال ما تقدم أن التحليل السيو– استراتيجي سيصرح في الحاضر والمستقبل بحقائق هامة وجوهرية على صعيد التوازنات والاستراتيجيات في المنطقة ، حيث مثلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا المحرض الرئيسي ، والدافع باتجاه ما يحصل في المنطقة ، ليست فقط لإحداث توازن استراتيجي فحسب ، ولكن تلبية لأمنها القومي وسياستها الخارجية ، ويمثل ذلك أيضاً تبني الطرف المشتري للأسلحة ، العقيدة العسكرية ولاسيما العقيدة العسكرية الأمريكية ، التي تأخذ المرتبة الأولى من حيث النفوذ والسيطرة والانتشار العسكري في منطقة الخليج العربي .

هذا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، أم بالنسبة لإيران ، فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية استثمرت المناخ الملائم في العلاقات الإقليمية ، ودعمت قدراتها التسليحية والدفاعية، وإيران هي الدولة الوحيدة في منطقة الخليج التي تمتلك غواصات روسية الصنع ، في محاولة لتعزيز قدرتها للسيطرة على الممرات المائية في الخليج ، وقد استردت قدرتها على إطلاق صواريخ مضادة للسفن في البحر ، وزادت عدد الصواريخ المرَبضة على سواحلها إلى ثلاث أضعاف ، فإيران استطاعت إدخال تحسينات كبيرة في قواتها ، فكانت الصفقات المتتالية مع روسيا والصين ، واستطاعت من خلال تصنيعها العسكري إنتاج المركبات والدبابات والمدافع ، الأمر الذي أحدث نقلة نوعية في التسليح والقوة العسكرية الإيرانية ، فإيران تتفوق في مجال التصنيع العسكري على دول الخليج التي تفتقر لقاعدة صناعية (العفيفي،2003) ، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية زادت إيران من وتيرتها في المجال النووي ، على اعتبار أن القوة النووية جزءاً من المجهود الإيراني الشامل لإعادة بناء القوة العسكرية لتعويض خسائرها في الحرب العراقية الإيرانية ، وقد اعتمدت إيران بقوة كل من الصين وروسيا ، في إنجاز هذا البرنامج ، وقد جاء التعاون مع هاتين الدولتين بعد فشل إيران في جهودها لإقناع دول غرب أوروبا في التعاون معها في هذا الشأن ، وقد بدأ التعاون الإيراني الروسي منذ أواخر 1992، والذي مثل النقلة المهمة للبرنامج النووي الإيراني ، وهو ما

وفّر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً (antonhy ،1996)، فإيران تعتبر أن الموقف الأمريكي المعادي لها يعتبر الأكثر خطورة وإلحاحاً على الإطلاق ، لذا فإن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي سواء لأسباب سياسية عامةً ، أو رداً على تهديدات محددة ، أو لمصالح معينة تضمرها ولا تصرح بها كالعادة ، والمعلومات الإستخباراتية تقول أن إيران ستمتلك قريباً السلاح النووي ، ومن المؤكد أن إيران تدرج البعد العسكري كمحرك بالغ الأهمية في البرنامج النووي ، فجهود إيران النووية مدفوعة برؤية إيران للعالم وإدراكها لدورها وقيمها ومصالحها ، والدروس المستمدة من تاريخها خاصة في العقدين الأخيرين (العفيفي،2003) ، مع ضرورة الأخذ بالحسبان التهديدات الامريكية بضرب ايران ، إن لم تتراجع الأخيرة عن برنامجها النووي ، وهو ما سيجعل المنطقة أكثر سخونة في ظل الانتشار والوجود العسكري في منطقة الخليج ، الأمر الذي سيشكل تهديداً مركباً لدول الخليج العربي، وفي ظل هذه الحالة من التصعيد المتبادل بين واشنطن وطهران، فإن دول مجلس التعاون تجد نفسها في مأزق لا تحسد عليه، فهي من ناحية ترتبط باتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة وقد يطلب منها المشاركة في أية مواجهة محتملة مع طهران.. وهي من ناحية ثانية ترتبط بمذكرات تفاهم أمني مع طهران.. هذا المأزق يفرض عليها تبني موقفا "محايدا"، وهو الموقف الذي أكد عليه الاجتماع الاستثنائي الخليجي، وينطلق هذا الموقف من:

أ- اعتماد مبدأ الحوار والحل السياسي في معالجة أزمة الملف النووي الإيراني، عوضا عن استخدام القوة، وتشجيع طهران على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي .

ب- الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن.

ج- العمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

د- الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وأن يكون ذلك متاحا للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وهذا ينسجم مع مطالب طهران الخاصة بالطاقة النووية السلمية (العيسوي ، 2007) .

5.6 العلاقات االعربية الخليجية ــ الايرانية في الخليج والرؤية المستقبلية

العلاقات بين الدول لا تبدأ وتنتهي بالعمل السياسي ، بل يجب أن تكون هناك شبكة من العلاقات بين هذه الدول وعلى كافة المستويات وعلى وجه الخصوص المستوى الشعبي والثقافي والسياسي والفني والإستثمارات ، فهذه الشبكة المتداخلة من العلاقات تزيد من فرص التقارب وتدعم الخط الايجابي وتكون خير ضمان من تردي العلاقات وتوترها بصورة مفاجئة كما يحدث عادة في العلاقات الإقليمية (العيدروس، 2000) وهذه دعوة إلى توثيق العلاقات لجميع الاطراف ونبذ كل مظاهر الخلاف وتحديداً دعوة الجمهورية الاسلامية لحل وتسوية قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة من قبلها عام 1971 ، والتي يمكن أن تحل بالطرق السلمية والودية ، ومشكلة الجزر وعلى الدوام تلقي بظلالها على العلاقات الخليجية – الايرانية ، و إذا ما بقيت الامور على حالها ولم تسوى هذه المشكلة ، فإن الانفتاح العربي تجاه إيران سيظل محكوماً بقدر كبير من المخاوف (أبو طالب ، 1999)

فالأمر منوط بإيران بالأساس ، فهي أكبر دولة في منطقة الخليج، مما يعد عاملاً مهمًا في تحديد الاتجاه المستقبلي لمسار العلاقات العربية الخليجية ــ الايرانية في الخليج ، ولذا فإن أسلوب تعامل كثير من دول المنطقة مع طهران سوف يتوقف، إلى حد كبير، على كيفية تعامل إيران مع تلك الدول، إن الوسيلة الوحيدة لهدم جدار الشك بين إيران وجيرانها في الخليج، تكمن في إرساء قواعد جديدة، مع أخذ تجارب الماضي وأخطائه بعين الاعتبار، ويأتي في المقام الأول عدم تدخل تلك الدول في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية وخاصة قضية الجزر الإماراتية الثلاث، ولكن هذه الآمال طويلة الأجل بطبيعتها، ومن هنا فالحاجة ماسة إلى إرساء دعائم لبناء الثقة على المدى الطويل (السويدي ،2007) ، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين يمكن الحديث عن ثلاث محطات مهمة في مسيرة العلاقات بين إيران والدول الخليجية:

الأولى : الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ولقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي ، تتوقع بعد سقوط نظام الشاه عام 1979 ، أن تكون العلاقات مع القيادة الايرانية الجديدة أفضل ، ولا سيما بعد تصريح الخميني عند عودته من منفاه في فرنسا عام 1979 ، الداعي إلى رفع الظلم وإعادة العلاقات مع دول الجوار الخليجي والعربي (الهيتي ، 1981) ، ولكن التغيير الثوري في نظام الحكم أدى بدوره إلى تحول كبير في التوجهات الخارجية الإيرانية نحو خط ثوري أيدلوجي، وتبني إيران لمبدأ تصدير ثورتها الإسلامية إلى الدول الخليجية، وهو ما ساهم في تفجير الصراع بين إيران والعراق على النفوذ الإقليمي وتحوله إلى صراع عسكري امتد ثماني سنوات (1988-1980) ، ساندت خلالها الدول الخليجية العراق ضد إيران باعتباره خط الدفاع الأول عنها (

السويدي ،2007)، وعلى الرغم من أن دول الخليج تكونت لديها قناعة أن التغيير الذي حصل في نظام الحكم في إيران لن يغير استيراتيجيتها القديمة الرامية إلى الهيمنة على المنطقة بدليل تمسكها بالجزر ، فإن دولة الامارات وكذلك دول المجلس الخليجي لا تألو جهداً في البحث عن حلول مع إيران لتسوية قضية الجزر المحتلة (القحطاني ،2002)

الثانية : حرب الخليج الثانية عام 1991، ومجمل التداعيات التي أحدثتها، وفي مقدمتها أن النظام الإقليمي الخليجي لم تعد تحكمه معادلة مثلث الهيمنة التقليدي بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث، إيران والعراق والسعودية، ولكن هذا النظام بات أسير معادلة مستطيل التوتر بدخول الولايات المتحدة طرفًا أساسيًا، إن لم يكن الطرف الأساسي، في توجيه تفاعلات هذا المستطيل الذي تسيطر عليه الطبيعة الصراعية، باستثناء العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة. وخلال هذه الفترة، شهدت العلاقات بين إيران والدول الخليجية الست قدرًا من التحسن نتيجة التعاطي الإيجابي من الجانبين، مع الرغبة في تحسين العلاقات بينهما، ودرء الخلافات، وإن لم تحقق النتائج المرجوة منها في هذه الفترة(السويدي ،2007)

الثالثة : تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم في إيران (1997) وانتهج توجها سياسياً جديداً يتصف بالواقعية والانفتاح بعيداً عن سياسة الانغلاق التي أدت إلى عزل إيران إقليمياً ودولياً ، فترة طويلة من الزمن، وقد أدت التوجهات الايرانية الجديدة إلى تطورات إيجابية بين إيران والدول الخليجية (حسين ، 1999) ، وبالأخص المملكة العربية السعودية التي تلعب دورًا رئيسًا في المجلس، حيث وصلت العلاقات إلى مستوى غير مسبوق بين إيران وهذه الدول خلال الفترة الرئاسية الأولى لخاتمي (97-2001)، وخلال الفترة الثانية (2001- 2005)

، وقد نجح خاتمي كما نجح من قبله الرئيس هاشمي رافسنجاني في توظيف المتغيرات الدولية والإقليمية لصالح كسر عزلة إيران الدولية والإقليمية (محمود ،2003) ، ولا ينبغي توقع قيام تحالف إستراتيجي فجائي بين إيران والسعودية أو إيران ودول الخليج أو الدول العربية، فمقومات "إستراتيجية" هذا التحالف، أو بالأحرى ديمومته، صعبة التحقق، لكن ما يمكن التطلع إليه هو تحالف تكتيكي مؤقت يستهدف مصالح بذاتها ويدرأ أخطارا بعينها، مع ملاحظة أن المملكة العربية السعودية هي أقل دول الخليج العربية تضرراً بالخلافات ، نظراً لكونها أكبر الدول الخليجية مساحة وسكاناً، ولتميزها في النواحي الجيوسياسية من حيث الموقع الجغرافي والثقل الإقليمي الذي تتمتع به، إضافة إلى الرصيد المعنوي لوجود المواقع الإسلامية المقدسة فيها (راشد ، 2002) .

5.6 .1. مؤشرات التقارب في العلاقات الخليجية العربية – الايرانية:

أولاً : المؤشرات : وهنا نأخذ فترة الرئيس خاتمي والتي تعتبر اللأكثر انفتاحاً على دول الجوار وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجية فهناك عدة مؤشرات تعبر عن مستوى العلاقات القوية بين الجانبين خلال هذه الفترة أبرزها :

1- الزيارات الرسمية بين إيران ودول الخليج التي وصلت إلى أكثر من 65 زيارة رسمية، منها 41 لإيران و24 لدول الخليج، وكان أبرزها زيارتي الرئيس خاتمي للسعودية في 1997 وفي 2002 على التوالي ، وزيارة ولي العهد السعودي لطهران في 1999 (محمود ،2003) ، كذلك شهدت العلاقات مع البحرين نموًّا ملموسًا تمثل في زيارات متبادلة لوزراء خارجية البلدين، وهو أمر يمثل علامة بارزة في ظل التوترات البحرينية مع إيران والإرث التاريخي السيئ لعلاقات الدولتين، وقد تُوِّجت العلاقات باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في يناير 1999 ، ويرجع التطور في العلاقات بين البحرين وإيران إلى عاملين هامين أولهما: وصول الرئيس الإيراني خاتمي إلى السلطة في طهران وتوجهاته العامة بالانفتاح، وتطبيع العلاقات مع دول الجوار، وثانيهما: التقارب الإيراني – السعودي الذي لعب بدوره دورًا كبيرًا في تحسين العلاقات البحرينية – الإيرانية ، أما الكويت فهناك درجات متعاظمة من التنسيق الأمني والعمالي بين الدولتين، وحتى الاقتصادي الذي تمثل في مشروعي تصدير الغاز والمياه الإيرانيين للكويت (عويس ،2001).

2- عدد الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي تم توقيعها بين الجانبين منذ عام 1997 وحتى 2002 التي بلغت نحو 42 اتفاقية تتركز حول مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري، كما أن هناك اتفاقية للتعاون العسكري مع سلطنة عمان، وأخرى للتعاون الأمني مع السعودية، وتعد أبرز الاتفاقات الموقعة بين إيران والدول الخليجية،(محمود ،2003) و قد شهدت العلاقات مع عُمان وقطر زخمًا في العلاقات أيضاً سواء من حيث الاتفاقيات الاقتصادية (عويس ،2001) .

3- اللجان المشتركة بين إيران والدول الخليجية التي يتم من خلالها دعم التعاون بين الجانبين، وتبلغ 8 لجان، أبرزها اللجان العليا بين الجانبين.

4- حجم التبادل التجاري بين الجانبين الذي بلغ نحو 4.2 مليارات دولار في عام 2001 (محمود ،2003) ، ونشير هنا إلى أن العلاقات التجارية بين الامارات وإيران شهدت خلال هذه الفترة ولا زالت نمواً ملموساً ، حيث وصلت في عام 1998 ،أكثر من مليار دولار ، معظمها صادرات عن طريق إمارة دبي ، وكان هناك اتفاق على زيادتها بنسبة 50 % ، عام 1999 (حسين ، 1999) ، ولكن يمكن القول بأن العلاقات مع دولة الإمارات تشهد فترات من المد والجزر بحكم قضية الجزر، وهذه الفترات يغلب في طابعها العام ارتفاع درجة السجال السياسي والإعلامي، بَيْد أن

الإطار العام لعلاقات الدولتين يظل في صورة معتدلة (عويس ،2001) ، ويمكن القول أيضاً بأن التقارب الإيراني مع بعض الدول الخليجية يمثل حساسيات لدى دول خليجية أخرى لديها مشكلات مع إيران، وهو الأمر الذي كشف عنه بوضوح الموقف الإماراتي من التقارب السعودي الإيراني، حيث تنظر أبو ظبي إلى هذا التقارب على أنه ذو تأثير سلبي على قضية الجزر الإماراتية المحتلة، وتُعَدّ هذه الأزمة السعودية – الإماراتية مثالاً بارزًا على التحديات التي تواجه تطبيع العلاقات الخليجية الإيرانية، حيث تردد وقتها أن الإمارات هدّدت بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي، ولعلّ مثل هذه الأزمة دفعت السياسة السعودية عقب توقيع الاتفاقية الأمنية مع طهران إلى نفي الربط بين الاتفاقية الأمنية وقضية الجزر الإماراتية المحتلة (عويس ،2001) .

6.6 متطلبات أمن الخليج العربي

وفي ظل المعطيات الراهنة للبيئة الأمنية للخليج: انهيار للتوازن الإستراتيجي، وغياب للردع بشتى صوره، وتضخم متزايد للهواجس الأمنية لدى غالبية الفرقاء، وإنه ضمن قراءات متباينة، لا وجود لأي نظام أمني قادر على احتواء التوترات والحيلولة دون نشوب نزاعات مسلحة، إن المعطيات الهيكلية للبيئة الأمنية في الخليج هي نتاج أحداث كبرى غيّرت وجه المنطقة، بقدر ما هي انعكاس لتكوين جيوسياسي يصعب القفز عليه، وعليه، فالأسلم هو البحث عن نظام للأمن الإقليمي يطوّق التناقضات الكامنة في بنية الإقليم، ويحول دون تسببها في حرب جديدة، تُعمق الصراع وتجعل فرص التعايش أكثر بُعداً (مرهون ، 2007) ، وألا يكون هذا النظام مبنياً على مبدأ الدفاع الذاتي الذي ستعوقه في المستقبل المنظور قضايا السيادة الوطنية، كما ستعوقه قضايا التسلح التي منها التسلح غير المدروس، لقد حان الوقت كي تتعاون دول النظام الإقليمي الخليجي وتدير علاقاتها باستقلالية عن واشنطن وتتولى وحدها مسئولية الأمن في هذا الجزء المهم من الوطن العربي، فقد أصبح الامن الجماعي إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق الامن القومي للدولة ومجموعة الدول المتحالفة ، حيث لا تستطيع دولة واحدة في عالم اليوم أن تحقق أمنها منفردة خاصة إذا كانت تواجه عدائيات كثيرة ، والأمن الجماعي العربي هوالذي يحقق الوضع الاستيراتيجي الدقيق لمواجهة التهديدات للأمة العربية عامةً، ولدول الخليج العربية خاصةً ، (حسين ، 1999) ، أي لا يمكن صياغة أمن الخليج العربي وضمانه دون الربط العضوي بين أمن الخليج والامن القومي العربي (الحديثي، 1996) ، ذلك أن المطلوب كخطوة أولى بناء الثقة وفتح حوار خليجي/خليجي على كافة المستويات الرسمية والشعبية من أجل بلورة معادلة أمنية واقعية قائمة على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، والحد من سباق التسلح، وإنهاء القواعد العسكرية الأجنبية، والاستغلال

الأمثل للثروة النفطية، وإجراء إصلاحات سياسية عميقة تعيد للشعوب دورها الحيوي في صنع القرارات عبر مؤسسات منتخبة تتفرغ لمهمة واحدة ووحيدة هي تحقيق التنمية المستديمة التي طال انتظارها. (اسماعيل ، 2007) و لكي يتحقق أمن الخليج يجب توفير المعطيات التالية:

- تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها في كافة المجالات.
- أن تكون هذه الأهداف داخل طاقة كل دولة من دول الخليج، إذ إن الأهداف الطموحة التي تتجاوز الإمكانيات المتاحة كثيرًا.
- شمولية التخطيط للحاضر والمستقبل مع وضع السياسات اللازمة للتنفيذ.
- المراجعة المستمرة للخطط، والعمل على تقييمها، وتطويرها بما يتماشى مع الواقع الفعلي، وطبقًا للإمكانيات المتاحة.
- حل المشاكل المعلقة بين دول الخليج العربي، وبينها وبين جيرانها.
- إبعاد الوجود الأجنبي عن المنطقة، ومقاومة محاولات التغلغل الإسرائيلي منها، وهذا لا يتأتى إلا إذا ساد المنطقة الاستقرار، والتعاون بين دول المنطقة للحفاظ على مصالحها ومصالح الدول الأخرى المرتبطة معها بعلاقات الجوار. (فودة ، 2007)

7.6 نتائج الدراسة

1. تستند دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها السيادي على هذه الجزر على السند القانوني الدولي في طرق اكتساب الإقليم وحق السيادة الإقليمية في القانون الدولي المعاصر المتمثل بالتقادم ووضع اليد بشكل هادئ ومستمر.
2. عدم الثبات في المطالب الإيرانية، فتارة تطالب بالجزر كجزء من ممتلكاتها، وتارة تريد شراءها، وتارة تريد استئجارها، وتارة تتنازل عن احداها مقابل الحصول على الأخرى، وأن هذه المواقف المتقلبة تثبت عدم صحة الإدعاءات الإيرانية بملكية هذه الجزر، وقد كان احتلال الجزر بعدما تقاعست بريطانيا عن الوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه الجزر وبرعاية أمريكية أيضاً.
3. إن الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر الثلاث مرتبطة بأطماعها التوسعية قديماً وحديثاً، للسيطرة على مدخل الخليج العربي وتحكمها فيه، إضافة إلى ممارسة ضغطها على الدول العربية المجاورة كما حدث بالنسبة للكويت والإمارات في الحرب العراقية الإيرانية، وخاصة بعد أن تبين للعالم أهمية منطقة الخليج السياسية والاقتصادية.
4. قواعد ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالسيادة الإقليمية تمثل تدعيماً لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة وتفنيداً للحجج التي تسوقها إيران لتسوغ احتلالها للجزر، فالحجج التي تسوقها إيران ظاهرٌ عدم مشروعيتها ولا تستند إلى أسس قانونية، ولمَا لم تكن لهذه الإدعاءات أي مبرر قانوني أو تاريخي لجأت إيران الى استخدام القوة للاستيلاء على الجزر ومحاولةً فرض أمر واقع عليها وهذا مخالف لمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي، وهو مبدأ تحريم استخدام القوة.
5. ترى دولة الإمارات بأن الموقف العربي لم يرقَ إلى درجة المسئولية إزاء هذه القضية لا قبل الإحتلال ولا بعده، إلا أنه ينبغي القول أن دولة الامارات صاحبة القضية ترفض قطع العلاقات مع إيران لكنها في نفس الوقت تعترض على إنفتاح بعض دول الخليج الاخرى بالعلاقة مع إيران مثل ما حدث عندما توترت العلاقة بين دبي والرياض نتيجة التقارب بين الرياض وطهران .
6. تمسك إيران بقرار احتلال الجزر يهدف إلى تحقيق عدة أهدف أو أبعاد، أولها سياسي، ويعكس رغبة إيران في الهيمنة على المنطقة وفرض سيادتها عليها، وثانيها استراتيجي ويتمثل في أن بعض الجزر هي ذات أهمية استراتيجية من حيث الموقع نظراً لتحكمها في مدخل الخليج، وثالثها اقتصادي يتمثل في أن بعض هذه الجزر ومياهها الإقليمية غنية

بالمواد الأولية، ورابعها تاريخي وقانوني، حيث حاولت إيران من خلالهما تقديم إثباتات تستهدف إحكام سيطرتها على منطقة الخليج واستعادة الإمبراطورية الفارسية.

7. أسباب التوتر في منطقة الخليج لم يكن مصدرها فقط تدهور العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون، بل أن هناك أسباباً أخرى كان لها تأثيراتها كذلك على أمن الخليج واستقراره، وهو ما يتعلق في المشاكل الحدودية بين دول الخليج العربي، الأمر الذي أثر ولا زال على السلم والأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي والتي تعتبر من أهم التهديدات التي تواجه المجلس، حيث خلقت هذه النزاعات مناخاً من الاستقطاب والتكتلات الجانبية داخل النظام الإقليمي الخليجي مما ساهم في فقدان هذا النظام فرص الوحدة والتعاون لانجاز مقومات الأمن القومي كما قدمت هذه النزاعات مبرراً إضافياً للتدخل الأجنبي وترجيح خياراته الأمنية التي وقفت في حالات معينة موقف النقيض من إنجاز مقولة الأمن الخليجي.

8. قادت النزاعات السياسية في منطقة الخليج إلى تحول خطير على صعيد بداية الإنسلاخ التدريجي لمجموعة الدول العربية في هذا الإقليم عن المحيط العربي العام، فبعد الانسحاب البريطاني من دول الخليج والذي نجم عنه ما عرف أيدلوجياً بالفراغ الأمني الذي قاد العمل السياسي في هذه المنطقة إلى ثلاث مستويات(كيانات تبحث عن دور، ودول تسعى للقيادة، وقوى تريد الهيمنة) وهذه عوامل أعملت ضعفاً وأدت إلى ضعف الروابط السياسية بين الأقطار العربية، وتحول الوعاء القومي الواحد إلى أوعية مناطقية إقليمية متنافسة وغير متجانسة.

9. من تحليل الأبعاد السياسية للأطماع الإيرانية في المنطقة نجد أن ايران استخدمت سياسة الترغيب والاحتواء والتطويع على مر الزمن ثم بدأت باستخدام الجزء الآخر من سياسة القوة واحتلال الجزر عسكرياً دونما احترام لحقوق الجوار الجغرافي.

10. مع سقوط نظام الشاه في أوائل العام 1979 ، دخلت منطقة الخليج منعطفاً خطيراً من الناحية السياسية والامنية إذ سقط مبدأ نيكسون خليجاً ، وتصاعد التوتر بين بغداد وطهران ، تلا ذلك التحول الأكثر حدة إثر إندلاع الحرب العراقية الإيرانية، حيث دفعت هذه الحرب باتجاه غياب هاتين القوتين عن ساحة الداخل الخليجي وإذكاء التوترات بين إيران ومعظم العواصم الخليجية

11. أدت حرب الخليج الثانية إلى اضعاف قدرات النظام العربي و- اضطر- الخليج إلى الاستعانة بقدرات الولايات المتحدة والدول الغربية وهذا ما أرادته الولايات المتحدة الأمريكية، فتراجع المفهوم القديم للأمن المستند الى نظرية الأمن القومي العربي، وكان من تبعات هذه الحرب تحرك دول الخليج نحو إعادة بناء قدراتها العسكرية الدفاعية وقواتها

المسلحة وتدريبها ورفع كفاءتها القتالية والاستفادة من عناصر القــدرة الماديــة لتعــويض النقص في الكثافة السكانية.

12. بقاء ميراث الشك لدى العديد من دول الخليج تجاه إيران والذي كان بصورة جليــة بعــد انتهاء حرب الخليج الثانية من أن تلعب دوراً أقليمياً مسيطراً، ولا زالت تتبنى في المنطقة استراتيجية المجال الحيوي التي ترى أنها تعطيها الهيمنة وأيضاً استمرار احتلال الجــزر الإماراتية الثلاث وإصرارها على عدم قبول التسويات السملية بشأنها، ذلك ان حجم ايران في حد ذاته وما تحويه من قوة بشرية متنامية وموارد ضخمة خاصة من النفط اضافة إلى جهودها المتزايدة لاستعادة قوتها العسكرية تبدو كلها مصدر تهديد للسكان العرب في الخليج مع غياب قوة عسكرية عربية موازية في المنطقة، ونتيجة لهذا الشعور كان هناك تخوف من قبل دول مجلس التعاون الخليجي من جهود إيران للترويج لمفهوم أمن الخلــيج الــذي يستبعد القوى الخارجية سواء غربية أو عربية، كما أنهم لم يحرزوا أي تقدم تجــاه اقامــة نظام دفاعي فاعل فيما بينهم، فدول مجلس التعاون تعتمد في نظمها الدفاعية وبشكل كلــي على اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل مع بريطانيا وفرنسا.

13. بفعل التعقيدات الجيوبوليتيكية لمنطقة الخيج العربي، فالصراع مفتوح لانــدلاع نزاعــات اقليمية ودولية جديدة في المستقبل حول أهم مصدر من مصادر الطاقة البتــرول والغــاز والمعادن، فالخليج يشكل الاحتياطي الأول في هذا القرن لتوفير الطاقة للدول الصناعية.

14. انفاق دول مجلس التعاون الخليجي الست تجاوز الانفاق الأمني المحلي إلى تمويل أنشطة عسكرية على المستوى الإقليمي العام، ونفقات حربي الخليج الأولى والثانية وما بعدها تقدم النموذج على ذلك، وكان من نتيجة ذلك ضرب مقومات انجاز الأمن القومي لبلدان المنطقة في بعده التنموي الإجتماعي، أي بعد الإنكشاف الإقتصادي الذي حصل أيضاً نتيجة التركيز على جوانب التسليح والتسابق فيه، وفي ظل إعتماد دول الخليج على مصدر دخلــي هــو البترول .

15. مشكلة أمن الخليج تكمن في تعدد الفاعلين المشاركين والمؤثرين في تلك المنطقة الحيوية من العالم، فيقدر كثرة الفعالين من داخل المنطقة وخارجها، كثرت التصورات والمــصالح ولا زالت والتي تتعارض في معظمها مع بعضها البعض .

16. أكثر دائرة تهديد مؤثرة على الأمن القومي الخليجي تتمثل في وضع السكان غير المتكافئ في معظم دول الخليج ، وكذلك التركيب الديموغرافي ، حيث كان عدد سكان دول مجلــس التعاون في عام 2006 ، قد وصل إلى 36 مليون نسمة ، أما إيران فقد وصل عدد سكانها من نفس العام 70 مليون نسمة ، أما بالنسبة للتركيب الديموغرافي ، فكان هناك ثلاث دول

هي الامارات والكويت وقطر تزيد فيها نسبة السكان الأجانب على السكان الاصليين ، أما بقية الدول فهناك نسبة ليست بالقليلة .

17. الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بابتزاز دول المجلس أمنياً وعسكرياً بالاتفاقات والمعاهدات واقتصادياً بسرقة ثروة هذه الدول، وجعلها سوقاً للمنتجات والبضائع الأمريكية العسكرية والاستهلاكية والنتيجة أن المعادلة الأمنية في الخليج تعاني خللاً فاضحاً لصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

18. بالنسبة لعلاقة إيران بالولايات المتحدة الأمركية في عهد الشاه ، كانتا حليفتين استراتيجيتين في فترة ما قبل إندلاع الثورة الإسلامية، وكانت إيران تلعب الدور الإستراتيجي المناط بها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والخاص بالعمل على السعي لمنع توغل النفوذ السوفييتي نحو المنطقة ورعاية مصالحها أيضاً وحصلت إيران على دعم عسكري ضخم، وكانت إيران الزبون العالمي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مشتريات السلاح الأمريكي، حتى أن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون أعطى أوامره بتزويد إيران بما تريده من أسلحة أمريكية باستثناء الأسلحة النووية.

19. كانت إيران طرفاً أساسياً في معادلة ما عرف بسياسة العمودين المتساندين، التي تبلورت على يد الرئيس نيكسون في بداية السبعينات، حيث كانت الفكرة قائمة على أساس رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، في جعل عملية الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج مسئولية مشتركة تولى من خلالها الدول الخليجية الرئيسية بالذات إيران والسعودية مسئولية الحفاظ على أمن استقرار المنطقة مقابل تقديم الولايات المتحدة الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لهذه الدول في سعيها لتحقيق هذه المهمة.

20. بالنسبة لعلاقة إيران بالولايات المتحدة الأمريكية بعد عهد الثورة الإسلامية، تغير شكل العلاقة القائم على التحالف الإستراتيجي إلى شكل العداء بين الطرفين، فبدأ النظام الإيراني في اتباع عدد من السياسات المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية منها العمل على تصدير نهج إيران "تصدير الثورة" إلى الخارج ولا سيما إلى الدول المجاورة حيث المصالح الأمريكية، وبعد ذلك كان هناك مجموعة كبيرة من السياسات والتوجهات التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران والتي زادت العداء مع الولايات المتحدة ، ولقد زادت هذه الحدة في الآونة الأخير حين اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بسعيها لامتلاك السلاح النووي من خلال برنامجها النووي الذي قامت بتطويره بالتعاون مع روسيا.

21. بالنسبة لعلاقة دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، في معظم الأوقات كانت العلاقة جيدة ومتميزة، فموقف دول مجلس التعاون قائم على التعاون كون

أن المصالح بين الطرفين في معظمها متقاربة، فالولايات المتحدة الأمريكية مصالحها في التعاون مع دول الخليج قائمة على أساس منع السيطرة لأي دولة معادية للولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الخليج، وضمان تدفق النفط وحماية استقلال وسيادة أمن دول المنطقة باعتبار أن الصراعات المحلية والإقليمية من شأنها أن تفتح الطريق أمام التدخلات غير الامريكية، وهذه العلاقة كانت في بعض الفترات قد مرت بدرجات متفاوتة من الفتور، ولكنه لم تصل إلى درجة القطيعة في العلاقة أو جعل شكل العلاقة يأخذ الشكل العدائي، بل ظلت في معظمها علاقات تعاون، وعندما جاءت حرب الخليج الثانية في عام 1990 تطورت علاقة الطرفين من علاقة تعاون إلى تحالف استراتيجي ضد العراق بالدرجة الأولى وإيران بالدرجة الثانية.

22. بعد نهاية الحرب أصبح التحالف الخليجي الأمريكي أكثر علنية وانفتاحاً مما كان عليه في السابق، فقد تحالفت الكويت بشكل كامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرت سياستها الحيادية التي كانت تتبعها في فترة السبعينات والثمانينات، ووقعت دول الخليج اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية باستثناء السعودية التي لم توقع على اتفاقية عسكرية ولكن درجة التعاون العسكري زادت بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت دول الخليج أكبر سوق للسلاح الأمريكي.
23. إن حل مشكلة الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية لا يحسمها السلاح ولا الحرب، وتبقى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض أنجح هذه الوسائل للتوصل إلى حل لهذه القضية، وأن منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المتجاورة.
24. وأخيراً لا يمكن صياغة أمن الخليج العربي وضمانه دون الربط العضوي بين أمن الخليج والأمن القومي العربي.

8.6 توصيات الدراسة

1. تكثيف وتوحيد الجهود الدبلوماسية لمجلس التعاون نحو حل مشكلة الجزر الثلاث ونظرة عقلانية جادة أكثر حيال هذه القضية وتوجيه الرسائل إلى جمهورية إيران الإسلامية من آن لآخر للضغط عليها لإيجاد حل سريع وعادل حيال هذه المشكلة.
2. التأكيد على قرارات جامعة الدولة العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى التي تؤكد على عروبة الجزر الثلاث وتبعيتها لسيادة دولة الإمارات العربية وضرورة احترام ايران لكافة المواثيق والعهود التي أبرمتها مع دولة الإمارات.
3. التأكيد على أحكام مبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بحل هذا النزاع وعرضه على محكمة العدل الدولية للفصل فيه.
4. ضرورة بناء العلاقات العربية الإيرانية بصفة عامة والإيرانية الخليجية بصفة خاصة على قاعدة المساواة والإمتناع بعيداً عن التدخل في الشئون الداخلية والابتعاد عن التصريحات الإعلامية غير الموضوعية ومناشدة إيران التخلي عن سياسة التوسع وبسط النفوذ والتحلي بالموضوعية في علاقاتها مع جيرانها.
5. تنويع مصادر الدخل في دول المجلس للمحافظة على الانجازات الاقتصادية.
6. الابتعاد عن سياسة التحالفات مع القوى الخارجية لإبعاد المنطقة عن حالة الاستقطاب والتنافس.
7. دراسة أمن الخليج في إطار الدوائر التي تحيط به أو تمسه أو تتقاطع معه، وهي دوائر متعددة فهناك في الأساس دائرة أمن دول مجلس التعاون الخليجي الست ودائرة أمن الخليج التي تضم الدول الست بالإضافة إلى كل من العراق وإيران، ودائرة الأمن القومي العربي التي تتقاطع مع الدائرة الأمنية لإقليم الشرق الأوسط ودائرة القوة الأمريكية ، مع ضرورة أن يكون لإيران دور مهم في الترتيبات الأمنية للخليج.
8. تحويل أمن الخليج العربي من أمن النظم السياسية إلى أمن المجتمعات بما يعنيه ذلك من مراعاة لخصائص هذه المجتمعات الثقافية والحضارية والإثنية التي تطورت ضمن سياقاتها التاريخية والمعروفة.
9. تحديد المدخل لتحقيق الأمن الخليجي، هو اقتصادي أم أمني أم عسكري، أم بالمفهوم القومي الشامل، كما أن هذه الاختلافات قد تنسحب على عدم تحديد المهدد الحقيقي للأمن القومي.

10. أن يرتبط أمن الخليج بمشاركة شعبية واسعة من دول منطقة الخليج كافةً في صنع القرار السياسي بما يعنيه ذلك من عقلانية في اتخاذ القرار في هذه الدول الأمر الـــذي سيكـــسب النظم السياسية في المنطقة شرعية أكبر وفاعلية أعظم.
11. تبني نموذج جديد لبناء أطر الثقة والأمن بين دول الخليج فهناك حاجة ماسة لفهم مخاوف كل دولة من دول الخليج وهناك حاجة لتخفيف هذه المخاوف عن طريق الانتهاء من رسم الحدود الفاصلة بين كل منهما، وإيجاد حل للمشكلات العالقة.
12. العمل على بناء نظام تعاون أمني بين دول المنطقة دون أي تدخل أجنبي ليس هذا فقط بل ابعاد القوى الغربية عن المنطقة وتقسيم مسئولية الأمن بين الدول المطلة وفق هذا النظـــام، على أن يكون هناك تنسيق مباشر بين هذه الدول وإنشاء مراكز للاستطلاع والمراقبة فـــي نقاط محددة وذلك لرصد تحركات ونشاطات القوى غير الخليجية.
13. تبني دول المنطقة لسياسات تقوم على الإنفراج السياسي محلياً وأن تكون هناك شبكة من العلاقات بين دول المنطقة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة بما يخلق الثقة والإطمئنان المتبادل وبما يحقق نجاح واستمرارية برامج التنمية، فهذه الشبكة المتداخلة من العلاقات تزيد من فرص التقارب وتدعم الخط الإيجابي وتكون خير ضـــمان من تردي العلاقات وتوترها بشكل مفاجئ، كما يحدث عادة في العلاقات الإقليمة.

المراجع

1. إبراهيم ، ع . (1982) : علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، دراسة وثائقية، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. أبو الوفا ، أ .(1996) : الوسيط في القانون الدولي العام، ط1، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر.
3. أبو هيف ، ع .(1995) : القانون الدولي العام، ط1، منشئة المعارف، الأسكندرية، مصر.
4. أبوحاكمة ، أ . (1984) : تاريخ شرق الجزيرة العربية، القاهرة، مصر.
5. أبوطالب ، ح .(1999) : الإنفتاح الإيراني والمصالح العربية في الخليج، السياسة الدولية، العدد 136، القاهرة، ص ص 185–188.
6. أحمد ، أ . (2001) : الاسانيد القانونية والتاريخية حول سيادة الجزر الثلاث ، جزر الخليج العربي ، أسباب النزاع ومتطلبات الحل ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، بيروت ص ص 145 – 161 .
7. احنيش ، ف .(1992) : العناصر المهمة في تحديد مسألة السيادة على جزيرة ابو موسى من وجهة نظر القانون الدولي ، جريدة الخليج ، تاريخ 1992/9/21.
http://www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/maqalat/8.htm
8. إدريس، م.(1997) : دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان اقليمي ، المستقبل العربي ، العدد .. ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ص ص 42 – 46 .
9. الأسطل ، ع .(1990) : الأمن القومي في الخليج العربي بين الولادة القصرية والعودة إلى نقطة البداية، البيادر السياسي، العدد 425، غزة، فلسطين، ص ص 26–28.
10. إسماعيل ، م .(2007) : خيارات مطروحة للتعامل مع مشكلة أمن الخليج
www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203757997493r
11. إسماعيل ، م.(2007) : أمن الخليج العربي.. قراءة في مستقبل مجهول
www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203757997493
12. إسماعيل، خ.(1993) :الأبعاد التكنولوجية للأمن القومي العربي ، الأمن القومي العربي، أبعاد ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
13. أسيري ، ع .(1993) : الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، إنجازات، إخفاقات وتحديات ، الكويت .
14. الأشعل ، ع .(1978) : قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والإستيراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.
15. الأشعل ، ع. (1983) : الاطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي ، ط1 ، الرياض المملكة العربية السعودية .

16. الأصفهاني ، ن .(1976) : الدينامية الجديدة في العلاقات العربية الإيرانية، السياسة الدولية السنة 12، العدد 45، ص ص 82–86.
17. الأعظمي ، و .(1993) : النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية ، دار الحكمة ، بغداد .
18. الأعظمي ، و.(1993): النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية 1764 – 1971، دار الحكمة ، بغداد
19. البيلاوي ، ح.(1992) : أزمة الخليج وإعادة البناء العربي الاقتصادي ، أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط ، رؤى عربية وأمريكية ، ط1 ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، سلسلة دراسات أزمة الخليج ، جزء 5 ، القاهرة .
20. البحارنة ، ح .(1973) : دول الخليج العربى الحديثة، علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها،ط1، مكتبة لبنان، بيروت.
21. بحري، ل . (1976) : الاطماع الاجنبية في جزيرة ابوموسى العربية. وزارة الاعلام العراقية، بغداد، العراق .
22. البراوي ، ر .(1982) : العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ط1، مطبعة النهضة، القاهرة، مصر.
23. البريكي ، م .(2007): اطماع ايران في الخليج العربي .
http://forum.sh3bwah.maktoob.com/t163531/2007/23/.html
24. بشمي .(1971) : البترول والامبريالية والمصالح الجديدة ،
http://www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/tahqeeqat/29.htm
25. بوريل،ر.(1977) : الخليج العربي ، ترجمة مكي حبيب المؤمن، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد
26. التدمري ، أ .(1995) : الجزر العربية الثلاث ، دراسة وثائقية ، مركز الدراسات والتوثيق ، رأس الخيمة ، الامارات .
27. التدمري ، أ .(2001) : قضية الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، أبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة : خلفية تاريخية ، مركز الدراسات والوثائق ص ص 25 – 35 .
28. التميمي ،ع . (1996) : ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت ، ط 2 من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت ــ المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
29. التميمي، ع . (1988) : الاحتلال الايراني للجزر العربية في الخليج، دراسة في تاريخ العلاقات العربية الايرانية، 1787 – 1971، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س 14 ،

العدد55 ، ص ص 129 – 152.
30. التميمي، ع . (1994) : مسمى الخليج، دراسة في العلاقات العربية – الايرانية، مجلة شؤون عربية، العدد 78 . ص ص 42 – 57 .
31. التميمي،ع . (1992) : الكويت والخليج العربي المعاصر ، أبحاث تاريخية ، ط1 ، مؤسسة الشراع العربي ، الكويت . ص ص 175 – 212 .
32. ثابت ، أ . (1993) : الأبعاد السياسية للأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
33. ج 1 : القاجار والجزر العربية 1797 – 1921
34. ج 2 : رضا خان والجزر العربية 1921 – 1941
35. ج 3 : محمد رضا خان والجزر العربية 1941 – 1979
36. ج 4 : جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية 1979 – 1997
37. ج 5 : جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية 1997 – 2000.
38. الحديثي ، ع . (1996) : الأمن الخليجي من منظور مختلف، المجلة الثقافية، العدد 39، المؤسسة العربية الدولية للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، ص ص 20–23.
39. حرب ، أ . (1989) : إدارة بوش وإحتمالات التطور في السياسة الامريكية إزاء إيران ، جريدة السفير اللبنانية . بيروت ، لبنان .
40. حسن ، غ . (1997) : التسوية القضائية لمنزاعات الحدود الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
41. حسين ، ح . (1980) : الأهمية الإستيراتيجية والنظام القانوني للطريق الملاحي البحري في الخليج العربي، ط1، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق.
42. حسين ، ز .(1999) : أسس التطورات الايرانية لامن الخليج ، السياسة الدولية ، العدد 137 ، القاهرة ، ص ص 284 –288 .
43. حسين ، غ . (1999) : المنظور الجيواستيراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد 244، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 58–77.
44. الحلوة، م. (1989) : حرب الخليج ، دراسة في مسببات الصراع وعواقبه ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 57 ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص ص 192 – 194
45. حميدان ، ع .(1993) : الجهود السلمية لاسترجاع جزرنا المحتلة
http://www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/maqalat/6.htm
46. حميدان ، ع .(1997) : الامارات وايران والجزر الثلاث
http://www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/maqalat/4.htm.

47. حميدان ، ع .(1997) : بين الامبراطورية الشاهنشاهية والجمهورية الاسلامية " الامارات وايران والجزر الثلاث " ، جريدة الاتحاد ، بتاريخ 1997/7/20.
http://www.emirates-islands.org.ae/HTM-Docs/maqalat/12.htm
48. حوران ، م . (2007) : قضية الجزر العربية الثلاث
http://hewar.khayma.com:1/showthread.php?p=
49. الخصوصي ، ب . (1988) : دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، ط1، ذات السلاسل، الكويت.
50. الخطيب ، ع . (2007) قضية الجزر العربية الثلاث.
http://www.arabicdream.com/forums/index.php?showtopic
51. خليل ، م . (1987) : البعد الإجتماعي للأمن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 90، القاهرة، مصر، ص ص 237–280.
52. خونساري ، م . (2001) : الآفاق الإيرانية بخصوص جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، وجزيرة أبو موسى، مركز الدراسات العربي الأوروبي، جزر الخليج العربي، أسبابا النزاع ومتطلبات الحل ، في ندوة أسباب النزاع ومتطلبات الحل، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان.
53. دولكورد ، ر . (1985) : الأمن والاستيراتيجية في الخليج ، ط 1 ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، العراق .
54. راشد ، س . (2002) : السعودية وإيران.. هل يمكن بناء التحالف.
www.islamonline.net/arabic/politics/2002/09/article21.shtml
55. الراوي ، ج . (1973) : الحق العربي في الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من اكتساب الاقاليم عن طريق القوة ، المؤتمر الدولي للتاريخ ، بغداد ، العراق .
56. ربيع ، ح . (1984) : نظريه الأمن القومي العربي، التطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، القاهرة، ط1.
57. رجب ، ي . (1983) : مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، ط1، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت.
58. الرشدان ، ع . (1993) : النظام الدولي الجديد وتأثيرة على النظام العربي، قراءات سياسية، السنة الثالثة، العدد 1، عمان، الأردن.
59. الرشيدي ، م.(1994): ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى.. لمن؟ ولماذا ، القبس ، العدد الصادر في 3 فبراير 1994م ، ص ص : 38–40
60. رفاعي ، م . (1972) : الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط1، دار النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

61. رفعت ، أ . (1994) : النزاع حول جزر الخليج العربي ومتطلبات الحل وفقاً لقواعد القانون الدولي ، مركز الدراسات والوثائق ، رأس الخيمة ، الامارات
62. الركن ، ع . (1996) : محمد عبد الله الركن . البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث ، في "إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية " ، رأس الخيمة ، ص ص 128 – 166 .
63. رمضاني ، ر . (1984) : سياسة إيران الخارجية 1941–1973، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.
64. الرميحي ،م . (1996) : ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت ، ط 2 من أعمال ندوة الغزو العراقي للكويت ــ المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.
65. الريس ، ر . (1987) : الخليج العربي ورياح التغيير ، دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية ، ط1 ، مؤسسة رياض الريس للكتب والنشر ، لندن .
66. الريس ، ر . (1989) : وثائق الخليج العربي 1967–1971، طموحات الوحدة وهموم الإستقلال، ط1، دار الريس للكتب والنشر، لندن.
67. الزيدي ، م . (2000) : التياراتالفكريةفي الخليج العربي 1983–1971، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص، 23–32 .
68. الزين ، س . (2001) : النظام العربي ماضية وحاضرة ومستقبلة، ط1، دراسات إستيراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والحديث الإستيراتيجية، الإمارات.
69. سكوفيلد ، ر.(1993) : الخلاف حول جزر الخليج : أبوموسى وجزر طنب ، خلفية تاريخية ،الباحث العربي العدد 32، ص ص 11 – 18 .
70. سلطان ، ع .(1982) : الأطماع الإيرانية التوسعية فى منطقة الخليج العربي في " المواجهة العربية الإيرانية ، رأس الخيمة، مجلة المؤلف ص ص 49 – 88 .
71. السويدي ، ج . (2007) : إيران والخليج، البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، ط1، أبو ظبي، الإمارات.
72. الشرعة ، أ . (2005) : عروبة الجزر الإماراتية الثلاث "أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى" دراسة وثائقية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 32، العدد 2، عمادة البحث العلمي ، الجامعة الأردنية، الأردن.
73. شكرى ، م . (1972) : مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، ط1، دمشق، سوريا.
74. الشلق ، أ . (1998) : الادعاءات الايرانية في جزر أبو موسى والطنبين ، تحليل تاريخي سياسي لاطروحة بيروز مجتهد زادة ، مجلة مركز الوثائق والادراسات الانسانية ، رأس الخيمة،

الامارات .
75. شهاب ، م . (1985) : المنظمات الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
76. شهاب ، م . (2001) : الأسانيد القانونية والتارخية لتبعية الجزر الثلاث وسيادتها، طبقاً لقواعد القانون الدولي، في ندوة أسبابا النزاع ومتطلبات الحل، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان.
77. صبحي ،م . (1993) : البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي ، الأمن القومي العربي، أبعاد ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
78. الضعيان ، ض . (1991) : إيران الرابح الأكبر من أزمة الخليج، ملف حرب الخليج، مجلة السنة، العدد 29، ص ص 51–61.
79. الضوّي ، م . (2008) : استراتيجية الجزر الثلاث بالخليج العربي .
http://arab-unity.net/forums/showthread.php?t=1222
80. الطحاوى ،ع . (2004) : العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها فى دول الخليج العربى 1371 – 1401ه/ 1951 – 1981م ، ط1 ، مكتبة العبيكان، الرياض .
81. الطربيلي ،ع . (1991): أزمة الخليج واستيراتيجية الامن العربي ، ط 1، القاهرة .
82. طه ، ف . (1999) : القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين للنشر والتوزيع، الأسكندرية، مصر.
83. الطيار، ل. (1999) : أمن الخليج العربي ، ط1 ، دار بلال ، مركز الدراسات العربي الاوروبي ، بيروت لبنان .
84. عبد الحميد ، ع . (2007) : الخليج.. رهين المحبسين .
www.aljazeera.net/NR/exeres/1804DCE6-7D7F-4FA9-B41B-ACF6E6E
85. عبد الحميد ، م . (1995) : أصول القانون الدولي العام، ط1، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر.
86. عبد الرحمن ، أ . (1997) : مجلس التعاون الخليجي، توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط ؟، المستقبل العربي، العدد 218، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 18–24.
87. عبد الستار ، ل . (1979) : قصة الخليج، تفاعل دائم وصراع مستمر، ط1، بيروت، لبنان.
88. عبد العال ، ش . (1997) : التنظيم الأقليمي العربي، دراسة في أزمة الفعاليات، مجلة شئون عربية، العدد 91، ص ص 24–33.
89. عبد المطلب ، ف . (2006) : مدخل إلى فهم الخليج وبيئته السياسية .
http://www.almktaba.com/dersat/de35.html
90. عبدالله ، م . (1981) : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان.

91. عبده ، ط . (1983) : الاحتلال العسكري الإيراني، بغداد، السياسي، الانطلاق الدولي، القاهرة، مصر.
92. عبدول، ع . (1993) : الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، ومدى مشروعية التغيرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة، اصدار مركز الدراسات والوثائق في الديوان الاميري ، سلسلة كتاب الابحاث رقم 9. الديوان الاميري برأس الخيمة ، الامارات .
93. العجمي ، أ . (2000) : النزاع الإيراني – الإماراتي حول الجزر ، ط 1 ،مجلس الامة الكويتي ، الكويت .
94. العزاوي ، د . (2003) : الاقليات والأمن القومي العربي، دراسة في الدور الداخلي والإقليمي والدول، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
95. العزي ، خ . (1972) : الخليج العربي بين ماضيه وحاضره ، ط1 ، مطبعة الجاحظ ، بغداد ، العراق .
96. العفيفي ، ف . (2003) : الخليج العربي ، النزاعات السياسية وحرب التغيير الاستيراتيجي ، ط 1 ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة .
97. العقاد ، ص . (1991) : التيارات السياسيةفي الخليج العربي من العصور الحديثة حتى أزمة 1990–1991 ط، مكتبة الإتحاد، المصرية، القاهرة.
98. العقاد ، ص . (1993) : الأطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية، السياسية الدولية، العدد ، القاهرة، مصر، ص ص .
99. العمادي ، ع . (2007) : مجلس التعاون الخليجي: هاجس الأمن يتعاظم . www.aljazeera.net/KnowledgeGate/Templates/Postings/detailedpage.aspx?FR
100. عمر، م . (1988) : أمن الخليج وارتباطه بالأمن القومي العربي في ضوء النزاع العربي – الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد30 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.ص ص 23 –30
101. عوض ، م . (1989) : محاولات التكامل الأقليمي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 121، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 78–86.
102. عويس ، ر . (2001) : إيران والخليج.. نقلة نوعية رغم المحاذير www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article26.shtml
103. العيدروس ، م . (1983) : التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، ذات السلاسل، الكويت.
104. العيدروس ، م . (1985) : الموقف العربي والدولي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية ، في " العلاقات العربية الإيرانية 1921 – 1971 " ، ذات السلاسل ، الكويت .

105. العيدروس ، م . (2002) : الجزر العربية والإحتلال الإيراني : نموذج للعلاقات العربية الإيرانية : دراسة وثائقية أرشيفية .– القاهرة : دار الكتاب الحديث ،5 مجلدات .
106. العيسوي ، أ . (2003) : أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية السلمية في الشرق الأوسط ، احتمالات التعاون والصراع بين الأطراف الفاعلة في المنطقة ، دراسات مستقبلية ، العدد 8 ، مركز دراسات المستقبل ، أسيوط ، القاهرة ، ص ص 37 –73 .
107. العيسي، ش . (1996) : الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث ، دراسة في العلاقات العربية الإيرانية، مجلة المستقبل العربي، العدد 206 ، مركز دراسات الوحدة العربيو ، بيروت ، ص ص 50 – 60 .
108. الغريب ، ع . (1987) : وجاء دور المجوس، الأبعاد التارخية والعقائدية والسياسية للثورة الإسلامية، ط5.
109. الغريب ، م . (2007) : الخليج بشاطئيه الشرقي والغربى كان وما يزال جزءا لا يتجزأ من جزيرة العرب .
www.faloja1.com/vb/showthread.php?p=7195 http
110. فؤاد ، م . (2004) : النظام القضائي الدولي، ط1، دار الكتب القانونية، القاهرة، مصر.
111. فاروق ، ع . (1992) : اختراق الأمن القومي المصري، ط1، مركز المضارف العربية للإعلام والنشر، القاهرة، مصر.
112. الفقي،م . (2007) :الأمن القومي العربي ، قراءة جديدة ، جريدة الحياة ، 5 حزيران ، لندن.
113. فودة ، م . (1993) : المقومات العسكرية للأمن القومي العربي وآلياته، الأمن القومي العربي، أبعاه ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
114. فودة ، م . (2007) : الأمن القومي للخليج العربي، ط ،1دار الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الإعلامي ، باريس.
115. الفيل ، م . (1988) : 'الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي' ، ط2 ، ذات السلاسل ، الكويت .
116. قاسم ، ج . (1973) : الإدعاءات الإيرانية في الخليج العربي ، اصول المشكلة وتطورها التاريخي ، المجلة التاريخية المصرية ، مج 20، ص ص 153 – 211
117. قاسم ، ج . (1993) : النزاع العربي الإيراني حول جزر أبوموسى والطنبين : الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة .– مجلة المؤرخ العربي .– مج1، ع 1، ص ص 13 – 87 .
118. قاسم ، ج . (1996) : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دول الخليج العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، من الانسحاب البريطاني إلى غزو وتحرير الكويت " ، دار الفكر العربي،القاهرة

119. قاسم ، ج . (2001) : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية ، والمنافسات الاقليمية والدولية ، دار الفكر العربي، القاهرة .
120. قاسم ، ج . (1974) : الخليج العربي، دراسة لتاريخة المعاصر 1945–1971، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
121. قاسم ، خ. (1997) : الجزر الثلاث بين السيادة العربية والإحتلال الإيراني .ط1 ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر .
122. القاسمي ، م . (2005) : حكم محكمة العدل الدولية في النزاع القطري البحريني، وانعكاسته على قضية الجزر الإماراتية، مجلة الحقوق، العدد 3، الكويت، ص ص 173–261.
123. القاسمي ،ن. (1984) : الوجود الايراني في الخليج العربي ، رسالة دكتوراة ، كلية البناتا ، جامعة عين شمس ، القاهرة .
124. القحطاني ، ع . (2002) : الاحتلال الايراني للجزر الإماراتية وردود الأفعال العربية والدولية .– مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية .– مج 28، ع107 .– ص ص 15 – 48.
125. القطيفي ، ع . (1973) : الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد ، العراق .
126. قلعجي، ق . (1992) : الخليج العربي بحر الاساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، بيروت ، لبنان .
127. الكيلاني ، هـ . (1998) : دراسة تحليلية لكتاب أمن الخليج بعد الحرب الباردة لمرهون، المستقبل العربي، العدد 232، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص ص 155–162.
128. ليلة ، ع . (1993) : الأبعاد الثقافية للأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي، أبعاد ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
129. المانع ، ص . (2001) : العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،الواقع والمستقبل ،جامعة الملك سعود ،الرياض ، المملكة العربية السعودية .
130. متولي ، م . (1978) : حوض الخليج العربي، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
131. محمود ، ح . (2003) : إيران والازمة العراقية ، " معارضة سياسية وحياد عسكري " *www.islamonline.net/arabic/politics/2003/03/article03.shtml*
132. المختار، ص . (2007) : هل إيران دولة استعمارية؟
http://www.j-aliraq.net/hal%20eran%20dowlaa.htm
133. مراد ، م . (1984) : صراع القوى في المحيط الهندي في الخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، ط1، دار دمشق للطباعة، بيروت، لبنان.

134. مراد ،خ . (1987) : حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، ط1، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق.
135. مراد،خ . (1985) : سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي والمحيط الهندي ، 1968 –1980 ، مجلة دراسات الخليج العربي ، العدد الأول من المجلد 17 ، جامعة البصرة ص ص 18 – 40 .
136. المرشد ،ع . (1993) : دور المملكة العربية السعودية في تحرير الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الأول، جامعة الكويت، الكويت.
137. المرهون ، ع . (2007) : أمن الخليج وإشكالية الدور العربي .
www.aljazeera.net/NR/exeres/C10E2163-AE2C-4825-81D8-D8E827544B2B.ht
138. المرهون ، ع . (2007) : نحو نظام جديد للأمن في الخليج.
www.aljazeera.net/NR/exeres/CCED1B6C-E680-4D54-B5AB-13417A982271.
139. المرهون ، ع . (1997) : أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ط1 دار النهار، بيروت
140. مسلم ، ط. (1992) : حرب الخليج والأمن القومي ، ط 1، دار الملتقى للنشر، قبرص .
141. المشاط ، ع . (1993) : الإطار النظري للأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي ، أبعاه ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
142. المشاط ، ع . (1994) : أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
143. مصطفى ، م . (1989) : استخدام القوى المسلحة في القانون الدولي بين الحذر والإباحة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
144. مطر ، ج . (2001) : النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط7، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
145. المطيردي ، ع . (1995) : مضيق هرمز: أهميته وتهديد الملاحة عبره حتى عام 1995م ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .
146. معوض ، ن . (1993) : دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي، الأمن القومي العربي أبعادة ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
147. مهنا ، ع . (1980) : تبعية الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، ابو موسى) ،بحث منشور
http://www.emirates-islands.org.ae/articles.htm
148. موبولي ، ج . (1993) : الخلاف حول جزر الخليج : العوامل التي أدت إلى تجدد التوتر و ردود الفعل المختلفة ، الباحث العربي ،العدد 32 ، ص ص 19 – 23 .
149. ناجي ، غ . (1985) : دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، ط1، جامعة

البصرة، العراق.
150. النجار ، م . وآخرون (1984) : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط1، جامعة البصرة، العراق.
151. النجار، م . (1978): دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، مصر .
152. النجار، م . (1984) : تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ،ط1 ،جامعة البصرة ، العراق .
153. النجار، س. (1992) : آفاق الاستثمار في الوطن العربي ، ط 1 ، القاهرة .
154. النصراوي ، ع . (1995) : الإقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ، ط 1 ، ترجمة دار الكنوز الادبية ، بيروت ، لبنان .
155. النعيمي ، أ . (2008) : عربستان الأحواز تحت القبضة الحديدية لإيران صديقة العرب . ahwaziwomenstudies.maktoobblog.com/1241470
156. النعيمي ، ع . (1999) : وجهة نظر في الخلاف بين دولة الإمارات وإيران على الجزر الثلاث ' ، الحياة ، العدد13213 في 12 مايو ، ص 10.
157. النفيسي ، ع . (1999) : إيران و الخليج : ديالكتيك الدمج والنبذ 1978–1998– مجلة السياسة الدولية، العدد137ص ص 56 –63 .
158. النقيب ، خ . (1991) : الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
159. نوفل ، س . (1972) : الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، الكتاب الثاني ، ط2 ، معهد البحوث والراسات العربية ، القاهرة .
160. نيل ، ز . (1974) : بؤرة الخطر في الخليج العربي، مطابع الاهرام، القاهرة .
161. هلال ، ع . (1986) : تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ص ص 22–24.
162. الهوراي ،ع . (1993) : الدور العسكري لدول مجلس التعاون لتحقيق التوازن مع مصادر التهديد، المجلد الأول، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ص ص 77–105.
163. الهيتي ، ص . (1981) : الخليج العربي – دراسة الجغرافيا السياسية، ط2، توزيع الدار الوطنية، بغداد، العراق.
164. هيكل ، م . (1982) : مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، ط1، دار الشروق، بيروت، لبنان.

165. هيكل ، م . (1988) : رؤية للنظام الإقليمي العربي– الواقع والطموح، ندوة عقدت في القاهرة.
166. ولكر، ج .(1994) : الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج حتى سنة 1971، في " ندوة جزر الخليج العربي ، أسباب النزاع ومتطلبات الحل ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس . ص ص 59 – 72 .

المراجع الأجنبية:

1. Antonhy H .Cordsman the changing Military In Gulf. in Davided Defense year Book 1997 -1996 (London: Royal United Service Institute For Defense Studies Brassey s 1996.

2. Jamal Al- Swaidi "The Military Security Environment in the Gulf" A Paper Presented at SIPRI WORKSHOP ON GULF SECURITY, Nazwa Oman March 23, 1998, p. 14.

3. Sciolino. Elaine. The Outlaw State Saddam Hussein s Quest For Power And the Gulf Crisis New York 1991

4. Brierly, James L. 1963. The Law of Nations: An Introduction to the International Law of Peace. New York: Oxford University Press

5. Mazher A Hammaed Arabia imperiled the security imperatives of Arab Gulf states Middle East A SSEESSMENTS Washington D.C. 1986

6. Joel Beinin: Origins of the Gulf War (West Field. New Jersey : Open Magazine 1991

7. Geoffrey Kemp and Robert Harkavy, Strategic Geography and the Changing Middle East (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 1997.

8. N. Morsy Abdullah, ؛The United Arab Emirates, A. Modern History (Morsy, 1978)

9. United Nations Offical Records, Security Council. Provisional Records 9th December 1971.

10. Hanks Robert, The United States Policy towards the Arabian Gulf, center for contemporary Arab studies London 1981.

11. Diskos Brainey. From Emperor to policeman. See Bresheath.H.and other (eds.). The Gulf war and the new order. London 1991.

12. Sinniyeh.Hussein, Security and Stubility in the Gulf Background to the united states policy CCAS. Washington 1984.

13. Genhard van Glannlav Among Nations 1970, the mecmillan company, London.

الملاحق

ملحق رقم (1،4)

وثيقة رقم (1)

رقم 1488 ي

من.. سكرتير حكومة الهند في وزارة الخارجية

الى المقدم س.أ.كيمبالي

ارخت في فورت وليام 10 مارس 1903

سيدي،

1- اعترف باستلام كتابكم رقم 3 المؤرخ في 12 يناير 1903 المتعلق باقتراح بعض التجار بأن جزيرة ابو موسى يجب تقسيمها كمرفأ لتوقف السفن. للتعبئة ضد اية احتمالات طارئة من جانب الحكومة الفارسية، التي تطالب بالسيادة على الجزيرة، انك تقترح بأن رئيس الشارقة، والتي هي ملكه، يجب نصحه لرفع علمه عليها دلالة على ملكها.

2- ان الجزيرة ليست معتمدة على الحكومة الفارسية، وان حكومة الهند توافق على انه من المرغوب فيه اتخاذ الاحتياطات مقدما ضد الادعاءات المشابهة لتلك التي قدمت في قضية جزيرة صيري. ولذلك فإنني اطلب إذا اراد رئيس الشارقة ان يتخذ اجراء فعليكم الترتيب له لرفع علمه فوق ابو موسى. وانه ايضا من اجل البحث إذا وجب نصيحة شيخ رأس الخيمة لرفع علمه فوق طنب والتي بشكل واضح تتبع الى عائلة القواسمي وحيث انه من الواضح حتى الآن ان ايران لم تفرض سيطرتها عليها من قبل.

نرجو مشورتكم بخصوص هذه النقطة دون تأخر.

ولي الشرف ان ابقى يا سيدي خادمكم المطيع

التوقيع

سكرتير الحكومة الهندية

ملحق رقم (2،4)

وثيقة رقم (2)

نموذج برقية

الوزير

طهران

رقم: 71 تاريخ 13 يوليو 1905

"بي" لقد ابلغ دار يابيحي الحكومة الفارسية بأنه قد ذهب الى طنب وان رئيس الشارقة حقيقة قد شيد (30) ثلاثين منزلا ورفع علمه عليها.

يرجى ابلاغي عن حقيقة الامر.

جواب

الى: الوزير، طهران

رقم 97 تاريخ 17 يوليو 1905

(بي). برقيتكم رقم 71 عن طنب. ان علم القواسمة العربي بعد تمزيقه من قبل الجمارك الفارسية في مارس 1904 قد رفع ثانية من قبل الشارقة في حزيران (راجع الى كتابنا رقم 100 بتاريخ 1904/7/15) وقد تم مرفوعا على مسؤولية ممثلي الشيخ بعد ذلك. وأن الثلاثين بيتا المذكورة هي اكواخ من القش والطين في القرية الاصلية على الجزيرة (ارجع الى الخارطة الاميرالية المعنونة بـ "الدخول الى الخليج الفارسي"): انه لا توجد اعمال جديدة. ان اعادة فتح القضية الآن يعود الى المفاجآت الروسية حيث ان مندوب القنصل الروسي في بندر عباس قد اصطحب واريابيجي في رحلته الاولى. لكن الاخير لم يهبط ارضا وقدم اليه تقرير بعد مسح الجزيرة بواسطة التلسكوب.

يرجي رؤية مراسلاتكم في السنة الماضية الخاصة بجزيرة صيري. وهي يحق لنا الآن ان نرفض مناقشة هذه التقارير الزائفة الخاصة بطنب إلا إذا ازالوا اولا العلم الفارسي من صيري. انه لا يوجد فارسيون على صيري الآن عدا مأجور واحد مسؤول عن العلم.

ارسلت نسخة الى الخارجية

(كوكس)

ملحق رقم (3،4)

وثيقة رقم (3)

بوشاير 1918/4/28

عزيزي السير دراموند وولف

انني ارسل اليكم بطيه ترجمة التقرير المرفوع الى امين السلطان من قبل حـــاجي احمـــد خـــان، سيرتيب، المتعلق بالمطالب الفارسية في السيادة على »جزيرة صيري« وجزر اخرى في الخلـــيج الفارسي. ان الورقة قد وجهت الي سرا. ومن المرغوب فيه ألا تعلم السلطات الفارسية بها. ومـــن المفيد لسعادتكم ان تعلموا بدقة الاسباب التي يعزو اليها الفارسيون مطالبهم وإلا فإنه لا جديد فـــي تقرير حاجي احمد.

ان جملة الخاصة بـــ صيري« لا تمس الموضوع وقت صدوره.

اننا اعترفنا بأن الجزيرة قد تمت ادارتها من قبل حكام الينجا، ولكن كشيوخ عـــرب »القواســـمة« وليس كموظفين فارسيين، ان كتاب »المرشد البحري الفارسي« هو بحـــري ولـــيس سياســـيا وان البيانات التي به عن وضع اماكن مختلفة لا يمكن اعتبارها رسمية.

ان الادعاء المقدم بخصوص جزيرة »ابو موسى« ليس له تبرير على الاطلاق، وان اية محاولـــة لتأكيد السيطرة الفارسية هناك وبشكل عملي سيؤدي حتما الى اضطرابات وقلاقل.

المخلص

توقيع.. اي.س.روس

ملحق رقم (4،4)

وثيقة رقم (4)

ملاحظة حول قضية جزيرة طنب

انه في برقية الوزير رقم 54 بتاريخ 5،/20 وفي هذه قيد الاجابة الآن فقد تبين ضمن صلاحية دار يابيجي بأن حاكم الشارقة يشيد المباني انه لمن دواعي الشك ان الشيخ صقر يشيد فعلا المباني على الجزيرة، ولكن إذا كان يفعل هذا أم لا فإن جوابنا على الادعاء يبقى كما هو، وهذا يعني.. اننا دائما رفضنا الاعتراف بالسيادة الفارسية على الجزيرة فإننا لسنا على استعداد لنستمع الى الشكاوى الخاصة بالبناء من قبل العرب الذين يقطنون في اكواخ على الجزيرة والتي تعتبر ابدا الميراث الحقيقي لهؤلاء العرب.

ان الحكومة الفارسية التي تشجعني بسبب نجاحها السابق الخاص بجزيرة صيري، تبدو متشوقة بشكل واضح لإعادة التجربة في جزيرة طنب، ولكنني احث بجراءة على تحذيرهم كما هو في معنى الجزء الاخير من برقية الوزير رقم 54 (ارجع الى الاشارة أ في الملف المرفق)، اضافة الى ذلك فإن قضيتنا الخاصة بجزيرة صيري هي اقوى من اي وقت مضى، وبسبب تأخيرنا لدعم المطالب العربية فإنه يبدو حتى الآن اننا نستطيع ان نعمل قضية كبيرة بناءً على كتاب القاطنين رقم 162 بتاريخ 1904/6/11 (راجع الى الاشارة ب في ملف 667). ان هذا الكتاب قد ارسل الى الخارجية والوزير، وبما انه لم يتخذ اي اجراء فيما بعد حول الموضوع فإنني اقترح الطلب من الوزير ان يرجع الى ذلك الكتاب وبهذا يؤهل نفسه لاستئناف الحوار حول صيري إذا استمرت الحكومة الفارسية في الاستمرار في الضغط لتحقيق اهدافهم ضد الاحتلال العربي لجزيرة طنب.

سي.اتش. جابرييل

1905/7/16

ملحق رقم (5،4)

وثيقة رقم (5)

استلم في 8/15 مع كتاب السكرتير السياسي
رقم 31 بتاريخ 1904/7/29
من مكتب الخارجية الى مكتب الهند
1904/7/15

سيدي،

انا موجه من قبل ماركيز لاينز داون لأنقل اليه المرفق ليوضع امام وزير خارجية الهند، وان نسخة من المرسل من وزير جلالة الملك في طهران مقدما الانسجام مع الحكومة الفارسية في احترام جزر طنب وابو موسى.

ان اللورد لاتزدادن يقترح، إذا وافق السيد برودريك، على تصديق شروط الملاحظة المواجهة من قبل السير أ. هاردينج الى موشايرد داوله بتاريخ الخامس عشر من الشهر المنصرم.

المخلص
توقيع.. اي.جورست

ملحق رقم (6،4)

وثيقة رقم (6)

مكتب الهند

1904/7/27

سيدي،

انني موجه من السيد السكرتير برودريك

لأعترف باستلام كتاب السير اي.جورست في الخامس عشر من تموز متضمنا رسالة رسمية من السير أ. هاردينج باعثا ترجمة الملاحظات التي تبودلت اخيرا بين الحكومة الفارسية وبين المندوب البريطاني في طهران لاحترام جزر طنب وابو موسى.

وجوابا على ذلك اقول ان السيد برودريك يتفق مع اقتراح اللورد لانزداون للموافقة على شروط الملاحظة الموجهة من السير أ.هاردينج الى موشايرد داوله في الخامس عشر من حزيران.

المخلص

توقيع. أ. جودلي

وكيل وزارة الخارجية

مكتب الخارجية

ملحق رقم (7،4)

وثيقة رقم (7)

اتش.ام.اس. "سفينكس" في بوشاير
1904/6/20

سيدي،
يشرفني ان ابلغكم بأنني قد ذهبت الى الشارقة يوم السابع من حزيران واعطيت كتابكم الى الـشيخ والمندوب. وقد وضعت خدمات السفينة تحت تصرف الشيخ من اجل الهدف الموضح في كتـابكم الي ولكنه لم يفد نفسه من العرض.
وقمت بزيارة طنب وابو موسى في اليوم التالي ووجدت انه تم اخلاء هذه الجزر من قبل الفارسيين وازيلت الاعلام.

ولي الشرف ان اكون يا سيدي خادمكم المطيع

توقيع
القائد وقائد البحرية في الخليج الفارسي

ملحق رقم (8،4)

وثيقة رقم (8)

رقم 12/30 يناير
1903 (خارجي)
سيدي،

يشرفني ان اكتب ردا لخطابي رقم 55 د/14 مارس 1902 في موضوع جمارك لنجا.

خلال زيارتي الاخيرة الى لنجا عرفت ان التجارة في تلك المنطقة قد تدهورت كثيرا خلال العام الماضي، فالتجار الذين يحضرون بضائعهم الى لنجا ومن ثم يصدرونها الى الشاطئ المقابل قد اتفقوا مع شركة بومباي س.ن الفارسية لأجل ابراز خدمات مباشرة ومنتظمة مع اجزاء الشاطئ العربي.

وعند زيارتي لتلك الاماكن رأيت احدى السفن لتلك الشركة في دبي وعرفت انها تأتي الى دبي كل خمسة عشر يوما وفي بعض الاحيان يتوقف عدد كبير من سفن شركة ب.س.ن.ف في ميناء دبي ولربما في اعتقادي، يمكن ان نسلم بأن التجارة التي بوشرت في لنجا لن تعود الى قديم حالها، بالتالي فإن اهمية هذا الميناء ستستمر في التدهور نتيجة الادارة الجمركية البلجيكية.

ولقد اخبرت وأنا في لنجا ان التجار في تلك المنطقة متفقون مع شركة ب.س.ن.ف لاتخاذ ميناء جزيرة ابو موسى مكان توقف وذلك للامكانات المتوافرة لهم في اعمالهم، ولقد اخبرت بأنه إذا اكتملت هذه الاتفاقية فإن تجارة اللؤلؤ من المحتمل الا تعود الى لنجا وسيستمر هذا الميناء في التدهور ، وفي اعتقادي بعد البحث في هذا الامر حاليا فإني اعتبره في حدود احتمال استمرار اتخاذ السفن ميناء ابو موسى موقفا، فإن الفارسيين سيطالبون بكون هذه الجزيرة فارسية بالطريقة نفسها التي استولوا بها على جزيرة (صيري) والتي رفع عليها العلم الفارسي وجزيرة ابو موسى التي تقع على مسافة قريبة من جزيرة صيري قطعا تنتمي الى القاسمي شيخ الشارقة ويزورها سكان الخان والشارقة شتاء لغرض رعي ابقارهم. وفي غير هذا الموسم يترك السكان الجزيرة وتصلنا تقارير من ممثل الحاكم المقيم بأنه ينبغي ثلاثة رجال لحراسة شجر النخيل والتي يمتلكها الشيخ سالم عم حاكم الشارقة. وحاليا لا يرفع العلم الفارسي على الجزيرة ولكن اضع في الاعتبار مسألة نصح حاكم الشارقة بترك علمهم مرفوعا على الجزيرة علامة امتلاكها وفي حالة موافقة حكومة الهند فإنني سألفت انتباه حاكم الشارقة للامر. بيد ان احتمال احتلال الفارسيين للجزيرة يجب ان يوضع في الاعتبار.

ملحق رقم (9،4)

مذكرة التفاهم

الموقعة بين إيران وإمارة الشارقة بشأن جزيرة أبو موسى نوفمبر 1971

إن البلدين معاً، إيران من جهة وإمارة الشارقة من جهة أخرى، لن يتنازلا عن مطالبهما بخصوص جزيرة أبو موسى ولن تعترف الواحدة منهما بمطالب الأخرى، لذا من أجل الردّ على هذه الخلفية، نُشير إلى ما يلي:

1. ستقوم القوات الإيرانية بالنزول على أرض جزيرة أبو موسى وتحتل المنطقة ثم تقوم بالانتشار في الحدود الواردة ضمن الخريطة الملحقة بهذه المذكرة.

2. أ. تطبيق السيادة الإيرانية بشكل كامل ويرفرف علم إيران داخل الحدود المشار إليها أعلاه.

ب. تحتفظ إمارة الشارقة بسيادة كاملة على باقي تراب الجزيرة المشار إليه في الخريطة المرفقة بنصّ هذه المذكرة.

يرفرف علم إمارة الشارقة على مختلف بنايات ومكاتب البوليس التابعة لإمارة الشارقة، كما يرفرف علم إيران على الثكنات العسكرية التابعة للجيش الإيراني بالجزيرة.

3. تُقّر كل من إيران وإمارة الشارقة بمسافة اثني عشر ميل بحري كحدود للمياه الإقليمية.

4. يتم استغلال ثروات الجزيرة النفطية وكذلك ثرواتها البحرية وثروات قعر البحر من طرف شركة Buttese Gase والشركة النفطية وذلك طبقاً للاتفاقيات الجاري العمل بها في هذا الميدان والتي يجب على إيران قبولها على حالها.

أما المداخيل النفطية، سواء منها المداخيل الحالية أو المستقبلية فتُوّزع بالتساوي بين إيران وإمارة الشارقة وتقوم الشركات المذكورة بصّرفها لكل من الطرفين.

5. يتمتع كل من مواطني إيران ومواطني الشارقة بالحقوق نفسها فيما يخصّ ميدان الصّيد وذلك في حدود المياه الإقليمية العائدة لجزيرة أبو موسى.

6. يتّم عقّد اتفاقية مساعدة مالية بين إيران وإمارة الشارقة.

ملحق رقم (4،10)

بيان

صادر عن ديوان حاكم الشارقة في 1971/11/30

بشأن الاتفاق بين الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى

أيها الأخوة المواطنون

بكل ما في قلبي من حب وتقدير لكل فرد منكم أحيّيكم أطيب تحية وأحيّي فيكم جميعاً الوعيّ والتقدير الكامل للمسؤولية فلقد كنتم معي دائماً بقلوبكم وسواعدكم وأحاسّيسكم ووضعّتم أيديكم في يدي على دروب العمل والإقدام.

واليوم أعلن لكم عن التقاء وجهات نظرنا وحكومة الإمبراطورية الإيرانية لصيغة اتفاق حول جزيرة أبو موسى، وأننا بهذا الاتفاق نحفظ للشارقة وأبنائها حقّنا المشروع في جزء غال من أرضنا الطيبة وبه نستكمل المسيرة التي بدأناها بنجاح وتوفيق من الله عز وجل فقد سّرنا بهذا البلد بكل الإيمان والعمل المتواصل حتى نحقق الأهداف التي نرجوها له وكان الطريق إليها طويلاً وشاقاً ولكننا صبّرنا وثابرنّا ونجحنا والحمد لله فبعد سّتين من العمل المضّني ورغم كل الصعوبات استطعنا توفير الحياة الكريمة اللائقة للمواطن في هذا البلد.. حياة بعيدة عن الخوف والاستغلال وكان لا بد لنا أن نسّلك هذا المسّلك بهذا القرار الهام مدعومّين بتأييد أبنائنا فتصدّينا للسلبية وواجهنا المسؤولية الكبيرة بأمانة وحرّص شديدين.

أن نثبت لأبنائنا بشكل واضح وعملي حقيقة أهدافنا في هذا المستقبل ونتائج هذا القرار الهام على حاضرنا ومستقبلنا وتخطيّنا واحد من تاريخ بلادنا ونحن أشد قوة وثباتاً على طريق الاتحاد والأخوة العربية وأكثر قدرة على العمل والبذل والعطاء وها نحن نواصل المسيرة بكل الثقة والاطمئنان حتى تعزز حرية كل مواطن وكرامته.

ولقد كان الاجتماع التاريخي الكبير الذي بحثنا فيه هذا الأمر الخطير بكل الوضوح وبروح تقدير المسؤولية الذي كان منطلقاً عملياً نحو هذا الاتفاق بين حكومة الشارقة وحكومة الإمبراطورية الإيرانية والذي ينص على الآتي:

أولاً: بعد الاتكال والاعتماد على الله العلّي القدير ومن أجل الحفاظ على مصالح أبناء الشارقة ولأجل استمرار العلاقات الأخوية وعلاقات الصداقة مع إيران.. ولأغراض الحفاظ على

السلام والأمن في المنطقة فقد جرى الاتفاق بيننا وبين حكومة الإمبراطورية الإيرانية فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى حيث يبقى علم الشارقة مرفوعاً وبحيث يبقى كذلك على مركز للشرطة وعلى الدوائر الحكومية فيها كذلك.. يبقى المواطنون فيها تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة.

ثانياً: ستقوم شركة ميوز غاز أوبل للكشف والتنقيب عن النفط والمصادر الطبيعية في جزيرة أبو موسى ومياهها الإقليمية البالغة أثني عشر ميلاً بحرياً حتى يجري تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوي بين الشارقة وإيران.

ثالثاً: تصّل القوات الإيرانية إلى منطقة متفق عليها في الجزيرة بين الطرفين.

رابعاً: لقد تم توقيع اتفاقية للمساعدة المالية بين الشارقة وإيران تحصل الشارقة بموجبها على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الإسترلينية سنوياً ولمدة تسّع سنوات تدفع للشارقة مباشرة ويجري إنفاقها في مصالحها العامة وستتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه إسترليني سنوياً.

هذه هي نقاط الاتفاق بيننا وبين حكومة الإمبراطورية الإيرانية.

وفي الختام ليس لي إلا أن أقول أن هذا الاتفاق جاء مطابقاً لآمال أبنائنا وتطلعاتهم فمن أجلهم كان هذا الاتفاق وبتأييدهم ووقوفهم وتقديرهم الكامل للمسؤولية نجح هذا الاتفاق. راجياً من الله عز وجّل وعلا أن يكون في عوننا لبلوغ أهدافنا الطموحة وأن يهيئ لنا من أمرنا رشداً وأن يوفقنا لإقامة نهضة شاملة في كل المجالات وكل الاتجاهات لتعويض أبنائنا عن السنوات الماضية التي عانّوا فيها من شظف العيش وظروف الحياة الصعبة وأن يتحقق في القريب العاجل أمل أبناء المنطقة في دولة الإمارات العربية لتتبوأ مكانها بين الدول وأن يكتب سبحانه وتعالى لأمتنا العربية والإسلامية النصر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خالد بن محمد القاسمي

حاكم الشارقة وملحقاتها

ملحق رقم (6،11)

بيان

وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

بشأن الممارسات الإيرانية في جزيرة أبو موسى في 24 أغسطس 1992

أصدرت وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من سبتمبر 1992، البيان التالي:

لقد قامت إيران في يوم الاثنين 26 صفر 1413هـ الموافق 24 أغسطس 1992 بعدم السماح لأكثر من مائة شخص بالنزول على جزيرة أبو موسى من موظفي دولة الإمارات العربية المتحدة بعد أن أبقتهم في عرض البحر لمدة ثلاثة أيام.

إن ما قام ويقوم به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبو موسى لا يتفق مع العلاقات التي ربطت بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية وينعكس سّلباً على التعاون بين البلدين في الوقت الذي ترغب فيه دولة الإمارات العربية المتحدة على إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ودولة الإمارات العربية المتحدة ليحدوها الأمل بأن تبقى العلاقات التاريخية والودية كما عهدناها قائمة بين البلدين.

ملحق رقم (12،6)

بيان

دولة الإمارات العربية المتحدة

بشأن المحادثات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول موضوع الجزر الثلاث

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في الثامن والعشرين من سبتمبر 1992، البيان التالي:

انطلاقاً من رغبة دولة الإمارات العربية المتحدة وحرصّها على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وانتهاكاً لمذكرة التفاهم الموقعّة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1971 بشأن جزيرة أبو موسى فقد عقدت في مدينة أبو ظبي في الفترة من 27 ــ 28 أيلول (سبتمبر) 1992، لقاءات ثنائية بين وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة السفير سيف سعيد مساعد مدير إدارة شؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، ووفد من جمهورية إيران الإسلامية برئاسة سعادة السفير مصطفى فوميني جائري مدير عام شؤون الخليج بوزارة خارجية إيران الإسلامية، وخلال هذا اللقاء طرح جانب دولة الإمارات العربية المتحدة على جانب جمهورية إيران الإسلامية المطالب التالية:

أولاً: إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

ثانياً: تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبو موسى.

ثالثاً: عدم التدخل بأي طريقة وتحت أي ظروف وبأي مبّرر في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم.

رابعاً: إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي وضعتها إيران على أجهزة الدولة في جزيرة أبو موسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

خامساً: إيجاد إطار ملائم لحسّم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة زمنية محددة.

وإزاء إصرّار الجانب الإيراني على رفضه مناقشة مسألة انتهاء الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، فقد أصبح من المتعّذر الاستمرار في مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى في هذا الاجتماع.

وتوّد دولة الإمارات العربية المتحدة أن تشير في هذا الصدّد إلى أن السيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى كانت منذ أقدم العصور ولا تزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولن يغيّر الاحتلال العسكري الإيراني للجزيرتين في تشرين الثاني (نوفمبر) 1971 في وضعهما القانوني، وثابت في القانون الدولي أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسّب الدولة المحتّلة سيادة على الإقليم المحتّل مهما طال الزمن.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن الجانب الإيراني يتحمّل مسؤولية عدم إحراز أي تقدم في المباحثات، ونتيجة لذلك فإن ليس أمام دولة الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسّبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادته على الجزر الثلاث

دولة الإمارات العربية المتحدة

28 سبتمبر 1992

الفهارس

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاقرار	أ
شكر وعرفان	ب
ملخص الدراسة	ج
Abstract	د
الفصل الاول : المقدمة	
خلفية الدراســـة	2
منطقة الدراســـة	6
مشكلة الدراســـة	7
تساؤلات الدراسة	7
أهداف الدراســـة	8
منهج الدراســـة	8
أهمية الدراســـة	9
استعراض عام لفصول الدراسة	10
الفصل الثاني: استعراض الأدبيات	
المحور الأول الدراسات التي تتناول أهمية الخليج العربي والجزر العربيـــة الثلاث	12
المحور الثاني الدراسات التي تتناول الخلفية التاريخية والقانونية لنزاع الجزر	14
المحور الثالث الدراسات التي تتناول الأمن القومي وأمن الخليج العربي	18
المحور الرابع الدراسات التي تتناول العلاقات العربية الخليجية الايرانية	24
تعليق على الدراسات السابقة	27

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : مدخل الي فهم البيئة الجيوسياسية والأطماع الايرانية في الخليج العربي	
شخصية الخليج وجدلية المسمى	31
عوامل الإهتمام بأمن الخليج العربي	33
أطماع إيران التوسعية في الخليج العربي	40
الفصل الرابع : جيوستيراتيجية الجزر الثلاث وتاريخ النزاع حولها والدوافع السياسية لاحتلالها من قبل القوات الايرانية عام 1971	
الموقع الجغرافي للجزر العربية الثلاث	47
الأهمية الاستيراتيجية للجزر العربية الثلاث	50
الأهمية العسكرية للجزر العربية الثلاث	51
الأهمية السياسية للجزر العربية الثلاث	52
الأهمية الاقتصادية للجزر العربية الثلاث	53
الخلفية التاريخية للنزاع حول الجزر العربية الثلاث	54
انسحاب بريطانيا من الخليج العربي	57
مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة الموقعة في29 نوفمبر عام 1971	59
الإحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث عام 1971	62
الدوافع السياسية وراء احتلال ايران للجزر العربية	63
الفصل الخامس : الوضع القانوني للجزر والمواقف المختلفة من احتلالها	
أحكام القانوني الدولي الناظمة لكسب السيادة القانونية على الاقليم	68
الوضع القانوني للجزر العربية الثلاث	74
مناقشة الحجج الايرانية	77
الموقف العربي من احتلال الجزر	82
موقف جامعة الدول العربية	88
موقف الأمم المتحدة	89
موقف إيران للجامعة العربية بعد الاحتلال مباشرةً عام 1971م	90

الموضوع	رقم الصفحة
موقف جمهورية إيران الإسلامية من الجزر (1981 – 1979)	91
الفصل السادس : أثر الإحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث وتداعياته على الامن القومي لدول مجلس التعاون الخليجية	
مفهوم الأمن القومي	94
الاوضاع السياسية لكيانات الخليج العربي قبل الانسحاب البريطاني	97
الدور الإيراني في منطقة الخليج ولعب دور الشرطي	98
أثر الإحتلال الإيراني وتداعياته على الأمن القومي في الخليج العربي	100
العلاقات االعربية الخليجية ــ الايرانية في الخليج والرؤية المستقبلية	125
متطلبات أمن الخليج العربي	128
نتائج الدراسة	130
توصيات الدراسة	135
المراجع	137
الملاحق	151
الفهارس	166

فهرس الاشكال

الموضوع	رقم الصفحة
خريطة (1.1) : منطقة الدراسة وتغطي الجزرالثلاث وما حولها	6
خريطة (1.4) : عبارة عن صورة جوية لجزيرة أبو موسى	47
خريطة (2.4) : عبارة عن صورة ثلاثية الأبعاد لجزيرة طنب الكبرى	49

فهرس الملاحق

الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1،4) : وثيقة رقم (1)	152
ملحق رقم (2،4) : وثيقة رقم (2)	153
ملحق رقم (3،4) : وثيقة رقم (3)	154
ملحق رقم (4،4) : وثيقة رقم (4)	155
ملحق رقم (5،4) : وثيقة رقم (5)	156
ملحق رقم (6،4) : وثيقة رقم (6)	157
ملحق رقم (7،4) : وثيقة رقم (7)	158
ملحق رقم (8،4) : وثيقة رقم (8)	159
ملحق رقم (9،4) : وثيقة رقم (9)	160
ملحق رقم (10،4) : صادر عن ديوان حاكم الشارقة في 1971/11/30	161
ملحق رقم (11،6) : بيان وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أغسطس 1992	163
ملحق رقم (12،6) : بيان دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن المحادثات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية	164